جامعة الأزهر
كلية الزراعة بالقاهرة
قسم الاقتصاد الزراعي

****

محاضـــرات

في

مبادئ الاقتصاد الشامل

إعداد

قسم الاقتصاد الزراعي

محتويات الكتاب

مقدمة:

ظهرت أهمية الاقتصاد منذ خُلق الإنسان على وجه الأرض، حيث ظهرت معه الحاجات والرغبات، واخذت تتطور معه وتزداد تنوعاً مع ارتقاء الإنسان وتطوره، وبالتالي ظهرت الحياة الاقتصادية مع ظهور سيدنا أدم علي وجه الأرض، فكان تفكيره كيفية إشباع حاجاته ورغباته من مأكل ومشرب وملبس ومسكن .....الخ.

وبالتالي يعتبر علم الاقتصاد من أقدم العلوم والذي سبق علم الاجتماع وعلم السياسة وغيرها من العلوم الاجتماعية. ويعتبر حاجة الإنسان إلى التفكير الاقتصادي والقرار الاقتصادي والتصرف والاقتصادي ضرورة بديهية وموضوعية قبل أن تكون حقيقة تاريخية، قد يعنس المرء بتقصي بداية ظهورها في حياة الإنسان. ومرجع هذه الضرورة هو أن الإنسان يحتاج ويسعى دائماً إلى الحصول على المزيد من الأشياء المادية وغير المادية لإشباع حاجاته، هذه الأشياء لا تمنحها الطبيعة له في صورتها النهائية المطلوبة، وهذا بوجب عليه بالضرورة أن يبحث عن وسيلة لتوفيرها.

ورغم ما يقدمه العلم والمعرفة من إمكانيات في سبيل زيادة الإنتاج وتطوره بحيث يصبح أكثر قدرة على إشباع حاجات الأفراد، إلا أنه يخلق حاجات جديدة أخرى يسعى الإنسان لإشباعها من جديد، وبذلك تظهر الحاجات وكأنها سلسلة متصلة الحلقات لا تنتهي كلما أشبع الإنسان جزءاً منها تولدت أخرى. وهكذا تتقدم المجتمعات وتتطور من الحياة البدائية إلى عصر الحياة المتقدمة.

وتشمل النظرية الاقتصادية كما نعلم نوعين من التحليل هما: التحليل الاقتصادي الجزئي Micro Economics والتحليل الاقتصادي الكلي Macro Economics وموضوع النوع الأول (الجزئي) هو دراسة النشاط الاقتصادي لوحدات فردية كالمستهلك الفرد والمشروع الفردي والسلعة أو الخدمة الفردية.

أما النوع الثاني فموضوعه دراسة النشاط الاقتصادي القومي في مجموعة، وكذلك العلاقات القائمة ما بين القطاعات الاقتصادية الكبري أو المتغيرات الكلية لهذا الاقتصاد مثل

الدخل القومي، والاستهلاك الكلي والادخار الكلي والاستثمار الكلي والسياسة المالية والموازنة العامة والتجارة الدولية والاقتصاد في ظل المتغيرات الدولية الحديثة.

ولما كانت القرارات الاقتصادية تتخذ من قبل الوحدات الجزئية التي يتكون منها الاقتصاد القومي ككل، فيعتبر التحليل الاقتصادي الكلي ما هو إلا مجرد نقل للنظريات الاقتصادية من المستوي الجزئي إلى المستوي الكلي، ويؤكد الاقتصاديون خطأ مثل هذه النتيجة من القوانين والنظريات التي تفسر السلوك الاقتصادي للأفراد، وجد أنها تختلف كل الاختلاف عن القوانين والنظريات الاقتصادية التي تفسر السلوك الاقتصادي للمجتمع ككل، ويوضح أحدهم هذه الحقيقة بالفرق بين أن تُدرس اقتصاديات مزرعة إنتاج حيواني وبين أن تدرس اقتصاديات الإنتاج الحيواني كقطاع، وأن الاستثمار من وجهة النظر الشخصية تختلف تمام الاختلاف عن الاستثمار من وجهة النظر القومية.

وعلى الرغم من هذا الفصل الواضح بين نطاق كل من الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي فإن هناك درجة كبيرة من التشابك بينهما، فالكفاءة التي يتم بها تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة (اقتصاد جزئي) لها تأثير كبير على مستوي الدخل القومي (اقتصاد كلي).

كما أن إجمالي الدخل القومي (اقتصاد كلي) يعتمد إلى حد ما علي الكيفية التي يتم بموجبها توزيع الدخل (اقتصاد جزئي). إذ أن حصول فئة صغيرة من المجتمع على نسبة كبيرة من الدخل القومي يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي، وبالتالي تخفيض مستوي الإنتاج والدخل القومي. كما أن عدم عدالة توزيع الدخل القومي تؤدي في النهاية إلى انخفاض مستوي الإدخار، وبالتالي عدم إمكانية تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي في المستقبل.

ويتناول هذا الكتاب دراسة الموضوعات الاقتصادية ذات الحجم الكبير التي من شانها تحديد مستوي الرفاهية الاقتصادية، ويعتبر موضوع الاقتصاد الكلي مهماً وممتعاً في نفس الوقت، إذ تُخصص الصحف اليومية والمجلات والدوريات بعض صفحاتها لطرح ومناقشة بعض موضوعات الاقتصاد الكلي المتعلقة بالرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ومستوي الدخل والاستخدام وغيرها، وكذلك تعمل برامج الإذاعة ومحطات التليفزيون على تناول أهم

الموضوعات الاقتصادية. ويعود السبب في كل هذا إلى أهمية الاقتصاد الكلي الذي يتناول دراسة مسائل اقتصادية تهم جميع الأفراد داخل المجتمع. وعلى ضوء الدراسات الاقتصادية الكلية تتحدد قدرة الأفراد الاستهلاكية، ومدى استطاعتهم على تحسين اوضاعهم المعيشية. فعندما يرتفع مستوى الدخل والإنتاج القومي يصبح باستطاعة المؤسسات الاقتصادية رفع مستوى أجور العاملين لديها دون الحاجة للجوء إلى رفع مستويات أسعار منتجاتها، وعندما يرتفع المستوى الكلي للعمالة داخل الاقتصاد القومي يصبح من السهل على العاطلين عن العمل إيجاد فرص العمل الملائمة. ويحصل العكس تماماً عندما ترتفع مستويات الأسعار ويتعرض الاقتصاد إلى حالة التضخم، إذ في الحالة سيواجه الأفراد والمؤسسات مشكلة انخفاض قيمة مدخراتهم، وتنخفض القوة الشرائية لدخولهم النقدية، وبالتالي ترتفع أصوات الأفراد ضد ظاهرة التضخم النقدي داعين إلى تحقيق الإصلاح الاقتصادي واستقرار الأسعار.

الباب الأول
حسابات الدخل القومي

تعتبر حسابات الدخل القومي طريقة فنية ومنتظمة لتصنيف وجوه النشاط الاقتصادي المتعددة للمجتمع وتقدير تيارات الدخول التي تحققت خلال العام نتيجة للمبادلات الاقتصادية التي أدى إليها النشاط الإنتاجي لهذه الوجوه. وفي حسابات الدخل القومي ينقسم الاقتصاد القومي إلى عدة قطاعات لكل منها حساب خاص، ومن هنا كان تعبير الحسابات القومية أو حسابات الدخل القومي. فهناك حساب القطاع الإنتاجي وحساب قطاع الأفراد أو العائلي وحساب القطاع الحكومي ثم حساب القطاع الخارجي.

أولاً: حساب القطاع الإنتاجي:

هو الحساب الرئيسي من بين كافة حسابات الدخل القومي، ويضم كل الوحدات المنتجة في المجتمع لسلع أو لخدمات أياً كانت طبيعتها، وتكون المشروعات الإنتاجية العصب الرئيسي لهذا القطاع سواء كانت مشروعات خاصة أم مشروعات حكومية، لكنه يوجد فضلاً عن هذا، الوحدات الإدارية الحكومية التي تقوم بتقديم خدمات مباشرة وكذلك الأفراد الذين يقومون بتقديم خدمات شخصية بمقابل نقدي. وتعتبر هذه الخدمات جزءاً من الناتج القومي الإجمالي ويُظْهِر هذا الحساب من جهة قيمة المنتجات النهائية التي توصل المجتمع إلى إنتاجها خلال العام وذلك في جانب الإيرادات منه كما يظهر من جهة أخرى، كيفية توزيع هذه القيمة على مختلف الوجوه وذلك في جانب النفقات منه. وبطبيعة الحال وإنه لا تظهر في هذا الحساب أية قيمة للمنتجات الوسيطة طالما أن هذه المنتجات قد دخلت في تكوين المنتجات النهائية وتضمنتها قيمة هذه المنتجات وذلك حتى نتلافى ازدواج الحساب، كذلك لا يظهر في هذا الحساب أي استهلاك من جانب المشروعات الإنتاجية لأن هذا الاستهلاك إنما ينصب على المنتجات الوسيطة واللازمة لإنتاج المنتجات النهائية، وهو لهذا يوصف أحياناً بالاستهلاك الإنتاجي أو الوسيط.

ويمكن التوصل إلى قيمة ما أنتجه المجتمع من منتجات نهائية خلال العام مقدرة بأسعار السوق، أي قيمة الناتج القومي الإجمالي وذلك بجمع قيمة الاستهلاك الخاص إلى قيمة الاستهلاك الحكومي إلى قيمة الاستثمار الداخلي إلى قيمة صافي الاستثمار الخارجي.

ثانياً: **حساب القطاع العائلي (الأفراد)**:

ويضم هذا القطاع الأفراد والعائلات بصفتهم الخاصة كمتلقين لدخول وكمشترين لسلع وخدمات استهلاكية وكدافعين لضرائب إلى الدولة عن دخولهم وكمدخرين لجزء من هذه الدخول. ويضاف إلى الأفراد الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى تحقيق الربح. وهكذا نجد أن إيرادات القطاع العائلي إنما تتكون أساساً من الأجور التي تلقاها الأفراد في مقابل عملهم المُنتج في القطاع الإنتاجي وكذلك من الأرباح التي وزعها عليهم هذا القطاع كعائد على ملكيتهم للمشروعات الإنتاجية العاملة فيه.

ويضاف إلى هذا المصدر الأساسي لإيرادات الأفراد مصدراً آخر هو ما تلقوه من مبالغ من الحكومة مثل المعاشات والإعانات ضد البطالة وغيرها والمنح للطلاب وغيرهم وما شابه ذلك من المدفوعات التحويلية، ومن الممكن فضلاً عن هذا أن يتلقى الأفراد مبالغ محوَّله إليهم من أقاربهم في الخارج تعتبر إيراداً لهم.

أما نفقات الأفراد فتتمثل أساساً في مشترياتهم من السلع والخدمات الاستهلاكية من القطاع الإنتاجي. وهو ما يطلق عليه الاستهلاك الخاص، لكن الأفراد إنما يدفعون فوق هذا المبلغ بعض المبالغ للحكومة في صورة ضرائب مباشرة مستحقة على دخولهم من أجور وأرباح التي سبق أن حصلوا عليها من القطاع الإنتاجي وغالباً ما تكون إيرادات الأفراد المشار إليها أكبر من نفقاتهم هذه.

ثالثاً: **حساب القطاع الحكومي**:

ويُظهر هذا القطاع السلطات العامة في المجتمع على النحو نفسه الذي يظهر به حساب القطاع العائلي، وينصرف هذا الحساب إلى السلطات العامة باعتبارها متلقية لدخول من مصادر مختلفة من جهة ومستهلكة لسلع وخدمات من القطاع الإنتاجي من جهة أخرى ويبين بالتالي إيرادات الحكومة ونفقاتها الجارية. وفي جانب الإيرادات فإننا نجد بصفة أساسية

الضرائب المباشرة التي تدفعها المشروعات للدولة والمفروضة على الأرباح التي حققتها ولم يتم توزيعها وكذلك صافي الضرائب غير المباشرة، أي بعد طرح مقدار الإعانات الحكومية، والتي تدفعها هذه المشروعات ويقع عبؤها في نهاية المر على المستهلك لمنتجاتها، وأخيراً نجد أن الضرائب المباشرة التي يدفعها الأفراد للدولة والمفروضة على دخولهم من إيرادات وأرباح موزعه عليهم من القطاع الإنتاجي مصدراً من أهم مصادر إيرادات الدولة.

أما في جانب النفقات من حساب القطاع الحكومي فإنه يظهر بصفة أساسية الاستهلاك الحكومي، أي مشتريات الحكومة من السلع والخدمات الاستهلاكية من القطاع الإنتاجي، وكذلك المدفوعات التحويلية التي سبق أن دفعتها الحكومة إلى الأفراد.

رابعاً: **حساب القطاع الخارجي**:

يسجل هذا الحساب صافي الفرق سواء كان إيجابياً أم سلبياً ما بين قيمة المبيعات الجارية من منتجات الاقتصاد القومي للخارج وقيمة المشتريات الجارية من المنتجات الأجنبية، أي الفرق بين الصادرات من السلع والخدمات والواردات منها، ويتعين تناول الحساب بشيء من الاحتراس لماله من طبيعة خاصة تختلف عن طبيعة باقي الحسابات السابقة. ذلك أن هذا القطاع الخارجي لا يعتبر قطاعاً من القطاعات التي يتكون منها الاقتصاد القومي مثله في ذلك مثل القطاع العائلي أو القطاع الحكومي أو غيره من القطاعات بل أنه يعتبر على العكس من ذلك تماماً قطاع خارج الاقتصاد القومي كلية، لأنه إنما ينصرف إلى كافة الاقتصاديات الأجنبية مجتمعة أو العالم الخارجي في مجموعة. ولهذا فإن حساب القطاع الخارجي إنما يعني إيرادات ونفقات كافة الاقتصاديات الأخرى مجتمعة في مجال علاقاتها بالاقتصاد القومي ككل.

ونتيجة لهذا فإن جانب الإيرادات فيه إنما يعني إيرادات العالم الخارجي، كما يعني جانب النفقات نفقات هذا العالم وذلك نتيجة لمبادلاته الاقتصادية مع الاقتصاد القومي. ومن هنا كانت تسميه هذا الحساب بجانب القطاع الخارجي.

التيار الدائري للنشاط الاقتصادي:

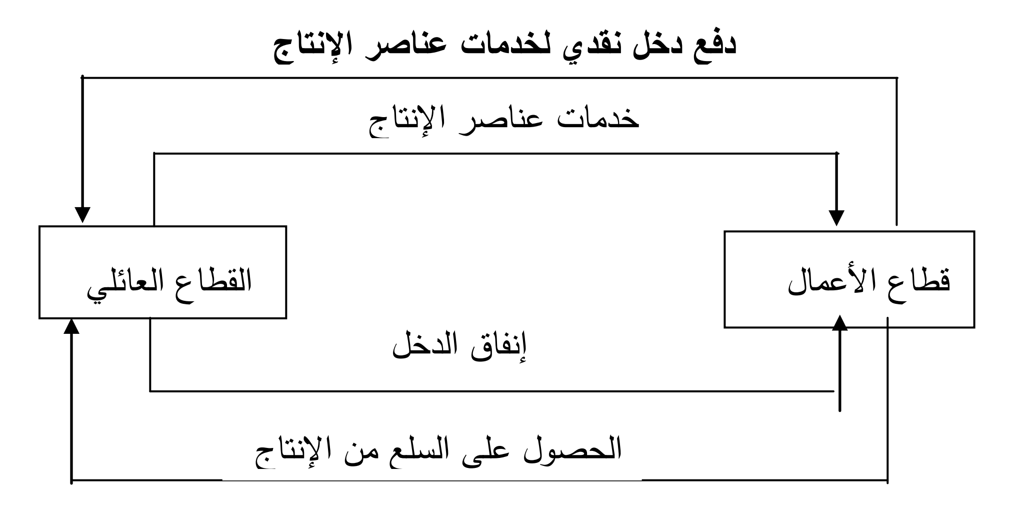
يتميز النظام الاقتصادي الحديث بالتشابك المتبادل بين الوحدات الاقتصادية المختلفة والذي يتصف بدرجة كبيرة من التعقيد ويتمثل هذا التشابك المتبادل في العلاقات التي تقوم داخل النظام الاقتصادي بين المنتجين وبعضهم البعض، وبين المستهلكين وبعضهم البعض، وبين كل من المنتجين والمستهلكين. وتحاول النظرية الاقتصادية الكلية أن تتخطى هذه التعقيدات المختلفة بالتركيز على العناصر الهامة لهذه العلاقات المتبادلة بالشكل الذي يساعد على استخلاص مجموعة من المبادئ العامة أو "النظريات" التي يمكن أن تساعد على شرح وتفسير التطورات الاقتصادية المختلفة والتنبؤ بسلوكها في المستقبل.

وتعد العلاقة بين الإنتاج الكلي، والدخل الكلي، والطلب الكلي من العلاقات الأساسية التي سيتم التعرض لها باستمرار في مجال دراسة النظرية الاقتصادية الكلية.

الدخل القومي بالنموذج الاقتصادي ذو القطاعين:

في البداية نفرض أن الاقتصاد القومي يتكون من قطاعين أحدهما قطاع الأعمال (الإنتاج) والأخر القطاع العائلي (الأفراد)، وهنا يصبح المتعاملون هما المنتجون والذي يمثلهم القطاع الإنتاجي أو قطاع الأعمال، والمستهلكون والذي يملهم القطاع العائلي أو قطاع الأفراد. ويقوم المنتجون بالإنتاج بهدف الحصول على ربح في حين أن المستهلكين هم الذين يقومون بالشراء لهذا الإنتاج. وإذا جمعنا المنتجين في قطاع واحد هو "قطاع الأعمال" وكافة المستهلكين في قطاع أخر هو "قطاع العائلات" أو "قطاع الأفراد" أفترض أخيراً أن قطاع العائلات أن قطاع العائلات يمتلك كافة عناصر الإنتاج المتاحة "الأرض، والعمل، ورأس المال، والتنظيم"، كما أن الدخل الذي تحصل عليها العائلات يتولد نتيجة لقيامهم ببيع خدمات هذه العناصر إلى قطاع الأعمال، ونفترض أيضاً أن القطاع العائلي هو القطاع الوحيد الذي يشتري السلع والخدمات وأنه ينفق كل الدخول التي يحصل عليها، ويوضح الشكل التالي هذه العلاقات المختلفة، حيث نفترض أن قطاع العائلات يحصل على ٣٠ مليار جنيه كعوائد لخدمات عناصر الإنتاج التي يتم بيعها إلى قطاع الأعمال، وأن قطاع الأعمال يوظف هذه العناصر للقيام بالإنتاج الذي يعادل قيمة نفس المبلغ (٣٠ مليار جنيه) كما نفترض أيضاً قيام

قطاع العائلات بإنفاق كافة الدخول التي يحصلون عليها لشراء الإنتاج الذي يقوم بإنتاجه قطاع الأعمال، وهذا يعني أن لقيام بالإنتاج يؤدي إلى خلق الدخل الذي يستخدمه بدوره في شراء السلع والخدمات.



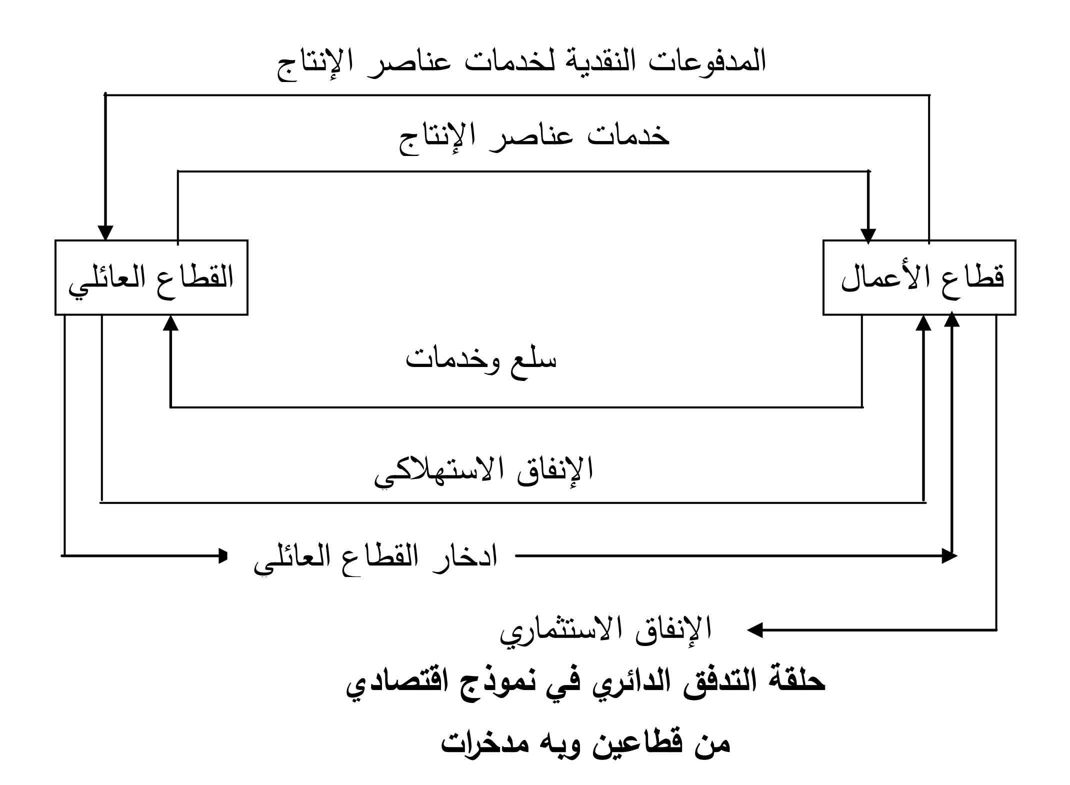
التيار الدائري للدخل والإنفاق بين قطاع الأعمال والقطاع العائلي.

وكما يتضح من هذا الشكل فهناك في واقع الأمر تيارين دائريّين أولهما يوضح حركة السلع والخدمات (من قطاع الأعمال إلى القطاع العائلي) وخدمات عناصر الإنتاج (من القطاع العائلي إلى قطاع الأعمال)، أما التيار الثاني فيوضح حركة النقود كمدفوعات للدخل (من قطاع الأعمال إلى قطاع العائلات) وكإنفاق استهلاكي (من قطاع العائلات إلى قطاع الأعمال) ويحتل هذا التيار الأخير أهمية خاصة نظراً لأنه يمثل الناتج أو الدخل القومي في هذا النظام الاقتصادي المبسط.

ومن الطبيعي أن الوصول إلى مقياس لتيار الناتج أو الدخل القومي يتطلب استخدام الأسعار والتي تشير إلى قيمة السلع والخدمات المختلفة معبراً عنها بوحدات من النقود، والتي تمكننا من جمع قيمة السلع والخدمات غير المتجانسة وتمكننا بالتالي من الوصول إلى مقياس تجميعي للنشاط الاقتصادي. وهكذا يمكننا أن نقرر أن القيام بالإنتاج يؤدي إلى تولد الدخل والذي يؤدي إلى خلق الإنفاق ولا يمكننا هنا أن نميز بين نقطة البداية ونقطة النهاية في هذا التيار الدائري والشرط الأساسي لاستمرار هذا التيار دون تعطيل هو قيام قطاع العائلات بإنفاق كافة الدخول التي يحصلون عليها كعوائد لخدمات عناصر الإنتاج من قطاع الأعمال،

على شراء المنتجات التي يقوم قطاع الأعمال بإنتاجها. وفي حالة توفر هذا الشرط سنجد أن الإنتاج (العرض الكلي) يتعادل مع المبيعات (الطلب الكلي). وسيستمر تدفق التيار الدائري للإنتاج والدخل والإنفاق وهذه هي الحالة التي يتحقق فيها التوازن الكلي.

ولكن النظام الاقتصادي لا يمكن اعتباره نظاماً مغلقاً بالصورة السابق الإشارة إليها، ويرجع ذلك إلى أن هناك منافذ يمكن أن يتسرب من خلالها الدخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنفاق. ومن الناحية الأخرى فهناك مصادر إضافية للإنفاق يتم من خلالها حقن تيار الإنفاق بإنفاق إضافي. ويمثل الادخار الذي يقوم به القطاع العائلي أحد المنافذ التي يتم من خلالها تسرب جزء من الدخل دون إعادة إنفاقه (تسرب ادخاري) وتوضح حلقة تدفق الدخل في الشكل التالي، أن ادخار القطاع العائلي لا ينجم عنه بالضرورة نقص في الإنفاق الكلي إذا تم إقراضه لقطاع الأعمال لتمويل الإنفاق الاستثماري وإذا ما اعتمد الإنتاج على العلاقة الموجودة بين إيرادات المشروعات، والإنفاق للدخل النقدي فإنه سيتبع ذلك أن قيمة الإنتاج تعتمد على قرار القطاع العائلي للاستهلاك والادخار وأيضاً على الرغبة من جانب قطاع الأعمال في الاستثمار.



حلقة التدفق الدائري في نموذج اقتصادي

من قطاعين وبه مدخرات

ولتوضيح ذلك افترض أن الادخار الذي يرغب القطاع العائلي القيام به يصل إلى مليار جنيه وكنتيجة لذلك فإن الاستهلاك الذي يقوم به القطاع العائلي لن يتجاوز ٢٩ مليار جنيه. وفي هذه الحالة سنجد أن قيام قطاع الأعمال بإنتاج سلع وخدمات تعادل قيمتها ٣٠ مليار جنيه، سيترتب عليها تراكم ذلك الجزء من الإنتاج الذي لا يمكن بيعه، وتصل قيمته في هذا المثال إلى مليار جنيه في شكل زيادة غير مرغوب فيها في المخزون.

وبالرغم من أن قيام قطاع العائلات بالادخار قد قابلة قيام قطاع الأعمال بالاستثمار بنفس المقدار وفي نفس الوقت. والذي يتمثل في الزيادة في المخزون والتي تعد نوعه من أنواع الاستثمار. إلا أن هذا الوضع لا يمكن اعتباره وضعاً توازنناً نظراً لأن قطاع الأعمال لم يخطط أصلاً لهذه الزيادة وبالتالي فهي زيادة غير مرغوب فيها. ومن الطبيعي أن لا تتوقع استمرار قطاع الأعمال في الإنتاج بنفس المعدلات السابقة نظراً لما يترتب على الزيادة غير المرغوب فيها في المخزون من تزايد في التكلفة التي يتحملها رجال الأعمال والتي تتمثل في الفوائد التي يقومون بدفعها على رأس المال المعطل وفي تكلفة الإيجارات، وفي احتمالات التقادم أو التلف التي قد يتعرض لها هذا المخزون. ومن هنا فإن حجم الإنتاج سيتجه نحو الانخفاض والذي سيؤدي بدوره إلى انخفاض تيار الدخل الذي يحصل عليه قطاع العائلات وهذا يعني أن التسرب الذي أصاب تيار الإنفاق نتيجة للادخار سيؤدي إلى تخفيض الإنتاج والدخل.

وتشير مناقشتنا السابقة إلى أن شرط تحقيق التوازن الكلي هو تحقيق التعادل بين التسرب الذي يتحقق في صورة مدخرات وبين الحقن في صورة استثمار مرغوب فيه، وهذا التعادل بين الادخار والاستثمار المرغوب فيه ليس أمراً محتماً نظراً لأن الأفراد الذين يقومون بالادخار قد يختلفون عن أولئك الذين يقومون بالاستثمار هذا فضلاً عن عدم وجود قوة تلقائية تعمل على تحقيق التعادل بين الادخار والاستثمار المرغوب فيه بالضرورة وهذا كله يشير إلى أن هناك مجالاً لقوة خارجية يمكن أن تزاول تأثيرها، ويمكن أن نجعل هذا النموذج أكثر تحديداً بافتراض أن العلاقات التي يتكون فيها النموذج هي علاقات خطية وبإعطاء هذه العلاقات قيماً رقمية محددة. وللتنبؤ بمستوى الدخل النقدي يتطلب ذلك تحديد كلٍّ من الاستهلاك والادخار والاستثمار المخطط، وعلى هذا فإننا سنفترض أن إنفاق القطاع العائلي

(الاستهلاك الكلي ك) دالة خطية وموجبة الدخل القابل للتصرف خ، ولما كان الادخار العائلي يساوي الدخل القابل للتصرف مطروحاً منه الاستهلاك فإن الادخار (ر) هو أيضاً دالة خطية وموجبة للدخل الكلي القابل للتصرف وإذا ما قام القطاع العائلي بشراء كل الإنتاج فإن الدخل القابل للتصرف (خ) يساوي مستوى الدخل النقدي.

الدخل (خ) = الاستهلاك (ك) + الادخار المستهدف (ر)

ولكي يتحقق التوازن في مستوى الدخل النقدي لابد أن يتساوى الادحار المستهدف مع الاستثمار المستهدف وبالتالي يصبح:

الدخل (خ) = الاستهلاك (ك) + الاستثمار المستهدف (ث)

وبالتالي يصبح الاستثمار المستهدف (ث) = الادخار المستهدف (ر).

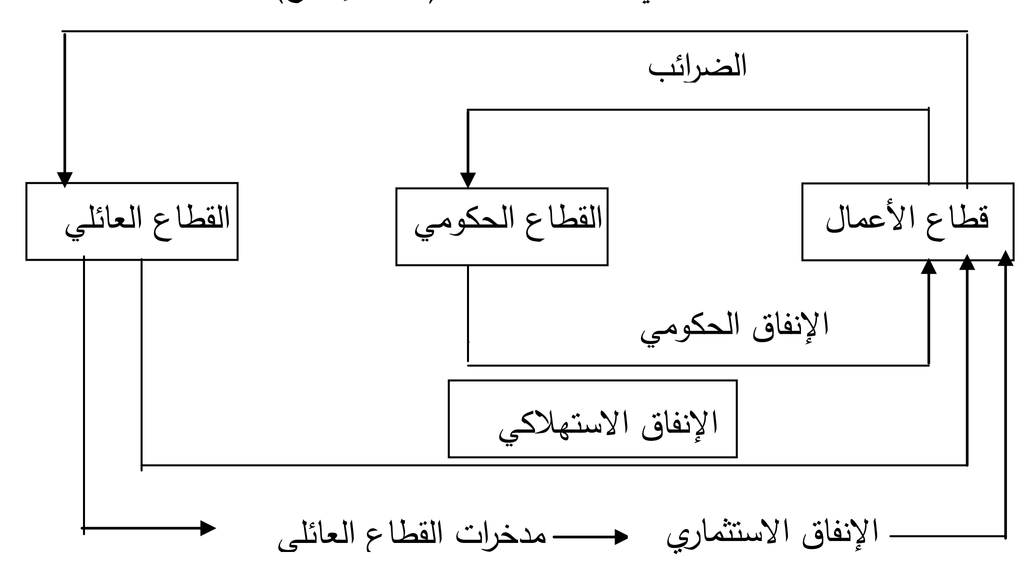
الدخل القومي بالنموذج الاقتصادي المكون من ثلاثة قطاعات

بإدخال الحكومة في النموذج الاقتصادي، تتحرك من نموذج ذو قطاعين إلى نموذج ذو ثلاث قطاعات، وبإضافة هذا القطاع الثالث فإن مستوى الدخل يتأثر بأعمال الحكومة، كما يتأثر بسلوك القطاع الخاص. حيث تحصل الحكومة على الضرائب من القطاع الخاص وتقوم بالإنفاق العام، ويتمثل الإنفاق الحكومي في شراء السلع والخدمات (السيارات والطائرات الحربية والكتب المدرسية و......الخ) وتؤدي هذه المشتريات الحكومية إلى خلق إنتاجاً ودخلاً، كما تقوم الحكومة بتقديم مدفوعات مجانية إلى الأفراد دون مقابل حصولهم منهم على سلع وخدمات وتتمثل هذه المدفوعات في المدفوعات التحويلية مثل خدمات الضمان الاجتماعي، إعانات العاطلين ومنافع الرفاهية العامة.

ويوضح الشكل التالي، أن الضرائب على قيمة الإنتاج تؤدي إلى تخفيض التدفق النقدي للقطاع العائلي كما يتضح أيضاً أن حصيلة الضرائب، إذا لم يتم إنفاقها نتسرب من حلقة التدفق أي أن حلقة تدفق الدخل النقدي، ومن ثم فإن قيمة الإنتاج تعتمد على نوايا القطاع العائلي في الاستهلاك، ونوايا قطاع الأعمال في الاستثمار، وكذلك على خطط الحكومة في فرض الضرائب والإنفاق.

وعلى ذلك فإنه يمكن القول أن قيمة الإنتاج تقل إذا كان حجم الإنفاق الكلي (ك + ث + م) أقل من قيمة السلع المنتجة بقطاع الأعمال، حيث أن (م) تمثل الإنفاق الحكومي، كما أن قيمة ذلك الإنتاج تزيد إذا كان حجم الإنفاق الكلي أكبر من قيمة تلك السلع، أي أن قيمة الإنتاج تقل إذا كان التسرب عن طريق الادخار المتمثل في مدخرات القطاع العائلي والضرائب ويتجاوز مجموع الاستثمار المستهدف والإنفاق الحكومي والعكس صحيح.

الدخل القومي القابل للتصرف (قيمة الإنتاج)



حالة التدفق في نموذج اقتصادي مكون من ثلاثة قطاعات

كيفية تحديد مستوى توازن الدخل:

يتحدد مستوى الدخل في هذا النموذج عندما يتساوى الدخل مع مجموعة كل من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي، أي عند تحقيق العلاقة خ= ك + ث + م، هذا من ناحية الإنفاق الكلي، ومن ناحية العلاقة بين المدخرات والاستثمارات فإن مستوى توازن الدخل يتقرر عندما يتساوى مجموع المدخرات مضافاً إليها الضرائب مع مجموع الاستثمارات مضافاً إليها الإنفاق الحكومي أي عند تحقق العلاقة ر + ض = ث + م.

تأثير التحويلات الحكومية على تحقيق توازن الدخل:

يطلق لفظ التحويلات الحكومية على عائد القطاع الخاص من الإيرادات الحكومية (أي مدفوعات الضمان الاجتماعي وتأمين البطالة). وبصفة عامة تعتبر الضرائب مدخرات متسربة، فإذا لم تتفق حصيلة الضرائب المتحصلة تعتبر في هذه الحالة مدخرات حكومية وتعامل كالمدخرات الخاصة وتنفق الحكومة حصيلة هذه الضرائب في تقديم خدمات للقطاع الخاص مثل توفير الأمن ودفع إعانات البطالة أو الشيخوخة أو غيرها وهو ما يطلق عليها التحويلات الحكومية، وكلما زاد الإنفاق الحكومي على هذه الخدمات قلت قيمة المدخرات المتسربة عن طريق الضرائب، إذ أن التحويلات الحكومية في صورة الإنفاق على مثل هذه الخدمات تعد بمثابة تخفيض لقيمة الضرائب المفروضة على القطاع الخاص. أي أن التحويلات يمكن اعتبارها من الناحية التحليلية ضرائب سالبة وتشمل قيمة مجموع ما يتلقاه قطاع الأعمال من خدمات حكومية.

الدخل القومي بالنموذج الاقتصادي المفتوح:

يُعرف الاقتصاد المفتوح بأنه اقتصاد تلك الدول التي تتعامل مع العالم الخارجي اقتصادياً بالبيع أو بالشراء للسلع والخدمات المختلفة، أي إنها تصدر للدول الأخرى وتستورد منها. وحقيقة الأمر فإنه من الصعب أن لم يكن من المستحيل أن تجد دولة في عالمنا المعاصر ليس لها علاقات اقتصادية مع دولة أخرى على الأقل في المجتمع الدولي، ولتبسيط الدراسة والتحليل تم افتراض أن النموذج موضع الدراسة لاقتصاد مغلق، أي أنه نموذج اقتصادي لدولة لا تتعامل مع العالم الخارجي تصديراً أو استيراداً. وفي هذا الجزء سيحلل أثر التجارة الدولية على مستوى الدخل في الدولة.

التصدير والاستيراد وأثره على الدخل القومي:

يُعرف التصدير Exports (ص) بأنه قيام الدولة ببيع السلع والخدمات المحلية للعالم الخارجي. كما يعرف الاستيراد Imports (س) بأنه شراء الدولة للسلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي. ويزيد التصدير من الطلب على السلع والخدمات المحلية، بينما يقلل الاستيراد من هذا الطلب.

ويعتبر كل من الاستيراد والتصدير تغييراً ذاتياً في الإنفاق يسبب تأثيراً متضاعفاً لمستوى توازن الدخل، وفي حالة تساويها في القيمة ينعدم تأثيرها على مستوى التوازن حيث إنهما مختلفين في الإشارة، نظراً لأنهما عمليتي بيع وشراء من وإلى العالم الخارجي الشكل التالي يبين أن التصدير قد زاد من الإنفاق الكلي مما أدى إلى زيادة مستوى توازن الدخل.

ونظراً لتعقد العلاقات النقدية التدفقية بنموذج الاقتصاد المفتوح ذو القطاعات الأربعة، فإنه لتبسيط الدراسة والتحليل سنفترض غياب القطاع الحكومي، أي أن الدخل النقدي الكلي سيكون هو نفسه الدخل القابل للصرف.

الميزان التجاري ومستوى الدخل:

يُعرف الميزان التجاري للدولة بأنه صافي ميزان الصادرات والواردات، وعندما تفوق الصادرات والواردات فسيكون هناك صادرات صافية أو فائض في الميزان التجاري. وعندما تفوق الواردات الصادرات فسيكون هناك واردات صافية أو عجز في الميزان التجاري.

ويؤثر صافي الميزان التجاري على مستوى توازن الدخل لدولة ما، فيمكن أن يؤدي إلى زيادة مستوى الدخل كما يمكن أن يؤدي إلى نقصه.

وخلاصة القول فإنه يمكن إيجاد مستوى توازن الدخل بالأخذ في الاعتبار الفارق بين التصدير والاستيراد مباشرة، وذلك باستخدام معادلة الإنفاق:

خ = ك + ث + (ص – س).

الباب الثاني

الدخل القومي

يعتبر الدخل القومي من أهم المؤشرات في النشاط الاقتصادي لأي مجتمع لأنه المؤشر الذي تنعكس عليه جميع أوجه هذا النشاط. وعلى ذلك فإننا نجد أن مضمونة وتغيراته تهم كلاً من السياسيين والاقتصاديين بشكل خاص كما تهم المثقفين كافة بشكل عام، ونظراً لما يقع فيه البعض من الخلط بينه وبين مفهوم الثروة القومية لذلك لابد من التنبيه إلى أن المقصود بكل منهما شيء مختلف تماماً، ويقصد بالثروة القومية عموماً مجموع ما يمتلكه المجتمع من عناصر الثروة البشرية وغير البشرية مثل: قوة العمل بما تنطوي عليه من إمكانيات علمية وخبرات عملية وفنية، بالإضافة إلى ما يمتلكه المجتمع من الآلات والأدوات الرأسمالية (المخزون الرأسمالي) مختلفة الأنواع والأغراض، وما يحتويه الوطن أيضاً من مبان وأراضي وثروات طبيعية متعددة الأنواع. بمعنى آخر فإنها تشكل رصيد المجتمع من مختلف عناصر الثروة هذه. أما الدخل القومي كما سنرى بالتفصيل فإنه يشير إلى شيء مختلف تماماً إذ يقصد به ما ينتجه باستخدامه لعناصر الثروة هذه من مختلف أنواع السلع والخدمات الاقتصادية خلال فترة محددة من الزمن. إذاً فالثروة تمثل رصيداً ثابتاً نسبياً يتولد عنه تيار من السلع والخدمات هو الدخل القومي. ويتوقف مستوى الدخل على حجم الثروة التي يمتلكها المجتمع من ناحية، وحجم النشاط الذي يقدمه المجتمع في سبيل إنتاج السلع والخدمات من جهة أخرى. وسوف نوضح المقصود بالدخل من خلال تعرضنا لمفهومين آخرين هما: الإنتاج القومي، والناتج القومي.

٢-١ الإنتاج القومي National production

يقصد بالإنتاج ذلك الجانب من النشاط الاقتصادي الذي يستهدف تحويل الموارد الاقتصادية وجعلها على هيئة سلع قابلة لإشباع الحاجات الإنسانية، ولما كان الإنتاج لا تكتمل أهميته إلا بالاستهلاك، لذلك فإن خدمات النقل والتجارة والتخزين تشكل جانباً أخر من جوانب النشاط الاقتصادي للأفراد بحيث يصبح الإنتاج في نهاية الأمر ممثلاً لكلا وجهي النشاط الاقتصادي مهما إنتاج السلع وتقديم الخدمات، وتتخذ السلع والخدمات في الوقت

الحاضر . على وجه التحديد أشكالاً مختلفة للغاية تكاد لا يمكن حصرها فهي تتمثل في المنتجات الزراعية والصناعية وعمليات الصيد والرعي والغابات واستخراج المعادن ونقل السلع وتوزيعها ونقل الأفراد وتوزيع المنتجات وتقديم مختلف أنواع الخدمات الأخرى كالخدمات الطبية والتعليمية والتأمين ...... الخ.

ويترتب على تنوع المنتجات من السلع والخدمات مشكلة رئيسية أخرى تتطلب إيجاد حل سليم ومناسب لها وتتمثل في ضرورة تقدير مختلف هذه المنتجات بدقة للتعرف على حقيقة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع. وبعد إيجاد المعايير المناسبة لحساب أو تقدير نختلف أنواع المنتجات والخدمات هذه فإنه لا يكفي التعبير عنها على شكل قوائم تضم الكمية المنتجة من كل سلعة أو خدمة على حدة بل لابد من إيجاد معيار مناسب للتعبير عنها برقم واحد فقط يمثلها جميعاً. ولتحقيق هذه الغاية يلجأ الاقتصاديون إلى استخدام النقود للتعبير على الكمية المنتجة من كل سلعة وخدمة وذلك بضرب الكمية المنتجة منها في الثمن الذي تباع به في السوق.

وبذلك فإن التقدير النقدي الموحد يجل محل التقدير الكمي لها مما يسهل على الباحث التعرف على مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع. وعلى ذلك يمكننا تعريف الإنتاج القومي بأنه "القيمة النقدية في السوق لكامل المنتجات من السلع والخدمات الاقتصادية التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة".

ولابد لنا من الإشارة إلى أن الصعوبات التي نصادفها أثناء تحديد القيمة النقدية لبعض الخدمات فقط قد أدت إلى استبعادها كلية من مفهوم الإنتاج القومي، رغم إنها قصيرة ونادرة ويمكن حصرها مثلاً بالأعمال المنزلية التي تؤديها ربة المنزل مثل: الطهي والتنظيف وحياكة الملابس، وكذلك بالنسبة للخدمات التي يؤديها رب الأسرة أحياناً مثل: الإصلاحات المنزلية الصغيرة، بالإضافة إلى الخدمات التي يؤديها الفرد لنفسه مثل الحلاقة والتعليم الذاتي..الخ. فهذه الخدمات كلها يتعذر تقديرها إحصائياً، كما أن تقديرها نقدياً يثير صعوبات بالغة مما دفع الاقتصاديين في مختلف الدول إلى عدم حسابها ضمن أرقام الإنتاج القومي بالمفهوم الذي قدمناه.

٢-٢ الناتج القومي National product

يستخلص مفهوم الناتج القومي من مفهوم الإنتاج القومي. وقد تبين تعريفنا السابق للإنتاج أنه يتمثل في خلق المنتجات الجديدة من السلع والخدمات. ولكن يلاحظ أن عملية الإنتاج غالباً ما تتحقق عن طريق استهلاك أو استخدام منتجات أخرى موجودة من قبل، وتدخل في عملية خلق الإنتاج المذكور وبهذا نجد أن العملية الإنتاجية هي في الوقت نفسه عملية استهلاكية. فإنتاج سلعة أو خدمة ما يستلزم عادة فناء سلع وخدمات أخرى ضرورية لإنتاج هذه السلعة أو الخدمة، ويطلق عليها أسم مستلزمات الإنتاج. وهكذا لا يكون الإنتاج عبارة عم عملية خلق محضة بل الأحرى يعتبر مجرد عملية تحويل سلع وخدمات معينة إلى سلع وخدمات أخرى. مثال أن إنتاج سيارة ما إنما يستلزم استهلاك مقدار معين من الصلب، وحتى إنتاج الصلب نفسه يستلزم إنتاجه استهلاك مقداراً معيناً من الحديد. كذلك فإن إنتاج قطعة من المنسوجات القطنية إنما يستلزم استهلاك مقدار معين من خيوط الغزل التي يلزم لإنتاجها نفسها مقدار معين من القطن الخام أيضاً، وهذا ينطبق على جميع أنواع المنتجات من السلع والخدمات الأخرى.

والآن فإننا نريد أن نعرف مقدار الإسهام الإنتاجي، أو النتيجة النهائية للنشاط الإنتاجي للمصنع الذي أنتج الجرار محل الدراسة، بالإضافة إلى المصنع الذي أنتج الصلب المستخدم فيه، والمصنع الذي أنتج الحديد المستخدم في إنتاج الصلب وذلك بفرض أن ثمن الجرار هو ٤٠ ألف جنيه، وثمن الصلب المستخدم فيها يقدر بمبلغ ٢٠ ألف جنيه، وثمن الحديد المستخدم في إنتاج الصلب هو ١٠ آلاف جنيه. هل يمكننا، في هذه الحالة أن نجمع قيمة إنتاج المصنع الأول إلى قيمة إنتاج المصنع الثاني إلى قيمة إنتاج المصنع الثالث وتقول: أن قيمة إنتاج المصانع الثلاثة فيما يخص إنتاج الجرار قيد الدراسة يساوي٤٠ + ٢٠ +١٠ = ٧٠ ألف جنيه؟ بالطبع الجواب سيكون بالنفي، وإلا تكون قد حسبنا قيمة الصلب مرتين: مرة عند تقدير قيمة إنتاج مصنع الصلب، ومرة عند تقدير قيمة إنتاج مصنع الجرارات، إذ أن الصلب نفسه دخل في صناعة الجرار عند تكوينه. كما نكون قد حسبنا قيمة الحديد ثلاث مرات: مرة عند تقدير قيمة إنتاج مصنع الحديد، ومرة ثانية عند تقدير قيمة إنتاج مصنع

الصلب، ومرة ثالثة عند تقدير قيمة إنتاج قيمة الجرار، إذ أن الصلب الذي دخل الحديد في تكوينه قد دخل هو نفسه في صناعة الجرار.

بذلك نجد من الواضح أن المجتمع لم يحصل في النهاية كنتيجة للنشاط الإنتاجي للمصانع الثلاثة إلا على هذه الجرار فقط. أما الصلب فقد ضحى به المجتمع لإنتاج الجرار، كما أن الحديد أيضاً كان قد ضُحَّىَ به لإنتاج الصلب. إذاً من الضروري تلافي ازدواج الحساب المشار إليه إذ ما أردنا التوصل إلى معرفة الإسهام الإنتاجي للمشروعات الثلاثة المذكورة. وفي الحقيقة فإن مصنع الجرارات لم يضف، أثناء إنتاجه للجرار محل الدراسة إلا قيمة ٢٠ ألف جنيه فقط، وهذا المبلغ يمثل الفرق بين قيمة الجرار التي أنتجه، وقيمة الصلب الذي استخدم في إنتاجه، ويعبر هذا المبلغ عن مقدار الإسهام الإنتاجي لمصنع الجرارات، أما مصنع الصلب فإنه لم يضف في إنتاجه للصلب المستخدم في صناعة الجرار سوى مبلغ ١٠ آلاف جنيه فقط وتمثل الفرق بين قيمة الصلب الذي أنتجه وقيمة الحديد الذي استخدمه أثناء عملية الإنتاج. ويعبر هذا المبلغ عن مقدار الإسهام الإنتاجي لمصنع الصلب أما مصنع الحديد فقد أضاف بإنتاجه للحديد المستخدم في إنتاج الصلب مبلغاً وقدرة ١٠ آلاف جنيه وتمثل قيمة ما استخرجه من معدن الحديد من المناجم التابعة له ثم قام بصهره، ويمثل هذا المبلغ قيمة الإسهام الإنتاجي لمصنع الحديد.

إذاً فإن النتيجة النهائية للنشاط الإنتاجي للمصانع الثلاثة يمكن أن تقدره بمبلغ ٢٠ + ١٠ +١٠= ٤٠ ألف جنيه. ويعادل هذا المبلغ قيمة الجرار المشار إليها، وبالمثل فإن الإسهام الإنتاجي لمصنع النسيج إنما يتحدد بما أضافه من قيمة لخيوط الغزل التي يستخدمها في إنتاج المنسوجات. كما أن النتيجة النهائية للنشاط الإنتاجي لمصنع الغزل إنما تتحدد بما أضافه من قيمة للقطن الخام الذي يستهلكه لإنتاج خيوط الغزل، والذي استخدم في إنتاج المنسوجات من مرحلة لاحقة. وأخيراً فإن النتيجة النهائية للنشاط الإنتاجي للمزرعة التي أنتجت القطن الخام إنما تتمثل ف قيمته نفسه.

إذاً يمكننا أن نقرر أن القيمة التي تضيفها الوحدة الإنتاجية إلى قيمة ما تستهلكه من منتجات أثناء قيامها بعملياتها الإنتاجية هي وحدها التي تقيس مقدار الإسهام الإنتاجي لهذه الوحدة أو النتيجة النهائية لنشاطها الإنتاجي. وتسمى هذه القيمة بالقيمة المضافة Added

value ، وتعرف "بالزيادة في قيمة السلع والخدمات التي تنتجها خلال فترة زمنية من الزمن عن قيمة السلع والخدمات التي استهلكها خلال هذه الفترة نفسها". وهكذا تكون القيمة المضافة لكافة الوحدات الإنتاجية للمجتمع أو للاقتصاد القومي خلال فترة معينة من الزمن هي التي تقيس مقدار الإسهام الإنتاجي لهذه الوحدات خلال الفترة المذكورة. ويطلق على هذه القيمة المضافة تعبير الناتج القومي. وهو يقاس في فترة عام على الغالب، كما إنه يعتبر من المفاهيم الأساسية في نظرية الدخل القومي.

ويمكننا أن نصل إلى تحديد الناتج القومي خلال فترة معينة بطريقة أخرى غير طريقة القيمة المضافة، كما إنها تؤدي الغرض المطلوب تماماً. برغم ذلك فإنها تتميز بسهولة أكبر من الناحية الإحصائية والعملية. ولهذا فإن هذه الطريقة عي التي تستخدم عادة في حسابات الناتج القومي. وحسب هذه الطريقة يتم التمييز بين نوعين من المنتجات هما: المنتجات الوسيطة، والمنتجات النهائية. والمنتجات الوسيطة هي مجموعة السلع والخدمات (مواد أولية، ونصف مصنعه، وتامة الصنع، وطاقة محركة وغيرها) التي دخلت في إنتاج سلع وخدمات أخرى. أما المنتجات النهائية فهي السلع والخدمات التي لم تدخل في إنتاج سلع وخدمات أخرى، بل أن المنتجات الوسيطة هي نفسها التي دخلت في إنتاجها في مختلف مراحل هذا الإنتاج وبذلك نجد أن المنتجات الوسيطة إنما هي السلع المستخدمة من أجل إنتاج المنتجات النهائية. وبهذا يمكن القول أيضاً إن الطلب على المنتجات الوسيطة يستهدف استهلاكها وإفناءها أثناء إنتاج سلع وخدمات أخرى في حين أن المنتجات النهائية إنما تطلب لذاتها، بمعنى إنها تشكل الهدف النهائي للمجتمع وغاية نشاطه الإنتاجي.

ومن الواضح أن النتيجة النهائية للنشاط الإنتاجي للمجتمع إنما تتمثل في قيمة المنتجات النهائية وحدها والتي أنتجتها كافة الوحدات الإنتاجية القائمة في الاقتصاد القومي، ولا يمكننا أن نضيف إليها قيمة المنتجات الوسيطة (مستلزمات الإنتاج) لأن قيمة المنتجات النهائية تشتمل في داخلها على قيمة المنتجات الوسيطة. وأن قيمة المنتجات الوسيطة هي جزء من قيمة المنتجات النهائية وسيكون من قبيل ازدواج الحساب أن تجمع المنتجات الوسيطة إلى قيمة المنتجات النهائية.

ومن البديهي أن قيمة المنتجات النهائية للاقتصاد القومي خلال عام لابد وأن تتساوى تماماً مع القيمة المضافة لهذا الاقتصاد خلال العام نفسه، وذلك لأن كلاً من المنتجات النهائية والقيمة المضافة إنما تحدد وتقيس الإسهام الإنتاجي، أو النتيجة النهائية للنشاط الإنتاجي للاقتصاد القومي خلال العام المذكور. ومن الممكن التأكد من ذلك إذا ما رجعنا إلى مثال الجرار السابق ذكره، فقد رأينا أن القيمة المضافة لمصانع الجرارات، والصلب والحديد قد بلغت ٢٠ +١٠+ ١٠=٤٠ ألف جنيه، ولكن هذه القيمة ذاتها إنما تتساوى مع قيمة المنتج النهائي في المثال المذكور، وهي الجرار، وهكذا نرى ضرورة تساوي القيمة المضافة وقيمة المنتجات النهائية.

٢-٣ الدخل القومي National Income

يقصد بالدخل القومي عموماً مجموع الدخول المتحصلة لعوامل الإنتاج المختلفة في الاقتصاد القومي خلال فترة زمينة معينة (غالباً سنة) وذلك نتيجة إسهامها في النشاط الإنتاجي للمجتمع خلال هذه الفترة. أي نتيجة لإسهامها في تحقيق الناتج القومي، أي أن الدخل القومي يتضمن كافة الدخول التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج مقابل مساهمتهم بخدمات هذه العناصر في العملية الإنتاجية. ومن هنا فإن الدخل القومي يتضمن كافة الدخول التي يمكن اكتسابها حتى تلك الدخول التي تكتسب ولا تدفع لأصحابها، كأرباح غير الموزعة وبشكل فإن هذه الدخول تتكون من أربعة مكونات أساسية هي: الأجور، الريع، الفائدة، الأرباح بشقيها الموزعة وغير الموزعة.

ولما كانت هذه الدخول تدفع إلى عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في خلق الناتج القومي إذاً يمكننا القول بوجود نوع من التماثل بمفهومي: الدخل القومي، والناتج القومي. يرجع ذلك التماثل إلى أن الناتج القومي هو عبارة عن القيمة المضافة التي تحققها الوحدات الإنتاجية أثناء تقديمها لخدماتها الإنتاجية، والتي تتكون من الفرق بين إجمالي قيمة الإنتاج، مطروحاً منه مستلزمات الإنتاج. والقيمة المضافة بالنسبة لأي وحدة إنتاجية تتكون من الإيراد الذي تحصل عليه من المبيعات مطروحاً منه ثمن جميع المواد المستخدمة في الإنتاج. والقيمة المضافة في النهاية لابد أن تدفع للأفراد على شكل أجور ومرتبات للعمال والموظفين، وإلى الأفراد على شكل ريع مقابل ملكيتهم للأراضي والعقارات التي تستخدمها الوحدة المنتجة، وإلى

الأفراد باعتبارهم مالكين لرأس المال وعلى شكل فوائد. أما ما تبقى من القيمة المضافة فإنه يمثل مستوى الأرباح التي تعود إلى المنظمين والمسئولين عن إدارة الوحدة الإنتاجية ككل. وهذا يعني أن كل القيمة المضافة التي تحققها الوحدات الإنتاجية في المجتمع تئول إلى شكل من أشكال الدخول التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج، سواء كانت عناصر الإنتاج مملوكة لقطاع الأعمال الخاص، أو القطاع الإنتاجي الحكومي، لهذا فإن إجمالي القيمة المضافة (إجمالي الناتج القومي) لابد أن يتعادل مع إجمالي الدخول التي يتم دفعها مقابل خدمات العمل (الأجور) وخدمات عناصر الإنتاج الأخرى والمتمثلة في الملكية (أراضي . عقارات . رأس المال) بالإضافة إلى أرباح المنظمين (الموزعة وغير الموزعة).

٢-٤ تعريف الدخل القومي:

هذا التطابق بين مفهومي الدخل والإنتاج تمكننا أن ننظر إلى الدخل من وجهتي نظر مختلفين تماماً هما: وجهة نظر منبع الدخل (الناتج) ووجهة نظر مصب الدخل (الإنفاق). وكثيراً ما يضاف إلى ذلك زاوية أخرى يمكن أن تنظر منها إلى الدخل القومي وهي الإنفاق القومي. وبهذا يمكننا أن نلخص التعريفات المختلفة للدخل القومي بما يلي:

أ- من ناحية التوزيع:

يعرف الدخل القومي على إنه مجموع دخول المجتمع في فترة محدودة من الزمن، غالباً سنة، مع ملاحظة ضرورة إهمال بعض الدخول مثل:

الدخول التحويلية: تعويضات البطالة، وتعويضات العجز والشيخوخة، وتعويضات ترك الخدمة.

ب- من ناحية الإنتاج:

وهنا يمكن أن نعرف الدخل القومي على إنه مجموع قيم الناتج من السلع والخدمات الاقتصادية النهائية خلال فترة محددة، غالباً سنة.

ج- من ناحية الإنفاق:

ويمكننا أن نعرف الدخل هنا على أنه مجموع النفقات الحاصلة في المجتمع سواء تمت بهدف الاستهلاك أو الاستثمار وهذا ضمن فترة محددة، غالباً سنة.

وهذه التفرقة في تعريف الدخل القومي تعتبر أساساً لكل الأعمال النظرية والعملية الخاصة بالدخل القومي. ومن الجدير بالذكر هنا إنه ليس لأي منها صفة الصواب المطلق أو الخطأ المطلق ويجب على الباحث دائماً أن يختار من بين هذه التعاريف ما ينطبق مع واقع المعلومات الإحصائية المتوفرة، ومع ما يتلاءم والغرض من التعريف. وسوف ننظر خلال دراستنا إلى الدخل القومي دائماً على إنه مجموع قيم الإنتاج من السلع والخدمات الاقتصادية النهائية المتحصلة للمقيمين في الوطن خلال فترة محددة من الزمن غالباً سنة، وهنا لابد لنا من إيضاح بعض العناصر الضرورية التي يتضمنها هذا التعريف وهي:

١-قيمة الإنتاج وليس كمية الإنتاج:

بما أن وحدات الإنتاج تختلف من حيث النوع، كما أن الخدمات لا يمكننا قياسها كمياً وعلى النحو الذي أشرنا إليه في الفقرة (٢-١). لذلك كان لابد من إيجاد وحدة عامة تساعد على جمع الإنتاج والتعبير عن كمياته التي لا يمكن جمعها. هذه الوحدة هي الوحدة النقدية. وعليه فإن تقدير الإنتاج يتم بمعرفة الوحدة النقدية. ولما كانت القوة الشرائية للوحدة النقدية متغيرة بين فترة وأخرى، لذلك جرى العرف على قياس الدخل القومي بالأسعار الثابتة بالإضافة إلى الأسعار الجارية وذلك بغرض تسهيل معرفة معدلات النمو الحقيقية للدخل القومي بين سنة وأخرى، وبين دولة وأخرى أيضاً.

٢- الإنتاج هو السلع والخدمات الاقتصادية:

إن ما يدخل في حساب الدخل القومي هو كل إنتاج له قيمة اقتصادية سواء كانت سلعة أم خدمة. وحتى تكون السلعة أو الخدمة اقتصادية يجب أن تكون نادرة بالنسبة للطلب عليها، بالإضافة إلى إمكانية تداولها في السوق، بغض النظر عن ضرورة أن تكون قادرة على إشباع الحاجات والرغبات وبغض النظر عن الاعتبارات الدينية والاجتماعية أو الخلقية السائدة في المجتمع. وإن كان ذلك يستوجب ألا تكون السلعة أو الخدمة من النوع المحرم قانوناً إذ أن العلم بها يقتضي منع إنتاجها أصلاً مثل: إنتاج المخدرات، والأرباح التي لا تستهدف الكسب المادي وإنما تقدم بدافع التضحية وحب الظهور. الخ هذه المجهودات وأن كانت نافعة للمجتمع إلا أن هدفها غير مادي ومن الصعب، غالباً تقديرها على أساس النقود. أما صفة النهائية فيقصد بها ضرورة استبعاد السلع والخدمات الوسيطة والتي تدخل كما رأينا في الفقرة

(٢-٢) في إنتاج السلع والخدمات النهائية، وهي السلع التي توجه للاستهلاك النهائي أو تستخدم في تكوين راس المال الثابت، أو إنها تضاف إلى المخزون من المواد الأولية أو نصف المصنوعة أو المصنوعة.

٣- المقيمون في الوطن:

وفقاً لرأي صندوق النقد الدولي عام ١٩٥٠ بهذا الخصوص يجرى تقسيم الأفراد في المجتمع إلى قسمين: المقيمون وغير المقيميين وذلك على النحو التالي:

أ-الأفراد:

يعتبر الفرد مقيماً في دولة ما إذا عاش فيها بشكل دائم أو يحمل جنسيتها ويدخل ضمن هذه الفئة جميع أفراد السلك السياسي التابع للدولة قيد الدراسة والمتواجدون في مهمة في الخارج وكذلك الطلبة الذين يتابعون دراساتهم وتحصيلهم العلمي في الجامعات والمعاهد والمؤسسات العملية الأجنبية بمختلف أنواعها، وجميع أفراد القوات المسلحة المتواجدة خارج حدود الوطن والمسافرون بصد السياحة والاستجمام بمختلف أنواعهم، وبغض النظر عن فترة إقامتهم. أما الموجودون خارج حدود الوطن من غير هذه الفئات، فأننا عند تحديد صفتهم يجب أن نأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل أخرى مثل: مدة الإقامة، ومورد الرزق، ومركز النشاط سواء أكان زراعياً أم تجارياً أم صناعياً.

ب-المؤسسات:

يقصد بها الأشخاص الاعتباريون وتشمل جميع المؤسسات الحكومية والبلديات والهيئات العامة المختلفة وكذلك جمع المشروعات الاقتصادية المتواجدة على أرض الوطن، إذ تعتبر من المؤسسات المقيمة فيه. كما يعتبر من المؤسسات المقيمة أيضاً جميع فروع الشركات الأجنبية القائمة في الوطن إذ أن نشاطاتهم المختلفة تشكل جزءاً من الاقتصاد بالوطن القائمة فيه، كما إنها تتمتع باستقلالها عن الشركات الأصلية المملوكة لها، سواء كان ذلك من الناحية الإدارية أو المالية أما وكالات الشركات الأجنبية فإنها لا تعتبر مقيمة في الدول المتواجدة فيها لأنها تعمل لحساب الشركات الأصلية التابعة لها وتعمل لحسابها ولا تتمتع بأي استقلال إداري أو مالي.

ج- المنظمات الإقليمية والدولية:

تعتبر هذه من ضمن الوحدات غير المقيمة ولا تتبع الدولة التي تقوم على أرضها وبغض النظر عن مجال عملها أو مركزها الرئيسي.

إذا ما يدخل في تقديرات الدخل القومي فقط المدفوعات التي تتم مقابل النشاط الإنتاجي لأفراد المجتمع كما أن الدخل القومي يتشكل من مجموع الدخول المتولدة في جميع القطاعات الاقتصادية: زراعة، صناعة، خدمات....الخ. كما أن الدخل يشمل دخول جميع عناصر الإنتاج.

٢-٥ المفاهيم المختلفة للدخل القومي:

لقد خلصنا في الفقرة (٢-٣) إلى أن الدخل القومي ما هو إلا مجرد تعبير مرادف للناتج القومي. إلا أننا نرى أنه من الضروري الإشارة إلى أن هذا التطابق ليس على هذه الدرجة من البساطة، وذلك لأن للدخل القومي عدداً من المفاهيم المختلفة. هذه المفاهيم وإن كانت في النهاية تعني شيئاً واحداً وهو الناتج القومي إلا أنها تختلف عن بعضها من حيث درجة الصفاء والشمول إلى يبغيها المحلل الاقتصادي، كما تختلف عن بعضها من حيث درجة الإجمال والتفصيل.ولابد قبل التعرض للمفاهيم المختلفة للدخل من التأكيد على أن هذه المفاهيم جميعها تعتبر شائعة جداً وتكاد تكون على نفس مستوى ودرجة الأهمية بالنسبة للاقتصاديون المختلفين.

٢-٥-١ الدخل القومي والدخل المحلي:

لقد تعرضنا بالدخل القومي في الفقرة السابقة ولكننا إذا نظرنا إلى الدخل الناشئ في بقعة معينة . ضمن الحدود السياسة لدولة ما . وبغض النظر على أنه متحصل للمقيمين فإننا نحصل في هذه الحالة على ما يسمى بالدخل المحلي Domestic income كما يُعرف هذا المفهوم من مفاهيم الدخل القومي بأسماء أخرى مثل: الدخل الأهلي، أو الدخل الجغرافي وذلك لارتباطه ببقعة محدودة من الأرض التي يتم عليها مزاولة النشاط الإنتاجي، وهنا نلاحظ أن الدخل المحلي بهذا المفهوم، لابد أن يساوي الدخل القومي وذلك في حالة الاقتصاد المغلق. أي فيما إذا لم يكن للوطن أي نوع من أنواع العلاقات الاقتصادية مع العالم

الخارجي. ولما كانت فكرة الاقتصاد المغلق في العصر الحاضر فكرة غير واقعية، إذا لابد من وجود بعض التفاوت والتباين بين كلاً من المفهومين سابقي الذكر. هذا التفاوت يمكن التعبير عنه بالقول بأن الدخل القومي يكون أكبر من الدخل المحلي إذا كان دخل المحلي إذا كان دخل المقيمين من الدول الأخرى (العالم الخارجي) أكبر من دخل غير المقيمين من الدولة قيد الدراسة. كما أن الدخل القومي لابد أن يكون أصغر من الدخل المحلي إذا كان دخل غير المقيمين من الوطن أكبر من دخل المقيمين من بقية دول العالم الخارجي. إذا يمكننا أن نعبر عن هذين المفهومين على الشكل التالي وبغرض أن العالم بأكمله مقسم إلى دولتين فقط هما: الدولة (أ) والدولة (ب).

الدخل القومي في الدولة (أ) = دخل المقيمين في الدولة (أ) + دخل المقيمين المتحصل من الدولة (ب).

الدخل القومي في الدولة (ب) = دخل المقيمين في الدولة (ب) + دخل المقيمين المتحصل من الدولة (أ).

الدخل المحلي للدولة (أ) = دخل المقيمين + دخل غير المقيمين في الدول (أ).

الدخل المحلي للدولة (ب) = دخل المقيمين + دخل غير المقيمين في الدول (ب).

٢-٥-٢ الدخل الحقيقي والدخل النقدي:

يُفرق الاقتصاديون عادة بين كل من الدخل الحقيقي والدخل النقدي. فالدخل الحقيقي ما هو في واقع الأمر إلا تيار من السلع والخدمات الاقتصادية. أما الدخل النقدي فلا يعدو أن يكون إلا تيار من القيم النقدية. وبالطبع فإن ما يهمنا في تقدير الدخل القومي هو الدخل الحقيقي وليس الدخل النقدي، لأن الدخل النقدي يتأثر بالإضافة إلى التقلبات الحاصلة في مستوى كمية السلع والخدمات بالتقلبات الحاصلة في الأسعار التي تقيمَّ بها هذه السلع والخدمات. أي أن الدخل النقدي يتأثر كثيراً بالتقلبات الحاصلة في القوة الشرائية للوحدة النقدية. والقوة الشرائية، كما هو معلوم، تتغير من وقت لأخر وباتجاه عكس مع تغير المستوى العام للأسعار، مما يؤدي في حال هبوطها إلى تضخيم قيمة الإنتاج دون وجود زيادة حقيقية في مستوى الكميات المنتجة من السلع والخدمات الاقتصادية. وبالعكس ففي جال ارتفاع القوة

الشرائية للوحدة النقدية فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض قيمة الإنتاج دون حدوث انخفاض حقيقي في مستوى كمية السلع والخدمات المنتجة.

إذاً فإن الناتج القومي (الدخل القومي) مقوماً بالأسعار الجارية (الدخل النقدي) لا يستبعد أثر تقلبات الأسعار على تقديراتنا المتعلقة بمستوى الناتج القومي، كما إنه بذلك لا يقدم معياراً دقيقاً للتعرف على حقيقة معدلات النمو في الإنتاج القومي. وأمام هذه المشكلة يلجأ الاقتصاديون عادة إلى تقييم الناتج القومي بالإضافة إلى الأسعار الجارية بالأسعار الثابتة أيضاً وهي الأسعار التي تعود إلى إحدى السنوات السابقة ويجري اختيارها طبقاً لمعايير مختلفة تستهدف أن تكون الأسعار في هذه السنة طبيعية. أما عن العلاقة بين كل من الدخل الحقيقي (الأسعار الثابتة) والدخل النقدي فيمكنا القول أن الدخل الحقيقي يساوي الدخل النقدي مقسوماً على المستوى العام للأسعار أي أن:

$$\text{الدخل القومي الحقيقي} = \frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}} \times ١٠٠$$

٢-٥-٣ الناتج القومي بسعر السوق وبتكلفة عوامل الإنتاج:

إن قيمة الناتج القومي تختلف باختلاف السعر الذي يستخدم في تقييم الإنتاج، وقد جرى العرف على أن يتم ذلك بإحدى طريقتين هما: سعر سوق، وتكلفة عوامل الإنتاج. ويقصد بالناتج القومي تقيماً بسعر السوق قيمة السلع والخدمات الاقتصادية مقدرة بالأسعار التي تباع بها في السوق. أي يساوي حجم الإنفاق على السلع والخدمات المباعة. أما الناتج القومي تقيماً بتكلفة عوامل الإنتاج فهو يساوي مجموع الدخول التي تحصل عليها عوامل الإنتاج المختلفة. ويرجع الاختلاف بين التقديرين إلى أنه في أي نظام اقتصادي تقوم الحكومة فيه بفرض الضرائب غير مباشرة، كما تقوم بمنح بعض الإعانات للمنتجين، لذلك جد أن قيمة المنتجات النهائية في السوق تزيد عن مجموع دخول عوامل الإنتاج بمقدار الزيادة في مستوى الضرائب التي تفرضها الحكومة عن الإعانات التي تقدمها للمنتجين، إذا أن الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات تدفع الأثمان التي تباع بموجبها في السوق في حين أن

الإعانات التي تدفع للمنتجين تعمل على تخفيض هذه الأثمان. بذلك نخلص إلى أن الدخل القومي بسعر السوق يساوي الدخل القومي بتكلفة عوامل الإنتاج زائداً مقدار الضرائب غير المباشرة مطروحاً منه الإعانات المقدمة من قبل الحكومة أي أن:

الدخل القومي بسعر السوق = الدخل القومي بتكلفة عوامل الإنتاج + الضرائب غير المباشرة – إعانات المنتجين.

ويُعتبر تقدير الناتج القومي بسعر السوق هو الأكثر إنفاقاً وشيوعاً بين الاقتصاديين وفي النظم الاقتصادية المعاصرة التي تطبق نظام الضرائب غير المباشرة، ونظام الإعانات. رغم ذلك فإننا نجد أن بعض الدول تقوم بتقدير ناتجها القومي بسعر التكلفة عوامل الإنتاج، وذلك بغية تحديد مدى ضغط الأعباء العامة على الدخل القومي حيث أن كثيراً من الحكومات تنسب الأعباء العامة فيها إلى الدخل القومي بثمن تكلفة عوامل الإنتاج.

٢-٥-٤ الناتج الإجمالي والناتج الصافي:

إن أية وحدة إنتاجية لابد لها من توفر بعض المباني والعدد والآلات والأدوات المختلفة لتمكينها من ممارسة نشاطها الإنتاجي وتحقيق أهدافها المتمثلة في تقديم أو إنتاج السلع والخدمات المختلفة. هذه الممتلكات جميعها يطلق عليها اسم "رأس المال Capital" ولما كان الاقتصاد القومي في مجموعة يتألف من جميع الوحدات المنتجة القائمة في الاقتصاد، إذاً فإن مجموع رؤوس الأموال الخاصة بهذه الوحدات ككل بشكل ما يعرف باسم "رأس المال القومي" ويضاف عادة إلى ما تقدم ذكره جميع موجودات المجتمع من الطرق والجسور والسدود ...... الخ. أما بالنسبة للخدمات فلا تدخل على مختلف أنواعها ضمن تقديرات رأس المال لكونها لا تتمتع بصفة الاستمرار والتي تتميز بها بشكل عام جميع أنواع عناصر رأس المال.

ويلاحظ أن رأس المال، حسب المفهوم المتقدم، يفقد جزءاً من قيمته في كل عام وذلك بسبب ما يترتب على استخدامه في العملية الإنتاجية من هلاك وتلف وبحيث يصبح من الضروري استبدال جزء منه، أو استبداله كلية بعد عدة سنوات تختلف عادة بحسب طبيعة الآلات والمعدات، ومعدلات استخدامها في العملية الإنتاجية. ويعرف الانخفاض الحاصل في قيمة رأس المال على هذا النحو بالاستهلاك، ولكن للتميز بينه وبين المقصود بالإنفاق

الاستهلاكي للمجتمع لذلك يعرف هذا الانخفاض في قيمة رأس المال Depreciation وأحياناً يَصِفُهُ البعض بالمادي، أي إنه الاهلاك المادي لرأس المال.

ولكن رأس المال لا يفقد جزءاً من قيمته بسبب استخدامه في عملية الإنتاج فحسب، بل إن ظهور اختراعات جديدة في مجال صناعة الآلات والتجهيزات الفنية يجعل بعض الآلات والتجهيزات القائمة والتي مازالت في حالة مادية جيدة وبالتالي قادرة على الإنتاج قديمة من الناحية الفنية، ومن ناحية الكفاءة الإنتاجية ومن ثم يتحتم استبدالها بالآلات والتجهيزات الأكثر كفاءة وإنتاجية. وهنا يعرف الانخفاض الحاصل في قيمة رأس المال بالاهتلاك أيضاً لكنه يتميز عن سابقة بأنه اهتلاك فني في راس المال وذلك تمييزاً له عن الانخفاض الحاصل في رأس المال بسبب استخدامه في العملية الإنتاجية، والذي يوصف بالاهتلاك المادي. ومهما كان السبب الكامن وراء اهتلاك رأس المال فإنه من الضروري طرح ما يقابل اهتلاك رأس المال خلال عام من قيمة تكوين رأس المال خلال عام من قيمة تكوين رأس المال الذي يقوم به المجتمع خلال هذا العام نفسه وذلك لكي تتوصل إلى التكوين الصافي لرأس المال. وبذلك نصل إلى تقدير الإضافة الصافية التي حققها المجتمع خلال العام فيما يتعلق بتكوين رأس المال للاقتصاد القومي.

وبذلك يمكننا القول بأننا نصف الاستثمار بأنه إجمالي، إذا كان تكوين رأس المال مقدراً على أساس إجمالي. أي قبل طرح مقابل اهتلاك رأس المال كما نصفه بأنه صاف إذا كان هذا التكوين مقدراً بعد طرح مقابل الإهلاك سواء أكان مادياً أو فنياً. وبذلك نقول الاستثمار الصافي يساوي الاستثمار الإجمالي مطروحاً منه مقابل الاهلاك أي أن:

الاستثمار الصافي = الاستثمار الإجمالي . قسط الاهتلاك

ويلاحظ أنه بالنسبة للاقتصاد القومي ككل فأنه لو كانت قيمة إجمالي الاستثمار التي توصل المجتمع إلى إنتاجها خلال العام مساوية تماماً لقيمة الاهلاك الذي حدث في رأس المال القومي خلال العام نفسه فهذا يعني أن صافي الاستثمار خلال ذلك العام يساوي صفراً. وبهذا لا تزداد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي في نهاية العام عما كانت عليه في أول العام، كما إنها لا تنقص في هذه الحالة أيضاً. أما إذا كانت قيمة إجمالي الاستثمار أقل من قيمة الاهلاك فإن ذلك يعني أن صافي الاستثمار في هذا العام سالباً.

وهنا نجد أن المجتمع قد استهلك خلال العام جزءاً من قيمة رأس المال أكبر من تلك التي تمكن من إنتاجها. وبهذا نجد أن الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي ككل في نهاية العام عما كانت عليه في أول العام. وأخيراً فإنه في حالة ما إذا كانت قيمة إجمالي الاستثمار أكبر من قيمة إهلاك رأس المال فهذا يدل على أن صافي الاستثمار إيجابي، وبهذا تزداد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي ككل في نهاية العام عما كانت عليه في أوله وذلك بمقدار الفرق ما بين القيمتين. ويعتبر هذا الوضع الطبيعي إذ غالباً ما يكون الاستثمار الصافي موجباً وخاصة في الدول التي تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

والآن فإننا ننتقل من الاستثمار إلى الناتج القومي. وهنا أيضاً يجب أن نميز بين إجمالي الناتج القومي، وصافي الناتج القومي. ومعيار التفرقة هنا هو ما إذا كنا نقدر الاستثمار على أساس إجمالي أم على أساس صافي. وفي الحالة الأولى، أي عند تقدير الاستثمار على أساس إجمالي يكون الناتج القومي بدورة إجمالياً. وفي الحالة الثانية، أي عندما يكون تقدير الاستثمار قد تم على أساس صافي، يكون الناتج القومي بدوره صافياً. ومن هذا يتبين بوضوح أن الناتج القومي الصافي عبارة عن قيمة المنتجات النهائية التي حصل عليها المجتمع نتيجة للنشاط للاقتصاد القومي خلال فترة محددة من الزمن، غالباً ما تكون سنة، وذلك بعد طرح أو استنزال ما يقابل الانخفاض الحاصل في قيمة رأس المال القومي الذي كان قائماً في أول العام نتيجة لاستخدامه خلال هذه الفترة في عملية إنتاج هذه المنتجات نفسها، وغير ذلك من الأسباب المؤدية إلى انخفاض قيمة رأس المال القومي. أي بعبارة أخرى، بعد طرح مقابل إهلاك رأس المال عموماً والذي حدث خلال العام.

ونجد في الواقع أنه من المنطقي استقطاع مقابل الإهلاك من قيمة المنتجات النهائية التي أنتجها المجتمع خلال عام ما إذا ما أردنا التوصل إلى النتيجة النهائية الصافية للنشاط الإنتاجي للمجتمع خلال هذا العام. ذلك أن هذه المنتجات قد أنتجت فقط بمساعدة رأس المال القومي الذي كان متوفراً في أول العام، وهو رأس مال سبق أن أنتجه المجتمع في أعوام سابقة. وما كان إنتاج تلك المنتجات ليتم إلا على حساب نقص يصيب رأسمال نتيجة لاستخدامه في عملية الإنتاج طوال العام، وبالتالي تكون قيمة المنتجات النهائية التي أنتجها المجتمع خلاله إنما تتضمن جزءاً من قيمة رأس المال القومي، يقدر على أساس قيمة

الإهلاك الحاصلة، لا يمكن اعتباره نتيجة للنشاط الإنتاجي للمجتمع خلال العام محل البحث، بل هو في الواقع نتيجة لهذا النشاط خلال الأعوام السابقة. ولما كان الناتج القومي إنما يستهدف تقدير نتيجة النشاط الإنتاجي خلال العام محل البحث وحده وليس خلال أية فترة أخرى قبله أو بعده فهنا يستوجب استبعاد ذلك الجزء من قيمة المنتجات النهائية والتي أنتجتها المجتمع خلال العام والذي يقابل ما حدث من إهلاك في رأس المال القومي الذي كان موجوداً في أول العام. وهكذا نخلص إلى أن الناتج القومي الصافي ما هو إلا إجمالي الناتج القومي مطروحاً منه مقابل إهلاك رأس المال القومي أي أن:

الناتج القومي الصافي = إجمالي الناتج القومي . اهتلاك رأس المال القومي.

كذلك نجد أن:

الناتج القومي = الاستهلاك + صافي الاستثمار

وبالرغم من أن دقة دلالة صافي الناتج القومي أكبر من دلالة إجمالي الناتج القومي فإننا نجد أن إحصاءات الناتج القومي في مختلف الدول إنما تهتم بإجمالي الناتج القومي وليس بصافي القومي. ويعود السبب في ذلك إلى أن الوحدات تتبع أساليب مختلفة في تقدير قيمة ما نتعرض لها أصولها الإنتاجية خلال العام من إهلاكات وهذا يتطلب من الجهاز الإحصائي أن يدخل كثيراً من التعديلات المختلفة مما يؤدي في النهاية إلى عدم تأكد الإحصائيين من أنهم قد توصلوا بدقة كافية لمقدار الاهتلاك الذي نتعرض له فعلاً الأصول الإنتاجية المختلفة والقائمة في الاقتصاد القومي ككل.

٢-٥-٥ الدخل الشخصي:

إن الناتج القومي والمتولد عن النشاط الإنتاجي لا يصل كله إلى أيدي الأفراد الذين يستحقونه، وإنما تستقطع منه أجزاء معينة لأسباب قانونية مثل: الضرائب المباشرة على الشركات المساهمة، وأقساط التأمينات الاجتماعية، والأرباح غير الموزعة والتي يحتجزها الشركات لأسباب عديدة. يضاف إلى ذلك أيضاً أن ليس كل دخل الأفراد ناشئاً نظير نشاطهم الإنتاجي، بل نجد أن هناك أجزاء أخرى يتسلمونها سواء من الحكومة على شكل إعانات تقدم للأفراد مباشرة أو يتسلمونها من أقاربهم وذويهم المقيمين في الخارج على سبيل المساعدات أو

الهدايا، وعلى ذلك فمن الممكن إذاً أن يكون الدخل الشخصي أكبر من مستوى الدخل القومي أحياناً، وهذا سوف يحدث فيما إذا كانت التحويلات القادمة من الخارج إلى المقيمين في الوطن أكبر من تحويلات المقيمين إلى الخارج. إذا فإن الدخل الشخصي يتحدد بالمعادلة التالية.

الدخل الشخصي = الدخل القومي – (التأمينات الاجتماعية + الضرائب المباشرة على الشركات المساهمة + الأرباح المحتجزة أو غير الموزعة) + (المدفوعات التحويلية من الحكومة + المدفوعات التحويلية من الخارج).

٢-٥-٦ الدخل المتاح:

وهذا المفهوم من مفاهيم الدخل المختلفة يقيس لنا مقدار القوة الشرائية المتاحة لأفراد المجتمع، ويمكننا اشتقاقه بسهولة من مفهوم الدخل الشخصي إذ أن جزءاً من هذا الدخل (الدخل الشخصي) تحصل عليه الحكومة على شكل ضرائب مباشرة على الأفراد، فإذا ما استبعدنا هذه الضرائب من الدخل الشخصي فإننا نحصل على ما يسمى بالدخل المتاح للإنفاق أو كما يسمونه أحياناً الدخل التصرفي وهذه التعابير جميعها تعتبر مرادفاً للتعبير الأجنبي Disposable Income وتعني مقدار الدخل الذي يستطيع الأفراد التصرف فيه تامة. فإما أن ينفقوه على الاستهلاك، وإما أن يقوموا بادخاره طبقاً لرغباتهم الشخصية إذاً فإن:

الدخل المتاح = الدخل الشخصي – (الضرائب المباشرة على الأفراد + تحويلات الأفراد للخارج).

الدخل المتاح = الاستهلاك الشخصي + الادخار الشخصي.

٢–٦ طرق قياس الدخل القومي:

ينصرف مفهوم الدخل القومي إلى مجموع الدخول التي عادت على عوامل الإنتاج المختلفة في الاقتصاد القومي خلال فترة معينة غالباً سنة وذلك نتيجة إسهامها في النشاط الإنتاجي للمجتمع خلال هذه الفترة. أي نتيجة لإسهامها في تحقيق الناتج القومي الصافي. ومن الممكن أن ننظر إلى الدخل القومي هذا من وجهات نظر ثلاثة: الأولى وفيها تنظر إلى الدخل القومي من زاوية المصدر الذي تولد هذا الدخل (الناتج). أما الثانية ففيها ننظر إلى

الدخل القومي من حيث المآل الذي انتهى إليه هذا الناتج (الدخل). أما الثلاثة ففيها ننظر إلى الدخل من حيث الاستعمالات التي خصص من أجلها الناتج (الإنفاق) وهي: الاستهلاك والاستثمار. أي أننا الآن نستطيع النظر إلى الدخل القومي من وجهات نظر ثلاث هي باختصار: الناتج القومي، الدخل القومي، والإنفاق القومي. ولما كان الأمر يتعلق بالشيء نفسه وهو الدخل القومي إذاً بإمكاننا القول إن هناك ثلاث طرق مختلفة لقياس الدخل القومي. ومن الجدير بالذكر أن هذه الطرق الثلاث سوف تؤدي بنا إلى نفس النتيجة فيما لو أتبعنا الأساليب الإحصائية الدقيقة في التقدير. وسوف نبحث في كل من طرق التقدير الثلاثة في الفقرات التالية:

أولاً: طريقة الناتج القومي

ونقطة البداية في هذه الطريقة هي أن الناتج القومي الصافي، والذي حددنا مفهومه في الفقرة السابقة (٢-٥-٤) إذ يشتق الدخل القومي من هذا الناتج وإذا كان الناتج القومي الصافي إنما يحسب بسعر السوق، أي على أساس الأثمان التي تباع بها المنتجات النهائية التي يتكون منها الناتج في السوق، فإن الدخل القومي هو هذا الناتج الصافي نفسه ولكن محسوباً بسعر تكلفة عوامل الإنتاج المختلفة نظير مشاركتها في العملية الإنتاجية، أو هي بعبارة أخرى الدخول التي دفعت إلى هذه العوامل نتيجة مشاركتها في تحقيق الناتج القومي.

وفي الحقيقة يوجد فرق كبير بين حساب الناتج القومي بسعر السوق، وحسابه بسعر تكلفة عوامل الإنتاج. ويتمثل هذا الفرق في أمرين هما: الضرائب غير المباشرة والإعانات التي تقدمها الحكومة للوحدات الإنتاجية. ومن شأن الضرائب غير المباشرة أن تجعل قيمة الناتج القومي بسعر السوق أكبر من قيمته بسعر تكلفة عوامل الإنتاج، وذلك مقدار هذه الضرائب نفسها، ومن ثم يجب طرح هذا المقدار من الناتج القومي بسعر السوق حتى نصل إلى الناتج القومي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج، أي بعبارة أخرى لكي نصل إلى مقدار الدخل القومي. أما الإعانات الحكومية فإن من شأنها، على العكس، أن تجعل قيمة الناتج القومي بسعر السوق أقل من قيمة بسعر التكلفة، وذلك بمقدار هذه الإعانات ذاتها، وبالتالي يجب إضافة هذا المقدار إلى الناتج القومي بسعر السوق حتى نصل إلى الناتج القومي بسعر التكلفة، أو بتعبير آخر للوصول إلى حقيقة مقدار الدخل القومي.

ويقصد بالضرائب غير المباشرة عموماً تلك التي تفرض على وقائع أو تصرفات معينة باعتبارها دالة على وجود أموال لدى الشخص الذي يقوم بدفعها، ومثالها الواضح ضرائب الاستهلاك التي تفرضها الدولة بمناسبة استهلاك بعض أنواع السلع والخدمات مثل البنزين، والسكر، الملح، السجائر، والمواد الكحولية، ودخول المقاهي والمسارح ودور السينما .....الخ. ويقوم عادة المنتج أو التاجر أو المستورد لمثل هذه السلع والخدمات بدفع مبلغ الضريبة المقدرة على استهلاك السلعة أو الخدمة ثم يضيفه إلى نفقة إنتاج السلعة أو الخدمة أو نفقة تسويقها، وبذلك يرتفع ثمنها بمقدار هذه الضريبة مما يؤدي إلى تحمل الشخص الذي يستهلكها بعبئها عند استهلاكه لهذه السلع، وهذا هو المقصود من الضرائب غير المباشرة. ورجع السبب في ضرورة استبعاد مقدار هذه الضرائب من القيمة السوقية للمنتجات النهائية، أي من الناتج القومي بسعر السوق أن الضرائب غير المباشرة تضاف إلى نفقة إنتاج السلع أو الخدمات المفروضة عليها كما رأينا بحيث يتضمن الثمن الذي تباع به هذه السلع والخدمات في السوق مقدار الضرائب غير المباشرة المفروضة عليها. لكه من الواضح أن إضافة الضرائب غير المباشرة على هذا النحو إلى نفقة الإنتاج لا يمكن أن يؤثر بأية حال على مقدار الدخول التي دُفِعت إلى عوامل الإنتاج المختلفة التي استخدمت من أجل إنتاج السلع والخدمات المذكورة، أي على تكلفة الإنتاج وهكذا نخلص إلى ضرورة عدم حساب مقدار الضرائب غير المباشرة إذا ما أردنا التوصل إلى قيمة صافي الناتج القومي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج. ولما كان الناتج القومي مقدراً بسعر السوق إنما يزيد عن الناتج نفسه مقدراً بتكلفة عوامل الإنتاج التي أسهمت في إنتاجه، وذلك بمقدار الضرائب غير المباشرة المفروضة على هذا الناتج، فإنه يجب إذا طرح مقدار هذه الضرائب من قيمة الناتج القومي مقدراً بسعر السوق، وذلك للتوصل إلى قيمة هذا الناتج بسعر تكلفة عوامل الإنتاج أي للتوصل إلى مقدار الدخول التي دُفعت إلى عوامل الإنتاج المختلفة والتي استخدمت من أجل تحقيق الناتج القومي، أو باختصار للتوصل إلى مقدار الدخل القومي.

أما بالنسبة للإعانات الحكومية، فإنه يُقصد بها المبالغ تمنحها الحكومة إلى بعض المشروعات الإنتاجية بغرض تشجيعها على تخفيض أسعار بيع منتجاتها من السلع والخدمات خاصة إذا كانت هذه المنتجات ضرورة وتستهلكها الطبقات ذات الدخول المحدودة. تمثل هذه

الإعانات في واقع الأمر إسهاماً في تكلفة إنتاج تلك المشروعات حتى تخفض من أسعارها مع تمكينها في الوقت نفسه من تحقيق قدر مناسب من الأرباح بحيث تستمر في الإنتاج. ويترتب على منح الحكومة إعانات للمشروعات المنتجة أن تُباع السلع والخدمات التي تنتجها هذه المشروعات بأسعار تقل عن مقدار تكلفة عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها، ما دام أنه لا حاجة بالمشروع لأن يحصل من المستهلك على ذلك المبلغ الذي تمنحه الحكومة له على شكل إعانة لكن مبلغ الإعانة هذا إنما يدفعه المشروع إلى عوامل الإنتاج المشار إليها كثمن لإسهامه في إنتاج السلع والخدمات المدعومة. وذلك بالإضافة إلى الثمن الذي تباع به هذه المنتجات في السوق إذاً يكون الثمن الذي تباع به المنتجات المدعومة أقل من مقدار الدخول التي دُفعت إلى العوامل التي أسهمت في إنتاجها. أي من تكلفة الإنتاج، وذلك بمقدار الإعانة الممنوحة، وهكذا يجب حساب مقدار الإعانات إذا ما أردنا التوصل إلى صافي الناتج القومي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج.

ولما كان الناتج القومي مقدراً بسعر السوق إنما يقل عن هذا الناتج نفسه مقدراً بسعر تكلفة عوامل الإنتاج التي اشتركت في إنتاجه وذلك بمقدار الإعانات الحكومية الممنوحة للمشروعات فإنه بالتالي يجب إضافة هذا المقدار إلى صافي الناتج القومي بسعر السوق حتى نصل إلى قيمة هذا الناتج بسعر تكلفة عوامل الإنتاج المختلفة والتي أسهمت في تحقيق الناتج القومي أو مقدار الدخل القومي.

وهكذا نجد في نهاية الأمر أن استخلاص صافي الناتج القومي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج من مقدار الناتج نفسه بسعر السوق إنما يتحقق بطرح الضرائب غير المباشرة منه وإضافة الإعانات الحكومية إليه. ولما كان الدخل القومي يساوي صافي الناتج القومي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج إذا يمكننا حساب الدخل القومي كالتالي:

الدخل القومي = صافي الناتج القومي بسعر السوق . الضرائب غير المباشرة + الإعانات الحكومية.

وفي النهاية لابد لنا من الإشارة إلى أن الناتج القومي يتم حسابه إما بطريقة الناتج النهائي أو بطريقة القيمة المضافة. وقد سبق لنا شرح وتفسير المقصود بكل منهما في الفقرة (٢-٢) المتقدمة الذكر.

ثانياً: طريقة دخول عوامل الإنتاج:

كنا قد نظرنا إلى الدخل القومي حسب الطريقة السابقة باعتباره يمثل حجماً معيناً من الناتج القومي. أما حسب هذه الطريقة فإننا ننظر إلى الدخل القومي ذاته ولكن باعتباره مجموع الدخول التي عادت على مختلف عوامل الإنتاج من عمل، وملكية، ورأس المال، وتنظيم، وذلك مقابل تقديمها لخدماتها في النشاط الإنتاجي للاقتصاد القومي، وتجرى حسابه على هذا الأساس. أي على أساس تيارات من الدخول التي ينالها أصحاب عوامل الإنتاج الأربعة نظير إسهامهم بالخدمات الإنتاجية لهذه العوامل، وذلك في شكل أجور وريع وفوائد، وأرباح وسوف نبين بإيجاز المقصود بكل من هذه العناصر:

١-الأجور:

تمثل الأجور عائد العمل أو التعويض الذي يستحق لأفراد القوة العاملة المشتغلين فعلاً وذلك مقابل النشاط والجهد الذي يبذلونه في العمليات الإنتاجية، سواء أكان هذا النشاط بدنياً أم ذهنياً ولا يهم ما إذا كان الأجر مدفوعاً بشكل نقدي أو عيني. ويدخل في مفهوم الأجر أيضاً جميع أقساط التأمينات الاجتماعية التي تدفعها المؤسسات الحكومية والخاصة إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية ومؤسسة التأمين والمعاشات، وكذلك حصة العمال في الأرباح. كما يشتمل هذا البند أيضاً على جميع الرواتب المدفوعة، ولكن اختصاراً يطلق على جميع الرواتب والأجور أسم الأجور فقط.

٢- الريع:

وهو العائد الذي يحصل عليه أصحاب العقارات والأراضي مقابل تنازلهم عن حق استغلال العقارات التي يملكونها عن طريق تأجيرها للغير، أو ما يعادل قيمتها التأجيرية في حال استغلالهم لها بأنفسهم. والشكل العام يجب أن تكون هذه القيمة صافية من نفقات تشغيل هذه العقارات كرسوم التأمين ونفقات الصيانة، والضرائب المطروحة على ملكية هذه العقارات، والفائدة على المنازل المرهونة، وأقساط اهتلاكها السنوية. يضاف إلى الريع أيضاً عائدات براءات الاختراع، وحقوق الطبع، وحق الانتفاع بأي مورد طبيعي آخر.

٣- الفائدة:

وهي العائد الذي يحصل عليه الدائنون مقابل تنازلهم للمدينين عن حقوق التصرف في الأرصدة النقدية التي يملكونها لأجل محدد. وتشمل جميع الفوائد، بالإضافة إلى الفوائد التي تدفعها الحكومة عن سنداتها، وأقساط التأمين على الحياة، وفوائد الخدمات التي تقدمها المصارف المختلفة وجميع المؤسسات المالية بكافة أشكالها.

٤- الأرباح:

وهي العائد الذي يحصل عليه أصحاب المشروعات مقابل ممارستهم حق اتخاذ القرارات التي تنظم طريقة استغلال هذه المشروعات. وتشتمل جميع الأرباح التي تحققها مختلف الوحدات الإنتاجية القائمة في الاقتصاد القومي بما فيها الجمعيات التعاونية، وسواء تم توزيع هذه الأرباح على مستحقيها أم لم توزع.

والآن بجمع كافة الدخول التي آلت إلى جميع أفراد المجتمع وتحت أي من الأسماء الأربعة السابقة الذكر نحصل على تقدير مناسب للدخل القومي. وهذا يعادل قيمة صافي الناتج اليومي وبسعر تكلفة عوامل الإنتاج والتي أتينا على شرحها في الفقرة السابقة.

ثالثاً: طريقة الإنفاق على الناتج القومي:

وحسب هذه الطريقة يتم النظر إلى الدخل القومي من زاوية الإنفاق على مجموع السلع والخدمات الاقتصادية التي يتم إنتاجها في فترة محدودة من الزمن، غالباً سنة، والإنفاق على السلع والخدمات بعكس لنا الاستخدامات المختلفة للناتج القومي ويمكن تلخيص هذه الاستخدامات في العناصر الأساسية المعروفة وهي: الاستهلاك، والاستثمار، وتغيرات المخزون، وكثيراً ما تضاف تغيرات المخزون إلى بند الاستثمار وتعتبر شكلاً من أشكال المعروفة.

١-الاستهلاك:

ويضم قسمين أساسين: الاستهلاك الخاص، والاستهلاك العام، أي الاستهلاك الحكومي ويطلق عادة على مجموع هذين النوعين من الاستهلاك تعبير الاستهلاك الكلي. والاستهلاك الخاص هو ما يقوم به أفراد المجتمع ككل، وكذلك الهيئات الخاصة التي لا تستهدف الربح

مثل: الجمعيات الخيرية، والأندية الرياضية. وهذا النوع من الاستهلاك، يشكل عادة الجزء الأكبر من الناتج القومي بأكمله، وليس من الاستهلاك الكلي فقط. ويشتمل الاستهلاك الخاص على جميع أنواع السلع والخدمات اللازمة لكي يشبع جميع رغبات وحاجات المجتمع المتمثلة في الغذاء والكساء والسكن والترفيه. ولا يهم ما إذا كانت هذه المنتجات من إنتاج الوحدات الإنتاجية التي يمتلكها القطاع الخاص، أو الوحدات الإنتاجية التابعة للقطاع العام.

أما الاستهلاك الحكومي فتقوم به السلطات العامة في المجتمع على اختلاف أشكالها من حكومة مركزية وبلديات، ومراكز الحكم المحلي. ويتمثل الاستهلاك الحكومي في مجموع السلع والخدمات التي تحتاجها هذه السلطات لمواصلة تسيير المرافق العامة التي تتولى إدارتها من مكاتب، وأدوات كتابية، وأدوات تعليمية، وصحية، وخدمات الموظفين القائمين على إدارة شئون الحكومة، والدفاع، والأمن الداخلي، والفضاء ...الخ. أما ما تقوم به الحكومة على شكل مدفوعات تحويلية مثل: المعاشات التقاعدية، وإعانات الضمان الاجتماعي فلا يقصد على سلع وخدمات تنتج بصفة جارية وتباع السلطات بقصد الحصول على المدفوعات المذكورة.

ويرجع السبب الأساسي للتمييز بين كل من الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي إلى أن حجم وتكوين كل من هذين النوعين من الاستهلاك يخضع لعوامل وقوى مختلفة تمام الاختلاف. وواضح أنه في حين أن الاستهلاك الخاص يخضع لاعتبارات الحاجة والضرورة، فإن الاستهلاك العام يخضع لاعتبارات سياسية واجتماعية ودفاعية مختلفة.

٢-الاستثمار:

يقسم الاستثمار إلى استثمار داخلي، واستثمار خارجي. ويقصد بالاستثمار الداخلي الاستثمار الذي يتحقق داخل الاقتصاد القومي، في حين يقصد بالاستثمار الخارجي الاستثمار الذي يتحقق نتيجة للعلاقات المتبادلة ما بين الاقتصاد القومي، والاقتصادات الأجنبية وفي حين الاستثمار الخارجي يتمثل في شيء واحد فقط وهو صافي الاستثمار الخارجي، فإن الاستثمار الداخلي يقسم إلى قسمين أساسين هما: الاستثمار في رأس المال الثابت، وصافي تغيرات المخزون في نهاية العام.أي الاستثمار بشكل عام، يتكون من ثلاثة مكونات هي رأس المال الثابت، وصافي تغيرات المخزون في نهاية العام، بالإضافة إلى صافي الاستثمار الخارجي.

ويتألف تكوين رأس المال الثابت من جميع الأصول الإنتاجية (الرأسمالية) على اختلاف أنواعها من آلات، وتجهيزات فنية، ومبان، ومنشآت، ومحطات توليد، وجرارات، ومختلف وسائل النقل الأخرى كالقطارات والسفن والطائرات.... الخ. يضاف إليها أيضاً التشييدات بمختلف أنواعها كالطرق والجسور والمتاحف والمقاهي والمطاعم ودور السينما. بالإضافة إلى جميع أنواع المباني السكنية والعقارات المعدة لمزاولة الأعمال التجارية والصناعية.

أما صافي المخزون فيقصد به قيمة المخزون الصناعي، والتجاري سواء تعلق بمواد أولية، أو نصف مصنوعة، أو حتى تامة الصنع، والذي يوجد في نهاية العام – عن قيمة المخزون من هذه المواد والذي كان موجوداً في أول العام. ويمثل هذا التغير الصافي إذا كان إيجابياً – أي ارتفاع قيمة المخزون في نهاية العام عما كانت عليه في أوله . مقدار إسهام النشاط الإنتاجي للعام محل الدراسة في هذا النوع من أنواع الاستثمار.

ويلاحظ أن الاستثمار الداخلي بشقية قد يكون كما هو الحال بالنسبة للاستهلاك إما خاصاً أو حكومياً وذلك بحسب الجهة التي تقوم بامتلاك هذه الأصول.

وأخيراً يقصد بصافي الاستثمار الخارجي مقدار الفرق بين قيمة الصادرات التي يقوم بها الاقتصاد القومي خلال العام إلى العالم الخارجي، وقيمة وارداته من العالم الخارجي وخلال العام نفسه. وبشكل عام فإن من غير المهم ما إذا كانت السلع رأسمالية أو استهلاكية، وسواء كانت زراعية أم صناعية، أم خدمات، وكذلك ما إذا كانت مواد أولية أو تامة الصنع. وإذا فاقت قيمة الصادرات قيمة الواردات، أي غذ كان صافي التعامل الخارجي موجباً فإن ذلك يمثل حجم أو مقدار إسهام النشاط لإنتاجي للاقتصاد القومي في هذا المجال وخلال العام محل الدراسة.

وبجمع كافة أنواع النفقات الجارية في الاقتصاد القومي التي تمت خلال فترة من الزمن ولتكن سنة فإننا نحصل على مقدار الدخل القومي والذي يتساوى مع الناتج القومي أيضاً.

ومن البديهي أن تكون قيمة الدخول التي عادت إلى عوامل الإنتاج خلال العام نظير مساهمتها في تحقيق الناتج القومي هي بذاتها تمثل مقدار الناتج القومي نفسه، كما أنها تمثل

مجموع الاستخدامات التي آل إليها هذا الناتج. إذا يستوي أن نحسب الدخل القومي بأي طريقة نشاء من الطرق الثلاثة المذكورة. طريقة الإنتاج، طريقة الدخل، طريقة الإنفاق، ولكن في الواقع يحدث أن يوجد فرق بين تقديرات الدخل القومي المختلفة، وذلك بسبب صعوبة الحصول على إحصاءات دقيقة حول ما يتعلق حول ما يتعلق بعناصر الناتج القومي، وأسعاره، ودخول عوامل الإنتاج، ويطلق على الفرق الذي يظهر عادة ما بين تقدير وآخر اسم الفروق الإحصائية.

الباب الثالث

محددات الدخل القومي

بعد أن حددنا في الفصل السابق مفهوم الدخل القومي وشرحنا طرق حسابه فإننا نهدف في هذا الفصل تفسير ذلك المستوى من الدخل القومي الذي يميل إلى أن يتحقق في أية فترة من الفترات بتأثير بعض العوامل والتي يتوقف عليها تحديد مستوى الدخل القومي في الدولة. ولقد كان من الأهداف الرئيسية لكينز في كتابة "النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود" أن يفسر العوامل التي تحدد مستوى الدخل القومي، وبالتالي حجم العمالة في الاقتصاد القومي في أي وقت من الأوقات وذلك أياً كان ذلك المستوى وهذا الحجم، يقول في هذا "أن الغاية لتحليلنا هو اكتشاف ما يحدد حجم العمالة"(١). وفي هذا اعتبر كينز بعض العناصر في النظام الاقتصادي من المعطيات وأهمها كمية العمل الموجود في الاقتصاد القومي ونوعه وكمية رءوس الأموال الإنتاجية ونوعها وحالة فنون الإنتاج السائد ودرجة المنافسة وأذواق المستهلكين وعادتهم والتركيب الاجتماعي بما يملية من صورة معينة لتوزيع الدخل القومي، ولا يعني اعتبار هذه العوامل أو العناصر من المعطيات أنها ثابتة أو غير قابلة للتغير، فالواقع قد يحدث فيها تغير فعلاً، غاية ما هناك أنه لا تؤخذ في الاعتبار في مجال البحث الراهن أي الخاص بتحديد مستوى الدخل القومي. والآن ما هي العوامل التي يتوقف عليها مستوى الدخل القومي، أو ما هي محددات هذا الدخل؟ أن الإجابة على هذا السؤال ليست صعبة على الإطلاق وهي تتلخص في جملة واحدة: أن مستوى الدخل القومي، وبالتالي مستوى العمالة في فترة ما إنما يتوقف على توقعات المنتجين لما سيكون عليه حجم الإنفاق الكلي في هذه الفترة، وتستند هذه الإجابة البسيطة إلى حقيقة بديهية وهي أن المنتجين سيقدمون على أن استخدام العمل وغيره من عوامل الإنتاج من أجل إنتاج سلع وخدمات فقط، إذا ما اعتقدوا أنه يوجد من هو قادر ومستعد للإنفاق على هذه السلع والخدمات. أي لشرائها في السوق، وكما أن المشروع الفرد إنما ينتج السلعة أو الخدمة التي يتخصص في إنتاجها لأنه يتوقع طلباً عليها كافياً لتغطية نفقات إنتاجها وتوفير بعض لربح له، فإن الاقتصاد القومي ككل إنما

---

(1) Keynes: the General theory Emploment, interert and money, opcit., P89.

يهتدي بهذه الحقيقة نفسها، وسيستمر في استخدام عوامل الإنتاج في إنتاج مختلف السلع والخدمات طالما كان من المتوقع أن تكفي الحصيلة الكلية لبيعها، ومن خلال عرضنا السابق لحسابات الدخل القومي ومعرفة الوجوه التي يصدر عنها أو يأتي منها الإنفاق على هذا الناتج. فمن الممكن نتيجة لهذه الدراسة أن تقسم الناتج القومي إلى خمسة أقسام وهي الاستهلاك الخاص الذي يقوم به الأفراد والعائلات، والاستهلاك الحكومي التي تقوم به السلطات العامة، والاستثمار الخاص الذي تتولاه المشروعات الإنتاجية الخاصة والأفراد بصفتهم مستثمرين، والاستثمار الحكومي الذي تتولاه السلطات العامة والمشروعات الإنتاجية الحكومية، وأخيراً صافي الاستثمار الخارجي الذي يتمثل في مقدار الفرق بين قيمة الصادرات إلى العالم الخارجي وقيمة الواردات من العالم الخارجي، وإذا ما ضممنا الاستهلاك الحكومي إلى الاستثمار الحكومي ليسمى الإنفاق الحكومي يصبح لدينا أربعة مصادر للإنفاق على الناتج القومي هي: الاستهلاك الخاص وسنطلق عليه اسم الإنفاق الاستهلاكي، والاستثمار الخاص وسنطلق عليه اسم الإنفاق الاستثماري، والاستهلاك الحكومي بالإضافة إلى الاستثمار الحكومي وسنطلق عليه اسم الإنفاق الحكومي وصافي الاستثمار الخارجي وسنطلق عليه اسم الإنفاق الخارجي، وبالتالي يصبح الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي والإنفاق الخارجي هي مكونات الإنفاق الكلي وبالتالي محددات الدخل القومي والعمالة في المجتمع.

أولاً: الإنفاق الاستهلاكي

يقصد بالإنفاق الاستهلاكي فأحد مكونات الإنفاق الكلي وبالتالي كأحد محددات الدخل القومي "الإنفاق على الاستهلاك الذي يقوم به الأفراد والعائلات والهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح من وراء هذا الاستهلاك ولاشك يعتبر الإنفاق الاستهلاكي أكبر مكونات الإنفاق الكلي على الناتج القومي ويلاحظ وجود عوامل كثيرة تؤثر في الإنفاق الاستهلاكي الكلي: مستوى الدخل الذي يحصل عليه الأفراد أو الدخل المتاح بعبارة أخرى، والعلاقة بين المتاح والدخل القومي. وصورة توزيع الدخل القومي في المجتمع ونظام الضرائب السائد وغير هذا من العوامل، وبالتالي نصح أما علاقة دالية يتوقف فيها حجم الإنفاق الاستهلاكي كمتغير تابع على مجموعة كبيرة من العوامل تعتبر كلها متغيرات مستقلة، وفي هذه الحالة لابد من

دراسة العلاقة الدالية بين الاستهلاك والدخل تحت اسم "دالة الاستهلاك" أن الإنفاق الاستهلاكي لا يتوقف على حجم الدخل وحده ولكن أيضاً على عدد أخر من العوامل لابد من أخذها في الاعتبار هي الأخرى، وسندرس فيما يلي دالة الاستهلاك.

دالة الاستهلاك: أن ما ينفقه كل فرد على حدة، ومن ثم المجتمع ككل على احتياجاته الاستهلاكية يتوقف على ما يتاح لكل فرد ومن ثم للمجتمع ككل من دخل. هذه العلاقة هي ما نقصده بدالة الاستهلاك Consumption Function ويرمز لها جبرياً كالأتي:

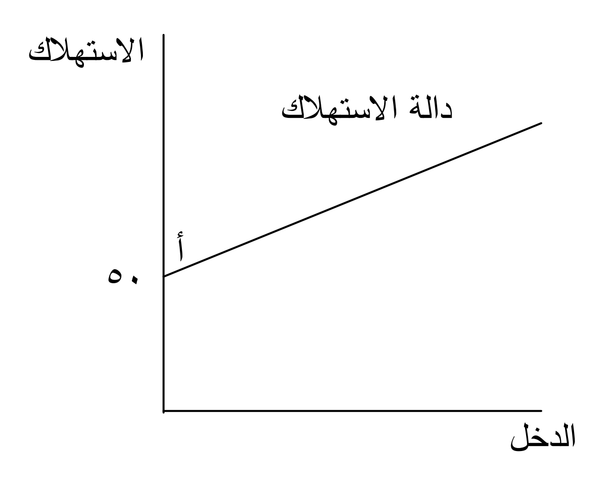
س= د(ل)   حيث س = الاستهلاك   ل= الدخل

والتعبير اللفظي لهذه العلاقة هو "الاستهلاك دالة في الدخل "حيث أن الاستهلاك متغير "تابع" أي "يتوقف على" "المتغير المستقل" والذي يمثله الدخل. والعلاقة بين هذين المتغيرين طردية، فكلما زاد الدخل الاستهلاك والعكس صحيح. ويمكن توضيح مضمون دالة الاستهلاك بالأرقام كما يلي:

جدول الاستهلاك

مستويات الاستهلاك	الدخل	الاستهلاك
أ	صفر	٥٠
ب	٥٠	٩٠
ج	١٠٠	١٣٠
د	١٥٠	١٦٥
هـ	٢٠٠	٢٠٥
و	٢٥٠	٢٤٠

وباستخدام هذه الأرقام يمكن رسم دالة الاستهلاك كما بالشكل التالي:



وفي هذا الرسم حيث تقاس وحدات الاستهلاك على المحور الرأسي وحدات الدخل على المحور الأفقي، تتضح العلاقة الطردية بين الدخل والاستهلاك وهو ما تمثله دالة الاستهلاك فكلما تحركنا يمنياً على المحور الأفقي (أي كلما زاد الدخل) كلما أقترن ذلك بتحرك إلى أعلى على المحور الرأسي (أي زاد الاستهلاك).

ويلاحظ أن دالة الاستهلاك لا تبدأ من الصفر ومعنى ذلك أننا نفترض أن يكون هناك استهلاك موجب عندما يكون الدخل مساوياً للصفر فعلى ذلك أي أساس يقوم هذا الاقتراض؟ إذا تصورنا أن الإنسان أو المجتمع الإنساني بصفة عامة لا يستطيع أن يحقق لنفسه البقاء دون أن يقوم بقدر أدنى من الاستهلاك أصبح افتراضنا السابق مقبولاً. فالإنسان قد يتعطل أو يعجز عن العمل بعض الوقت بما قد يؤدي إلى هبوط دخله إلى الصفر، ولكن طالما بقى على قيد الحياة، لا يمكن أن يهبط استهلاكه أيضاً إلى الصفر، ومعنى ذلك أنه لابد وأن يدبر أموره "مؤقتاً" بحاجاته الاستهلاكية الضرورية سواء ببيع جزء من ممتلكاته، أو بالسحب من مدخرات سابقة، أو بالاقتراض وهذا التدبير "المؤقت" ينصرف إلى ما يطلق عليه في الاقتصاد اصطلاح "الأجل القصير" وفي حصرنا للتحليل الحالي في هذا الأجل القصير، نطبق أيضاً نفس العلاقة بين دخل الفرد واستهلاكه على دخل المجتمع واستهلاكه الكلي.

ويلاحظ أن تصرف الأفراد في دخلهم إنما يأخذ واحداً من شكلين: أما الإنفاق على الاستهلاك وأما عدم الإنفاق على الاستهلاك أو الادخار بعبارة أخرى. وهكذا يوزع الأفراد

دخلهم ما بين الاستهلاك والادخار. ومعنى ذلك أن كل قرار من جانب الأفراد فيما يتعلق بالاستهلاك إنما هو في الوقت نفسه قرار بالنسبة إلى الادخار، والعكس صحيح. فقرار باستهلاك ثلاثة أرباع الدخل إنما هو قرار بادخار ربعه، وقرار بادخار خُمْس الدخل إنما هو قرار بإستهلاك أربعة أخماسه. وإذن فإن أي شيء يقال بالنسبة إلى العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل إنما يعني شيئاً محدداً تماماً بالنسبة إلى العلاقة بين الادخار الذي يقوم به الأفراد وهذا الدخل بحيث يمكننا معرفة العلاقة الأخيرة تلقائياً بمجرد معرفة العلاقة الأولى والعكس صحيح.

ونتيجة لهذا فإنه توجد علاقة داليه بين حجم ادخار الأفراد ومستوى دخلهم وهي تجد تعبيرها في "دالة الادخار" والتي يقصد بها مختلف أحجام ادخار الأفراد التي تتناسب مع المستويات المختلفة لدخولهم، أو التي يمكن توقعها عن هذه المستويات.

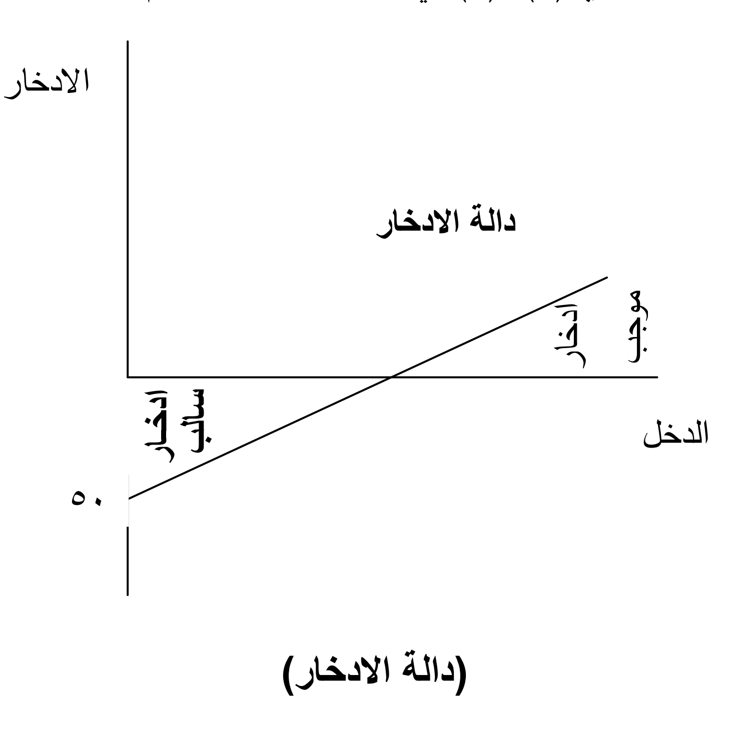
وتعرف دالة الادخار أيضاً بالميل للادخار وإذا كان ادخار الأفراد دالة في الدخل فإنه يمكننا التعبير عن دالة الادخار جبرياً على النحو التالي:

خ= د(ل)　　　حيث أن خ= الادخار　　　ل= الدخل

ويمكن توضيح مضمون دالة الادخار بالأرقام كما يلي:

مستوى الدخل (١)	الدخل (٢)	الاستهلاك (٣)	الادخار (٤)
أ	صفر	٥٠	-٥٠
ب	٥٠	٩٠	-٤٠
ج	١٠٠	١٣٠	-٣٠
د	١٥٠	١٦٥	-١٥
هـ	٢٠٠	٢٠٥	-٥
و	٢٥٠	٢٤٠	+١٠

وباستخدام بيانات عمودي (٢)، (٤) في هذا الجدول يمكن رسم دالة الادخار كما يلي:



(دالة الادخار)

وبالنظر إلى العلاقة بين سلوك كل من الدخل والاستهلاك والادخار كما بينها الجدول والشكل السابقتين نستخلص ما يلي:

أولاً: الادخار يتوقف على الدخل، وهذه التبعية لها طابع طردي كما في حالة الاستهلاك. وهذا لاشك أمر منطقي، فطالما أن الادخار هو الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك، فإن المقدرة على الادخار لابد وأن تزيد بزيادة الدخل، وهذه العلاقة التي يكون فيها الادخار دالة في الدخل.

ثانياً: حينما يكون الدخل على درجة بالغة من الانخفاض تجعله قاصراً عن الوفاء باحتياجات الاستهلاك، يتم تغطية هذا العجز عن طريق الاستعانة بمصدر خارجي، وهنا نقول أن الادخار سالب، ففي المستوى (أ) في الجدول السابق.

مثلاً حينما كان الدخل= صفر في حين أن الحد الأدنى للاستهلاك هو (٥٠) جنيها اقتضى الأمر "السحب" من مدخراته أو بالاستدانة من الغير بقدر مماثل للاستهلاك، وهذا يعني أن الادخار سالب (–٥٠) وهذا يضمن صحته المتساوية القائلة بأن:

الدخل = الاستهلاك + الادخار

صفر = ٥٠ + (–٥٠)

ويوضح ذلك ما يلاحظ على الشكلين السابقين من أن دالة الادخار تبدأ من قيمة سالبة عندما تبدأ دالة الاستهلاك من قيمة موجبة عند مستوى الدخل (صفر) وتظل قيمة الادخار سالبة عند كل مستويات الدخل التي تقل عن مستويات الاستهلاك الخاصة به.

ثالثاً: حينما يصل الدخل إلى مستوى من الارتفاع يكفي بالكاد لتغطية متطلبات الاستهلاك، أي يكون الاستهلاك مساوياً للدخل تماماً ويتحقق ذلك في الجدول عند مستوى الدخل أعلى من ٢٠٠ وأقل من ٢٥٠.

ثانياً: الإنفاق الاستثماري

يقصد بالإنفاق الاستثماري هنا كأحد مكونات الإنفاق الكلي وبالتالي كأحد محددات الدخل القومي والعمالة والاستثمار الخاص الذي تقوم به المشروعات الإنتاجية الخاصة وكذلك الأفراد بصفتهم مستثمرين. وتقوم المشروعات بإنفاق الكثير على شراء العديد من السلع مثل الآلات، والمباني، والأراضي والقوى المحركة، والأدوات الكتابية، ومعدات النقل، والعديد من السلع الأخرى.

ولما كان اصطلاح الاستثماري يعني استخدام الموارد السلعية لتكوين وزيادة رأس المال الحقيقي، فإن الإنفاق الاستثماري للمشروعات يجب قصره عند استخدام الإنفاق القومي كمقياس للناتج القومي الإجمالي على أوجه الإنفاق التالية:

١. إنشاء المشروعات الجديدة.
٢. التوسع في المشروعات القائمة.

٣. المحافظة على الطاقات القائمة بتجديد الهالك منها.

ويطلق على هذا الإنفاق الذي يشمل هذه الأوجه الثلاثة إجمالي الإنفاق الاستثماري، تمييزاً له عن الإنفاق الاستثماري الصافي الذي لا يتضمن إهلاك الآلات والمباني الذي تم أثناء عملية توليد الناتج القومي الإجمالي وعليه فإن الإنفاق الاستثماري الصافي يساوي الإنفاق الاستثماري الإجمالي مطروحاً منه قيمة الإهلاك. وتبعاً لهذا المفهوم للإنفاق الاستثماري فإنه لا يتضمن السلع الوسيطة التي تستفيد أثناء العملية الإنتاجية بالإضافة إلى:

- إنفاق المشروعات على الاستثمار في الأصول المالية، كالأسهم والسندات لأنها لا تمثل إنفاقاً على سلع ثم إنتاجها خلال فترة تدفق الإنتاج القومي وبالتالي لا يمثل الإنفاق على شرائها إضافة إلى الطاقة الإنتاجية بل هو إنفاق أدى إلى نقل ملكية طاقات إنتاجية قائمة من مشروع إلى آخر.
- إنفاق المشروعات على الاستثمار في طاقات إنتاجية مستخدمة ولإيضاح سبب ذلك، من الضروري التفرقة بين الإنفاق الاستثماري على مستوى المشروع أو الإنفاق الاستثماري على مستوى المجتمع. فكما سبق أن أشرنا إلى أن الإنفاق الاستثماري للمشروعات يتمثل في الإنفاق على شراء الأرض والمباني والآلات وما شابه ذلك. ولما كانت الأرض أصلاً رأسمالياً ثابتاً ليس من صنع الإنسان، فإن لها وضعاً متميزاً عند تحديد قيمة الإنفاق الاستثماري القومي. ووفقاً لمفهوم الاستثمار الثابت فإن قيام مشروع بالإنفاق على شراء قطعة أرض يعتبر إنفاقاً استثمارياً من وجهة نظر المشروع في حين إنه لم يضف شيئاً إلى الطاقة الإنتاجية من وجهة نظر المجتمع. لذا لا يعتبر إنفاقاً استثمارياً بالنسبة للاقتصاد القومي لأن هذا النوع من الإنفاق الاستثماري لم ينتج عنه شراء سلع تم إنتاجها خلال فترة تولد الناتج القومي الإجمالي.
- إنفاق المشروعات للحصول على طاقات إنتاجية في المستقبل ولإيضاح ذلك من الضروري التميز بين الإنفاق الاستثماري العيني والإنفاق الاستثماري النقدي. فالاستثمار العيني يتضمن الحصول على رأسمالية (مبان . آلات . وسائل نقل وما شابه ذلك من الإنتاج الجاري). أما الإنفاق النقدي فهو يعبر عن مجموعة الأموال المنفقة على

الاستثمارات العينية. وليس من الضروري أن يتعادل الاستثمار العيني مع الاستثمار النقدي. فقد يقوم مشروع ما بسداد مبالغ نقدية للحصول على أحد الأصول الرأسمالية في المستقبل، وهذا النوع من الإنفاق لابد من استبعاده من الإنفاق القومي، لأنه لم ينتج عنه شراء سلع خلال فترة حساب الناتج القومي الإجمالي.

ثالثاً: الإنفاق الحكومي:

أن المقصود بالإنفاق الحكومي هنا كأحد مكونات الإنفاق الكلي ومن ثم كأحد محددات الدخل القومي والعمالة هو الإنفاق على الاستهلاك الحكومي الذي تقوم به الحكومة أو السلطات العامة في المجتمع على كافة مستوياتها وذلك بالإضافة إلى الإنفاق على الاستثمار الحكومي الذي تقوم به هذه السلطات إلى جانب المشروعات الإنتاجية العامة. ولاشك أن الحكومة تعتبر في الوقت الحاضر أكبر وحده اقتصادية في كل دولة. وفيما يلي نوضح الإنفاق الحكومي الاستهلاكي ثم الاستثماري.

١- الإنفاق الحكومي الاستهلاكي:

إن الاعتبارات السياسية والاجتماعية وليس الاقتصادية هي التي تحدد حجم هذا الإنفاق في المقام الأول. وفي حين أنه من الممكن تفسير الاستهلاك الخاص على أساس مستوى الدخل المتاح للأفراد، كذلك تفسير الاستثمار الخاص على أساس العائد المتوقع من رأس المال، فإنه لا يمكن تفسير الاستهلاك الحكومي على أسس اقتصادية مشابهة. ويتوقف حجم الإنفاق الحكومي على الاستهلاك على مدى أتساع دائرة النشاط الحكومي في المجتمع، ويعتمد هذا المدى بدوره على الأفكار السائدة في هذا المجتمع بالنسبة إلى دور الدولة في الحياة الاجتماعية للأفراد وماهية الخدمات التي يجب أن تكفلها لهم في المجالات التعليمية والصحية والثقافية والضمان الاجتماعي وغيرها وكذلك على متطلبات الدفاع عن الوطن وعلى حجم الوظائف العامة. أما التغير في حجم هذا الإنفاق من عام إلى آخر فيتوقف بصفة أساسية على الاعتبارات السياسية الجارية . وإذا ما جمعنا الإنفاق الحكومي الاستهلاكي فنحصل على الإنفاق الاستهلاكي الكلي.

ويقتضي الحصول على أقصى منفعة كلية ممكنة من الإنفاق الاستهلاكي الكلي أن يوزع المجتمع هذا الإنفاق ما بين الأفراد والدولة على النحو نفسه الذي يوزع المستهلك دخله على مختلف المنتجات الاستهلاكية، أي بحيث تتساوى المنفعة المترتبة على إنفاق الوحدة النقدية الأخيرة على الاستهلاك الحكومي، وإذا زادت المنفعة الأولى على الثانية فسيكون من المصلحة الاجتماعية زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص على حساب الإنفاق الاستهلاكي الحكومي وبالعكس. فإن زيادة المنفعة الثانية على الأولى تدعو إلى زيادة الإنفاق الحكومي على الإنفاق الخاص.

٢- الإنفاق الحكومي الاستثماري:

يتمثل هذا الإنفاق في شراء كل من السلطات العامة والمشروعات الإنتاجية الحكومية أو تكوينها للأصول الإنتاجية الجديدة على اختلاف أشكالها من طرق ومدارس ومستشفيات ومساكن واستصلاح أراضي وإقامة سدود وقناطر وغير هذا وكذلك في زيادة المخزون من المواد الأولية وغيرها ومن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي فإن الإنفاق الاستثماري للسلطات العامة إنما يعتمد في الأحوال العادية على اعتبارات سياسية واجتماعية أكثر منها اقتصادية أما الإنفاق الاستثماري للمشروعات الإنتاجية الحكومية فتتحكم فيه الاعتبارات نفسها التي تتحكم في الاستثمار للمشروعات الإنتاجية الخاصة وذلك مع بعض التعديل الذي يسمح بإدخال بعض الاعتبارات السياسية والاجتماعية في القرارات التي تتخذها الإدارة الحكومية لهذه المشروعات. وإذا أضفنا الإنفاق الاستثماري الذي درسناه من قبل أي الاستثمار الخاص إلى الإنفاق الحكومي الاستثماري فنحصل على الاستثمار الداخلي بقسميه، أي تكوين رأس المال الثابت الداخلي والزيادة في المخزون في آخر العام.

رابعاً: الإنفاق الخارجي (صافي المعاملات مع العالم الخارجي):

يمثل إنفاق القطاعات الثلاثة مقياساً جيداً للناتج القومي في حالة واحدة هي إذا افترضنا أن الاقتصاد القومي منعزلاً عن العالم الخارجي. غير أن واقع الأمر يؤكد عدم صحة هذا الغرض فلا يوجد اقتصاد مغلق لا يتعامل بالشراء والبيع مع اقتصاديات الدول الأخرى.

فجميعهم يصدرون ويستوردون سلعاً وخدمات، على هذا إذا شهدت فترة قياس الناتج القومي الإجمالي في مجتمع ما زيادة في صادراته عن وارداته فإن تلك الزيادة تمثل جزءاً من الإنتاج النهائي لهذا المجتمع. لذا يجب إضافتها إلى مجموع إنفاق القطاعات الثلاثة باعتبارها لإنفاق المجتمعات الأخرى لشراء جزء من الناتج القومي. وعلى العكس إذا كانت قيمة الواردات للمجتمع تفوق صادراته فلابد من استبعاد هذه الزيادة من مجموع إنفاق القطاعات الثلاثة، باعتبارها إنفاقاً لشراء سلع لم يتم إنتاجها داخل الاقتصاد القومي، بل تم إنتاجها في مجتمعات أخرى بالإضافة إلى صافي حقوق الملكية المتدفقة من وإلى الخارج.

الباب الرابع

السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي

تلعب النقود دوراً مهماً في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع، فدخول الأفراد وإنفاقهم ومدخراتهم تتخذ شكل نقود. كذلك إيرادات المشروعات وإنفاقها الاستثماري يتخذ شكل نقود. وبالمثل إيرادات الحكومة وإنفاقها يتخذ شكل نقود. وعليه قرر البعض أن تغير كمية النقود في المجتمع يبعث الانتعاش في الاقتصاد الذي ينعكس في شكل مزيد من الإنتاج والتوظف ليست بهذه البساطة بل تتوقف على متغيرات أخرى أكثرها أهمية توقيت هذا التغيير، ويقررون أن النظام النقدي في الاقتصاد يشبه الكبد في جسم الإنسان، لا يثير اهتمام الفرد طالما يعمل بكفاءة، ولكنه يستحوذ على اهتماماته عندما يصاب بالمهن. لذا فمن الضروري أن تتعرف على معنى النقود ووظائفها وكيفية التأثير على كميتها قبل أن نخوض في تحديد دور النقود وأهميتها في النشاط الاقتصادي.

<u>نشأة النقود</u>:

ظهرت النقود في العهد البدائي، ويميل علماء الاجتماع إلى الربط ما بين ظهور النقود وعادات وطقوس الجماعات البدائية، وكانت المبادلات الاقتصادية، حيث كان الشخص يتبادل مباشرة قدراً ما من المنتجات التي أنتجها قدراً ما من منتجات أخرى قام بإنتاجها الشخص الأخر الذي تتم عملية المبادلة معه، ويطلق على عملية المبادلة العينية هذه اسم "المقايضة" لكن إتمام المبادلات مباشرة عن طريق المقايضة على هذا النحو إنما يتضمن مساوئ وصعوبات كثيرة وخطيرة يتعين تذليلها والتغلب عليها قبل إتمام كل عملية مفرده من عمليات المبادلة، يمتلك الأول منهما سلعة يريد أن يتخلى عنها في مقابل سلعة أخرى يرغب فيها، ويمتلك الثاني منهما السلعة نفسها التي يرعب فيها الشخص الأول ويريد التخلي عنها وذلك في مقابل السلعة ذاتها التي يريد أن يتخلى عنها الشخص الأول. أي أنه يتعين أن يتوافر ما يسمى بالتقابل المزدوج، أو التكامل المزدوج.

ومن ناحية ثانية فإنه يجب أن توجد وحدة أو تقابل تقريبي على الأقل في قيمة كل من الشيئين محل المبادلة حتى يمكن أن تحدث فعلاً، فالشخص الذي يريد أن يحصل على محراث مثلاً يحتاج إليه ويملكه شخص آخر في مقابل بقرة يمتلكها سيضطر إلى قبول شيء

آخر بالإضافة إلى ذلك المحراث وذلك حتى تكتمل له قيمة معادلة للقيمة التي سيتخلى عنها، أي لقيمة تلك البقرة وقد لا يكون في حاجة إلى هذا الشيء، على الأقل وقت إتمام المبادلة. ومن الناحية المقابلة فإنه من العسير تقسيم البقرة وإعطاء صاحب المحراث جزءاً منها مقابل قيمة محراثه.

ومن ناحية ثالثة فإنه يلزم تحديد المعدل الذي سيجرى على أساسه تبادل وحدات الشيئين محل المبادلة وذلك قبل كل عملية من عمليات المبادلة. والواقع أنه لا يمكن فيطل نظام المقايضة التوصل في الحال إلى تعبير موحد وظاهر عن مجموعة معدلات التبادل القائمة ما بين وحدات مختلف الأشياء التي تزخر بها الحياة الاقتصادية ببل أنه يتعين إجراء عدد من العمليات الحسابية قبل التوصل إلى هذا التعبير.

كل هذه الصعوبات التي تعوق عملية المبادلة من الممكن تذليلها إذا ما وجدت أداه تتوسط عملية المبادلة يستخدمها الشخص عندما يريد أن يتخلى عن شيء يملكه ولا يحتاج إليه في مقابل الحصول على شيء أخر يحتاج إليه ويملكه شخص آخر، وتكون المهمة الرئيسية لهذه الأداة أو لهذا الوسيط بتعبير آخر، هو تقسيم عملية المبادلة إلى عمليتين منفصلتين ومتتاليتين فبدلاً مما تستلزمه المبادلة أو المقايضة من حصول التخلي والحصول في الوقت ذاته ما بين طرفي المبادلة نفسيهما تصبح هناك عملية تخلي قائمة بذاتها وتتم في مقابل الحصول على الوسيط المشار إليه وتسمى عملية بيع، من ناحية وعملية حصول قائمة بذاتها أيضاً وتتم في مقابل التخلي عن هذا الوسيط وتسمى عملية شراء من ناحية أخرى. ويلاحظ أن هذا الوسيط هو نفسه سيء لكنه شيء لا يريده البائع ذاته ولكن لأنه يعلم أنه في استطاعته بواسطة هذا الشيء أن يشتري ما يحتاجه من منتجات يرغب فيها لذاتها.

وهكذا يحل البيع والشراء محل المقايضة ويحل التبادل غير المباشر للمنتجات محل التبادل المباشر لها وتنفى ضرورة توافر التقابل أو التكامل المزدوج في الحاجات كشرط أولي لإتمام المبادلة.

وظائف النقود:

تقوم النقود بأداء عدد من الوظائف المختلفة إن لم تكن منفصلة تماماً عن بعضها. فهي تستخدم كوسيط في المبادلات، وكمقياس للقيمة، وكأداة للاحتفاظ بالقيم، وأخيراً كأداة للمدفوعات المؤجلة. وسنتناول هذه الوظائف الأربع بالترتيب فيما يلي:

أولاً: النقود كوسيط في المبادلات:

طالما أن نشأة النقود ترتبط بالحاجة إلى وسيلة لتسهيل عملية التبادل فإنه يمكن اعتبار القيام بهذه المهمة هي الوظيفة الأولى للنقود. ويترتب على وجود النقود كوسيط في المبادلات وبالتالي تقسيم عملية التبادل إلى عمليتي بيع وشراء منفصلتين ألا يلتزم البائع لسلعة ما بشراء ما تحتاجه من منتجات من المشتري وحده دون غيره كما لا يلتزم المشتري لهذه السلعة ببيع ما عنده من منتجات إلى البائع وحده.

وبالتالي يستطيع البائع بفضل النقود أن يركز كل اهتمامه في الحصول على أفضل المشترين لما يريد بيعه كما يستطيع المشتري بدوره تركيز اهتمامه كله في الحصول على ما يريد شراءه من أفضل البائعين. كذلك فإن وجود النقود كوسيط في المبادلات من شأنه أن يجعل القوة الشرائية في يد الأفراد، فالنقود تعطي لحاملها مجالاً واسعاً أو عاماً للاختيار وتمكنه من شراء أي شيء يريده في أي مكان يرغب فيه ومن أي شخص يختاره.

ثانياً: النقود كمقياس للقيمة:

من أهم عيوب نظام المقايضة، وهو عدم وجود مقياس مشترك للقيم، أو وحدة متفق عليها لحساب القيم. ولذلك فقد كانت وظيفة النقود كمقياس للقيمة من أول الوظائف التي ظهرت للنقود، وخاصة بعد أن أتسع نطاق التبادل في الاقتصاد الحديث وأصبح يتم بين عدد غير متجانس من السلع والخدمات. ولا يخفى ما ينطوي عليه قيام النقود بوظيفة مقياس للقيم أو وحدة للحساب من تسهيل لجمع عمليات التبادل والمحاسبة. إذ يستطيع الفرد التعبير بوحدات نقدية عن قيم الأصول على تنوعها والخصوم على تباينها والنفقات والإيرادات والأرباح على اختلاف أنواعها، ومن الواضح أنه لولا وجود النقود وقيامها بوظيفة مقياس للقيمة ووحده للحساب، فإنه يتعذر على الاقتصاد إن لم كن يستحيل أن يؤدي وظائفه.

ثالثاً: النقود كأداة للاحتفاظ بالقيمة:

وتعنى هذه الوظيفة أن الفرد يستطيع تأجيل تبادل النقود في مقابل السلع والخدمات، التي يرغب فيها إلى وقت لاحق في المستقبل فمن المعروف أن الحياة الاقتصادية مستمرة، ولا يمكن تحديد فترة مستقلة، عما سبقها وعما يلحقها، وتتمتع النقود بالبول العام في الحاضر، وقيامها بوسيط للتبادل إنما يتوقف في الواقع على توقعات الأفراد واعتقادهم باستمرار تمتعها بهذا القبول العام في المستقبل. ولذلك فإن قيام النقود بوظيفة أداة للاحتفاظ بالقيمة تظهر في

الواقع باعتبارها وثيقة الصلة ومكمله لوظيفتها الوسيط في التبادل. ومما لاشك فيه أن الإنسان لا يعيش ليومه فقط، وإنما يعيش لغده أيضاً، وهو يرغب في الاحتفاظ ببعض القيم التي اكتسبها اليوم. كي يستخدمها في المستقبل. وهكذا تظهر النقود لتؤدي وظيفتها كأداة للاحتفاظ بالقيم، أو تخزينها خلال فترة معينة من الزمن.

وتبدو أهمية وظيفة النقود هذه أكبر في الاقتصاد الحديث. حيث لا تتفق مواعيد الحصول على الدخل مع مواعيد الإنفاق، مما يتطلب أن يحتفظ الفرد بجزء من دخله في شكل نقود، ثم يقوم بإنفاق هذا الجزء من دخله عندما يحتاج إلى ذلك فيما بعد ويتوقف نجاح النقود في أداء وظيفة الاحتفاظ بالقيمة على اعتبارين:

- الأول هو ثبات قيمة النقود، وألا تفقد النقود قيمتها بمرور الزمن عليها.
- الثاني هو أن تتوافر المنتجات التي يرغب فيها الفرد في الوقت الذي يحتاجها فيه.

رابعاً: النقود كأداة للمدفوعات الآجلة:

لا تعدو أن تكون هذه الوظيفة للنقود إلا امتداداً للوظائف السابقة مقياس للقيمة وأداه للاحتفاظ بالقيم والادخار وتتمثل هذه الوظيفة للنقود في تسهيل عمليات العقود الآجلة لتسويق المنتجات وتحديد أثمانها وتسليمها في وقت لاحق، وكذلك في تسير عمليات الافتراض في تحديد أو تقدير ما يجب على المفترض دفعه في المستقبل إلى المفترض. وبذلك تلعب النقود دوراً بارزاً في توسيع عمليات الائتمان الآجل، وفي الواقع فأنه بدون استخدام النقود يتعذر أن يتم تنفيذ العقود الآجلة التي تتعلق بالمستقبل وأن يتم الإقراض والاقتراض، وذلك لعدم وجود الوحدة التي يقاس في شكلها مقدار قيمة العقود الآجلة والقروض، وبواسطة النقود يستطيع الأفراد والحكومات أن قول مشروعاتها عن طريق الاقتراض أو إصدار السندات، التي تحصل بمقتضاها على الأموال اللازمة، وأن يتم سداد قيمة هذه القروض أو السندات في آجال لاحقة. وهكذا فإن النقود باعتبارها أداه للمدفوعات الآجلة إنما تسهل العمليات التي تتم في المستقبل من إقراض واقتراض إلى درجة كبيرة تماماً مثلما تسهل عمليات التبادل الاقتصادي في الوقت الحاضر.

أشكال النقود:

اتخذت المجتمعات على مدار الزمن أشكالاً مختلفة من النقود التي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين: الأولى النقود السلعية والثانية النقود الإلزامية.

أولاً: النقود السلعية Commodity Money:

أشرنا إلى أن هناك العديد من السلع التي قامت بوظائف النقود، وأن معدني الذهب والفضة استخدما في النهاية لما لهما من ميزات خاصة وهي القبول العام والقابلية للتجزئه إلى وحدات صغيرة وسهولة تخزينها، وسهولة حملها، وارتفاع القيمة بالنسبة للسلع الأخرى وبهدف تحقيق استقرار المعاملات في الأسواق قامت الحكومات بسك هذه المعادن بوزن معيار معين. واتخذت هذه المسكوكات أشكالاً معينة دائرية أو مربعة حتى يسهل على المتعاملين التعرف عليها. ويطلق على تلك النقود المصنوعة من الذهب المسكوكات الذهبية، كذلك يطلق على النقود المصنوعة من الفضة المسكوكات الفضية. والجدير بالذكر أن قيمة المسكوكات تعادل قيمة ما تحتويه من معدن، لذا يطلق عليها النقود السلعية لأنها تستخدم كنقود وسلع في وقت واحد.

ثانياً: النقود الإلزامية Legal Money:

وهي أي شي يفرضه القانون على الأفراد لاستخدامه كنقود في عمليات التبادل. وتتميز هذه النقود بارتفاع قيمتها القانونية عن قيمتها السلعية المصدرة بها، وتكتسب هذه النقود قيمتها من الإلزام القانوني وتتخذ النقود الإلزامية ثلاثة أشكال هي:

أ- العملات المعدنية:

وتمثل جزءاً صغيراً من كمية النقود في المجتمع، وفي مصر تصدر وزارة الخزانة (المالية) عملات معدنية فئة خمسة وعشرون قرشاً، وخمسون قرشاً، ومائة قرش، وقيمة المعدن في هذه العملات تقل كثيراً عن القيمة المسجلة عليها. وتكتسب هذه العملات قيمتها السمية من القانون، الذي يلزم الأفراد استخدامها في التداول. وإلا تعرضوا للعقوبات المنصوص عليها. والهدف الأساسي من سك هذه العملات في شكل فئات صغيرة القيمة هو مساعدة الأفراد على تداول السلع في الأسواق، لذا يطلق عليها "النقود المساعدة" لذلك حدد القانون حدود قصوى لها في سداد الالتزامات، فعلى سبيل المثال حدد المشرع المصري مائتي قرش من النقود المعدنية حداً أقصى يمكن قبوله في سداد الالتزامات أي ان النقود المساعدة لها قوة إبراء محدودة في سداد الالتزامات.

ب- العملات الورقية أو البنكنوت:

يقوم البنك المركزي في مصر بإصدار أوراق بنكنوت بفئات مختلفة، وتستمد هذه النقود قيمتها الحقيقية من الإلزام القانوني للأفراد بقبولها غير محدد في التعامل.وفي الماضي كانت أوراق البنكنوت يمكن مبادلتها بمقدار معين من الذهب يحدده القانون. أما الآن فقد تغيرت الأوضاع، بجميع العملات الورقية تصدر دون غطاء ذهبي في جميع دول العالم. هذا لا يعن عدم وجود قواعد تحدد حجم النقود التي تصدرها الحكومة، فالقانون هو الذي يحدد شكل غطاء العملة، وليس بالضرورة أن يكون ذهباً. ففي مصر يحدد القانون غطاء العملة بالذهب والعملات الأجنبية والسندات الحكومية والسندات على حكومات أجنبية والأوراق التجارية.

ج- الودائع المصرفية:

تشكل الودائع المصرفية تحت الطلب الشكل الثالث للنقود حيث يستطيع أي فرد الحصول على السلع والخدمات وسداد قيمتها بواسطة الشيكات المصرفية ولا يتوقف الأمر على الأفراد بل تقوم الحكومات والمشروعات عادة بسداد التزاماتها عن طريق إصدار الشيكات بنفس السهولة التي يتم بها الدفع النقدي. لذا يعتبر الاقتصاديون الودائع المصرفية تحت الطلب التي تضيفها البنوك التجارية إلى كميات النقد المصدرة جزءاً من كمية النقود في المجتمع.

وتتوقف نسبة الودائع المصرفية من إجمالي كمية النقود في المجتمع على مدى استخدام الشيكات في سداد الالتزامات في المجتمع. فكلما تعود الأفراد على إصدار وقبول الشيكات في تعاملهم، ارتفعت نسبة الودائع المصرفية بالنسبة لكمية النقود في المجتمع.

عرض النقود Money supply:

يقصد بعرض النقود، أو كما يطلق عليها أحياناً المعروض النقدي "كمية النقود المتاحة في الاقتصاد القومي في فترة زمنية محدودة".

ويفسر الاقتصاديون كمية النقود المتاحة، أو ما يطلق عليه أحياناً، كمية وسائل الدفع المتاحة بإجمالي النقود على اختلاف أنواعها الموجودة في المجتمع في فترة زمنية معينة.

ويتكون عرض النقود في المجتمع من عنصرين رئيسين هما:

- النقود الورقية المتداولة بأجزائها.
- نقود الودائع أو النقود المصرفية.

لهذا فإن عرض النقود يشتمل على صافي النقد المتداول (خارج البنك المركزي) والبنوك التجارية وعلى الودائع الجارية لدى البنوك التجارية.

إلا أنه من الملاحظ أن هناك وسائل أخرى تؤدي بعض وظائف النقود في الاقتصاديات المعاصرة، ومنها الأنواع لدى البنوك مثل الودائع الآجلة التي تختلف عن الودائع الجارية (تحت الطلب) في أن الودائع الآجلة لا يمكن سحبها من البنك إلا بعد مضي فترة زمنية معينة، متفق عليها بين الفرد والبنك. ولما كانت هذه الودائع لا يمكن استخدامها في تسوية الالتزامات والمدفوعات بسرعة تامة، مثلما تتمتع به النقود، ونقود الودائع وذلك لانخفاض سيولتها، فأنه يطلق عليها شبه النقود تميزاً لها عن النقود الاعتيادية بشقيها الورقي والمصرفي. وتشكل أشباه النقود مع كمية عرض النقود إجمالي السيولة المحلية في الاقتصاد القومي.

وتعتبر كمية النقود المتاحة في المجتمع في فترة ما عديمة المرونة بالنسبة لسعر الفائدة لأنه يفترض أنالسلطات النقدية المسئولة عن الإصدار، لا تدخل سعر الفائدة في اعتبارها، وهي التي تقرر تلك الكمية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي هي التي تتحكم في حجم إصدار النقد وحجم الائتمان بما يتفق ومتطلبات الواقع الاقتصادي.

الطلب على النقود The demand money:

يقصد بالطلب على النقود "كمية النقود التي يرغب الفرد في الاحتفاظ بها في شكل نقود سائلة بدلاً من الاحتفاظ بها في شكل أصول مالية تدر عائداً" وتعتبر أراء "كينز" حول دوافع الطلب على النقود من أهم الآراء التي طرحت في الأدب الاقتصادي. وبين التحليل الاقتصادي للطلب على النقود الدوافع الرئيسية التي تتحكم في الاحتفاظ بالنقود، لدى مختلف أصحاب الفعاليات الاقتصادية المختلفة، والتي يمكن تقسيمها إلى الدوافع التالية كما حددها "كينز".

أولاً: الطلب على النقود بدافع المعاملات:

يعتبر دافع المعاملات العامل الرئيسي الذي يحفز الأفراد المشروعات على الاحتفاظ بثروتهم في شكل نقود وهو أكثر الدافع شيوعاً وبني على خاصتين هامتين هما الثقة في النقود والراحة في استعمالها.

ويقصد بالمعاملات الصفقات التي تتم على مستوى الاقتصاد القومي، سواء تلك التي يقوم بها المستهلكون لشراء احتياجاتهم من السلع والخدمات الاستهلاكية أو تلك الصفقات التي تقوم بها المشروعات الاقتصادية المختلفة، لشراء خدمات ومستلزمات النشاط الإنتاجي.

ويطلق على النقود التي يستلزمها النشاط الاقتصادي لأغراض المعاملات مصطلح النقود العاملة أو الفعالة، تمييز لها عن النقود العاطلة التي يستخدمها الأفراد التي لا تؤدي إلى خلق وإنتاج أو دخل، أي التي يحتفظ بها الأفراد مثل نوع من الأصول فالطلب على النقود بدافع المعاملات يتميز بميزة خاصة، وهي ضعف العنصر الإرادي فيه. فهو رغبة في الاحتفاظ بالنقود، لضرورة مواجهة حاجات التعامل، التي تتوقف على اعتبارات موضوعية، تتعلق بهيكل المبادلات وكيفية إجراء المدفوعات وليس نتيجة لاختيار إرادي كامل، فالنقود وسيلة تطلب لغاية.

فالأفراد يفضلون النقود (السيولة) لمواجهة المدفوعات النقدية، التي تستلزمها المعاملات المختلفة في حياتهم اليومية، في الفترة الواقعة بين استلامهم لدخولهم في شكل رواتب وأجور، وإجراء المدفوعات النقدية، شراء السلع والمواد الغذائية والإيجار.... الخ، أي ما يطلق عليه فترة الدخل الإنفاق. وتكون شهراً أو أسبوعاً أو غير ذلك. وكذلك تطلب المشروعات الاقتصادية النقود، لمواجهة نفقاتها النقدية، والمتعلقة بمعاملاتها الجارية، أجور عمال ومواد أولية وغيرها وذلك في الفترة الواقعة ما بين تحصيلها لقيمة مبيعاتها لمنتجاتها التي تنتجها على فترات معينة والقيام بالنفقات المذكورة.

وتتوقف كمية النقود أو حجم الأرصدة النقدية التي تطلب بدافع المعاملات، على مستوى الدخل القومي، وعلى حجم المبادلات، وكذلك على سرعة دوران النقود رغم أن العلاقة بينهم ليست ثابتة على الدوام، وفي المدة الطويلة، إلا أنه يمكن اعتبارها ثابتة وواضحة في المدة القصيرة، وهي دالة متزايدة.

ثانياً: الطلب على النقود بدافع الاحتياط:

يقصد بدافع الاحتياط، الدافع الذي يجبر الأفراد والمشروعات على طلب النقود (الاحتفاظ بها) لمواجهة ما قد يحدث من ظروف طارئة. فالأفراد والمشروعات يفضلون الاحتفاظ بالنقود احتياطياً لما قد يحدث فجأة من إنفاق غير متوقع في المستقبل. وليكونوا على استعداد للاستفادة من الفرص السانحة، أو المرض والحوادث الطارئة، أو انخفاض في أسعار بعض السلع الاستهلاكية، أو الاستفادة من فرصة لعقد صفقة رابحة، أو زيادة غير متوقعه في النفقات. فالطلب على النقود بدافع الاحتياط هو طلب إرادي. نتيجة لقرار الوحدة الاقتصادية (الفرد . المشروع) بناء على احتمالات المدفوعات في المستقبل ويتوقف الطلب على النقود بدافع الاحتياط على مستوى الدخل القومي، فيزيد بزيادته وينقص بنقصانه. ويمثل الطلب على النقود بدافع المعاملات، والطلب على النقود بدافع الاحتياط، الجزء الأكبر من مجموع الطلب على النقود.

ثالثاً: الطلب على النقود بدافع المضاربة:

لقد اهتم الاقتصادي "كينز" بدافع المضاربة اهتماماً كبيراً وفضله عن الدافعين السابقين، لماله من تأثير على الأفراد للاحتفاظ بالنقود وأطلق عليه تعبير تفضيل السيولة وهي ما يعني أن يحتفظ الأفراد بالنقود ليس لمواجهة الحاجة إلى المعاملات والاحتياط، وإنما للاستفادة من فروق الأسعار، وتحقيق الربح أو تفادي الخسارة بسبب ما يحدث من تطورات في الحياة الاقتصادية، وخاصة في سعر الفائدة.

ففي المجتمع الحديث يعمد بعض الأفراد، على أمل أن تصبح الظروف في المستقبل أفضل منها في الحاضر، إلى الاحتفاظ بنقودهم في شكلها السائل في الوقت الحاضر، حتى تتاح لهم الحرية الكاملة في المستقبل لتحويلها إلى أصول مُرْبحة تعود عليهم بمكاسب أكبر بكثير، من تلك التي يمكن أن تعود بها، لو أنها حُوَّلت إلى أصول مُرْبحة في الوقت الحاضر. أو تجنبهم خسارة كانت ستلحق بهم، لو حدث التحول إلى أصول مربحة الآن. فالأفراد والمؤسسات الاستثمارية الذين يتوقعون ارتفاع سعر الفائدة في المستقبل. يحجمون عن استثمار أموالهم في شراء أصول مالية طويلة الأجل، ويفضلون الاحتفاظ بنقودهم لاستثمارها في المستقبل. وعلى العكس فإنه عندما يتوقع الأفراد والمؤسسات انخفاض سعر الفائدة في المستقبل، فإنهم يسارعون إلى شراء الأصول المالية لتحقيق فوائد أكبر، مما كانوا سيحققونه

فيما لو أرجئوا الشراء إلى المستقبل، وإضافة إلى زيادة رأسمالهم بسبب الزيادة التي ستحدث في القيمة السوقية للأصول المالية التي يملكونها، عندما ينخفض سعر الفائدة في المستقبل وهكذا تطلب النقود، أو تفضل السيولة بدافع المضاربة. ويتوقف الطلب على النقود بدافع المضاربة على سعر الفائدة، وتكون كمية النقود التي تطلب بدافع المضاربة (متغير تابع) هي دالة متناقصة لسعر الفائدة (المتغير المستقل) وتتميز بحساسية أو مرونة كبيرة، بالنسبة إلى التغير في سعر الفائدة.

ويطلق على الجدول الذي يبين الكميات المختلفة المطلوبة من النقود عند أسعار فائدة مختلفة خلال مدة معينة، اسم جدول تفضيل السيولة، وهو يعد التعبير الحسابي عن دالة تفضيل السيولة، ويمكن تمثيله بيانياً بما يطلق عليه منحنى تفضيل السيولة.

هيكل الجهاز المصرفي:

يتكون عرض النقود في المجتمع من النقود الورقية والنقود المصرفية، والتي أصبحت تحتل الأهمية الكبرى في التداول في المجتمعات الحديثة. وتقع مهمة عرض النقود الورقية على عاتق البنك المركزي، في الوقت الذي تتولى فيه المصارف التجارية عرض النقود المصرفية. ويختلف عرض النقود عن عرض شيء موجود من قبل مثل عرض السلع. فعملية عرض النقود تعني خلق النقود من العدم، كالإصدار النقدي الجديد، أو خلق ودائع جديدة، أو ائتمان جديد وتمثل النقود المصرفية في أي صورة من صورها، ديوناً على البنك المركزي أو البنوك التجارية. وبعبارة أخرى ليس التداول النقدي في حقيقته إلا ديوناً تتقاص مع ديون، وتقوم البنوك بشكل أساسي في تسويتها. وتستخدم هذه الديون وحدها كأداة نقدية تقوم بوظائف النقود المختلفة، ويعطي هذا الدين الحق لمالكه (النقود) في الحصول على ما يشاء من سلع وخدمات معروضة للتبادل، بقدر قيمة ما يملكه من نقود. ولهذا أصبح من الضروري الربط بين دراسة النقود ودراسة البنوك، لما تمثله النقود والبنوك من حجر الزاوية النقدي الحديث. ويتكون هيكل الجهاز المصرفي في مصر من البنك المركزي بالإضافة إلى (١٠١) بنك، وتنقسم هذه البنوك إلى:

<u>أولاً: البنوك التجارية:</u>

وتقوم هذه البنوك بقبول الودائع تحت الطلب أو لآجال محددة والسماح للأفراد والمشروعات باستخدام الشيكات للسحب منها بالإضافة إلى مزاولة عملية الإقراض لتمويل

النشـاط الاقتصـادي الـداخلي الخـارجي. كمـا تعمـل تلـك البنـوك علـى تنميـة المـدخرات والاستثمارات المالية في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إقامة المشروعات.

ويبلـغ عدد هذه البنوك فـي مصـر (٤٤) بنكـاً منهـا أربعـة بنـوك يملكهـا القطـاع العـام وأربعون بنكاً مشتركاً وخاصاً، بما في ذلك البنوك الوطنية للتنمية ويصل عددها ثمانية عشر بنكاً.

ثانياً: بنوك الاستثمار والأعمال:

وتقوم هـذه البنـوك بالعمليـات الخاصـة بتجميـع المـدخرات وتخصيصـها فـي مجـالات الاستثمار، وتمويل عمليات التجارة الخارجية. ويجوز لهذه البنوك إنشاء شركات للاستثمار أو شركات أخرى تزاول أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة. ويصل عدد بنوك الاستثمار والأعمال في مصر إلى أحد عشر بنكاً مشتركاً خاصاً، بالإضافة إلى أثنين وعشرين فرعاً لبنوك أجنبية.

ثالثاً: البنوك المتخصصة:

وتتـولى البنـوك المتخصصـة خدمـة نـوع معين مـن النشـاط الاقتصـادي وفقـاً للقـوانين الصادرة بتأسيسها. فالبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي والذي غير أسمه للبنك الزراعي المصري وفروعه بالمحافظات يقوم بتخطيط الائتمان والتمويل في القطـاع الزراعـي، بالإضافة إلى تقديم التمويل والخدمات المصرفية للوحدات المحلية ومشروعات الجمعيات التعاونية. كما يقدم بنك التنمية الصناعية قروضـاً للصـناعات الصـغيرة والحرفيـة لأجـال متوسطة وطويلـة فضـلاً عن مسـاهمته فـي إنشـاء المشـروعات الصـناعية وتسـهم البنـوك العقاريـة فـي قـروض طويلة الآجل وقصيرة الآجل إلـى أصـحاب العقارات بضـمان عقاراتهم، وتصـرح الحكومـة لهـا عادة بإصدار وبيع السندات العقارية لتوفير التمويل اللازم. ويبلغ عدد البنوك المتخصصة في مصر واحداً وعشرين بنكاً، يعمل عشر منهـا فـي المجـالات الزراعيـة، وائتمـان فـي المجـالات العقارية بالإضافة إلى بنك التنمية الصناعية.

رابعاً: البنك المركزي:

يمثل البنك المركزي في واقع الأمر أهم مؤسسة تشرف على شئون النقد والائتمان في العصر الحاضر، فهو المؤسسة التي تتولى إصدار الأوراق النقدية، وتراقب الائتمان ويضمن بوسـائل وأدوات وإجراءات مختلفـة سـلامة أسـس النظـام المصـرفي والائتمـاني، ويوكـل غليهـا

الإشراف على السياسة النقدية والائتمانية في الاقتصاد القومي. بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة، على النظامين الاقتصادي والاجتماعي. لذلك فإن علاقة البنك المركزي بالحكومة كبيرة جداً، فهو يمثل الأداة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة للتأثير على السياسة الاقتصادية عامة، وعلى السياسة النقدية والائتمانية خاصة. وهو كذلك وثيق الصلة بالبنوك التجارية حيث يقوم بالإشراف والرقابة على نشاطها النقدي والائتماني.

وترجع أهمية البنوك المركزية إلى اهتمام الحكومات المختلفة بتطور التجارة والمعاملات التجارية وما يرافقها من نمو في المعاملات المصرفية، وظهرت لذلك ضرورة التحكم في حجم الائتمان، الذي تقوم به البنوك التجارية المختلفة في الاقتصاد. ونتيجة لهذا التطور اكتسب أحد البنوك التجارية في الاقتصاد وأهمية خاص، من بين جميع البنوك العاملة، وأصبح يقوم تدريجياً بمهام محدودة، وتزداد وظائف واحدة بعد الأخرى، جعلته يمثل نقطة المركز في مجموعة البنوك التجارية وفي النظام المصرفي بالمعنى الواسع لهذه الكلمة، في الاقتصاد القومي، وهكذا أصبح لكل دولة، بنك مركزي واحد، وحوله عدد كبير أو صغير من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة.

ولم يعرف اصطلاح البنك المركزي أو الوطني، إذ كان يسمى باسم الدولة القائم فيها مثل البنك الفرنسي، ولا تزال بعض الدول تسمى البنك المركزي فيها باسمه القديم، عندما كان بنكاً تجارياً، أما في مصر ينطلق عليه البنك المركزي المصري.

وظائف البنك المركزي:

لقد خضع البنك المركزي في تحديد وظائف ومسئولياته وتحديد سلطانه ووسائله لتطور تدريجي في التاريخ النقدي في مختلف الدول، لا يمكن تفسيره بمعزل عن التطور الفكري والاقتصادي الممتد عبر فترة طويلة من الزمن، ولذلك فمن غير الممكن أن يتحقق تماثل تام بين البنوك المركزية، ومع ذلك فإن ثمة اتجاهات عامة تسيطر على وظائف البنوك المركزية في مختلف الدول تتلاءم مع النظام الاقتصادي ومرحلة التطور التي يمر بها الاقتصاد القومي.

وسنذكر فيما يلي أهم الوظائف الأساسية التي تزاولها البنوك المركزية في مختلف الأنظمة الاقتصادية المعاصرة:

أ- البنك المركزي "بنك إصدار البنكنوت":

أحد المهام الأساسية التي تنفرد بها البنوك المركزية هو إصدار الأوراق المالية (البنكنوت) وفي بعض الدول قد تعهد الحكومة إلى أحد البنوك التجارية القيام بتلك المهمة، كما كان الحال في مصر عام ١٩٦٠ عندما منحت الحكومة المصرية البنك الأهلي المصري امتياز إصدار أوراق البنكنوت. وفي كلتا الحالتين فإن القانون هو الذي يحدد طريقة إصدار أوراق البنكنوت، لأن كل جنيه ينساب إلى التداول لابد أن يكون له غطاء أي مقابل لإصدار هذا الجنيه، والتطور التاريخي لإصدار النقود قد بدأ بضرورة وجود غطاء ذهبي كامل، ثم تطور الأمر إلى استخدام النقد الأجنبي القابل للتحويل إلى ذهب، والأوراق التجارية والسندات الحكومية وأذونات الخزانة بجانب الذهب كغطاء للنقد. ومن ثم فإن القانون يحدد للبنك المركزي طرق التغطية عند إصدار أوراق النقد. وهناك ثلاث طرق رئيسية مستخدمة وتضع القيود على حرية إصدار النقد هي:

- وضع حد أقصى لكمية النقد المصدرة دون غطاء ذهبي، على أن يغطى كل إصدار جديد بغطاء ذهبي كامل.
- يحدد القانون حداً أقصى لكمية الإصدار ككل. سواء أكانت مغطاة بذهب أو أي أصول أخرى مثل السندات الحكومية، والأوراق التجارية، والنقد الأجنبي.
- تحديد نسبة محددة بين كمية الإصدار من النقد وبين الغطاء الذهبي. بمعنى أن يحدد القانون نسبة الغطاء الذهبي وجملة البنكنوت المصدرة فقد يحدد القانون ٥٠% من كمية الإصدار لابد من تغطيتها بذهب، أما الباقي فيحدده القانون أيضاً أنواع الأصول المستخدمة.

وإذا تتبعنا تاريخ قواعد إصدار البنكنوت في مصر نجد أنه بدأ عام ١٨٩٨م وقد حدد القانون نسبة ٥٠% من الإصدار، لابد من تغطيتها بالذهب، ثم ألغيت هذه النسبة، ليحدد القانون غطاءً شاملاً مكوناً من ذهب، وعملات أجنبية وأوراق تجارية، وسندات، وأذونات الحكومة.

ب- البنك المركزي "بنك الحكومة":

يقوم البنك المركزي بالاحتفاظ بأرصدة الحكومة النقدية، وتتم جميع مدفوعات الحكومة من مرتبات وأجور ومشتريات من خلال سحب شيكات على البنك المركزي، كذلك يتم إيداع

جميع إيرادات الحكومة من ضرائب وغيرها في البنك المركزي، كما يقدم البنك المركزي قروضاً للحكومة وقت الحاجة سواء أكانت تلك القروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل ويحتفظ البنك المركزي بأرصدة الدولة من الذهب والعملات الأجنبية كما أن الرقابة الحكومية على الصرف وسعر الصرف تتم من خلاله.

ج- البنك المركزي يقوم بالرقابة على الائتمان:

يضاف إلى وظيفة الإصدار التي يقوم بها البنك المركزي، ومن خلالها يستطيع هذا البنك أن يحدد حجم النقود الورقية المتداولة في الاقتصاد القومي، وظيفة هامة أخرى يقوم بها البنك المركزي وهي الرقابة على الائتمان حيث يوجد إلى جانب النقود الورقية المتداولة في المجتمع، نوع آخر من النقود أوسع انتشار وأكبر حجماً في التداول وهي النقود الكتابية أو نقود الودائع التي تقوم المصارف التجارية بخلقها عندما تمنح الائتمان لعملائها. لهذا فإن الرقابة على الائتمان إنما تعني بصفة أساسية، الرقابة على حجم النقود الكتابية، نقود الودائع وذلك منعاً للتضخم أو تجنباً للانكماش.

ويستخدم البنك المركزي في هذا الصدد عدداً من الأساليب والأدوات الفنية المتاحة له، تشكل في مجموعها ما يعرف بوسائل السياسية النقدية، ومن أهم هذه الوسائل والأدوات التي يستخدمها البنك المركزي في الرقابة وتوجيه الائتمان ما يلي:

١- **سياسة سعر الصرف (الخصم):**

تعتبر سياسة الخصم أو ما يطلق عليها المادة من أقدم أساليب السياسة النقدية التي اتبعتها البنوك المركزية للرقابة على الائتمان. ويقصد بسياسة الخصم هو أن يحدد البنك المركزي سعر الفائدة، الذي يتقضاه من المصارف التجارية نظير خصم أو إعادة ما لديها من أوراق مالية كمبيالات وأذونات خزينة أو نظير ما يقدم لها من قروض قصيرة الأجل وسلف مضمونة يمثل هذه الأوراق المالية.

ويستطيع البنك المركزي عن طريق تغيير هذا السعر أن يؤثر في السياسة الائتمانية فإذا ما كان الاقتصاد القومي يمر بمرحلة تضخمية، فإن البنك المركزي يلجأ إلى اتباع سياسة نقدية انكماشية، عن طريق زيادة سعر الخصم وسعر الفائدة مما يزيد من تكلفة حصول البنوك التجارية على المزيد من النقود والائتمان. مما المصارف التجارية إلى زيادة سعر الفائدة على القروض التي تمنحها لعملائها، تزداد تكلفة الاقتراض ويقلل بالتالي رجال الأعمال

على القروض من المصارف التجارية، وينخفض بالتالي حجم الإنفاق الكلي في الاقتصاد، ومن ناحية أخرى فإن رفع سعر الفائدة يشجع على زيادة الودائع الآجلة وودائع الادخار المودعة في المصارف التجارية مما يخفض بالتالي من حجم الإنفاق الكلي ويساهم في تدعيم السياسيات الانكماشية التي تتبعها السلطات النقدية، لعلاج مرحلة التضخم التي يمر بها الاقتصاد. وعلى العكس فإنه عندما يمر الاقتصاد بمرحلة كساد وركود فإن السلطات النقدية تلجأ لاتباع سياسة توسعية، فينخفض البنك المركزي سعر الخصم وسعر الفائدة، مما يقلل من تكلفة حصول البنوك التجارية على مزيد من النقود والائتمان. وينعكس ذلك على البنوك التجارية حيث تلجأ إلى تخفيض سعر الفائدة على القروض التي تمنحها لعملائها، مما يشجع رجال الأعمال والمدخرين لاستثمار مدخراتهم في وجوه النشاط الاقتصادي المختلفة، مما يسهم في انتعاش الاقتصاد القومي والخروج من أزمة الكساد التي يعاني منها. وترجع أهمية سعر الخصم وكذلك سعر الفائدة إلى أن أسعار الفائدة قصيرة الآجل في السوق المالية تتأثر به، وتعتمد عليه في تقلباتها، وأصبحت هذه السياسة في الوقت الحاضر مؤشراً هاماً للمصارف التجارية، يعبر عن اتجاهات السلطات النقدية في تحديدها لسياسة الائتمان.

٢- **عمليات السوق المفتوحة:**

إضافة إلى سياسة الخصم فأن البنك المركزي يستطيع أن يلجأ إلى عمليات السوق المفتوحة أو ما يطلق عليها سياسة السوق المفتوحة للرقابة على الائتمان في الاقتصاد القومي. ويقصد بعمليات السوق المفتوحة أن يقوم البنك ببيع وشراء الأوراق المالية على اختلاف أنواعها، في السوق المالية يهدف التأثير بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد القومي، وقد يمتد تعامل البنك المركزي ليشمل الذهب والعملات الأجنبية، إلى جانب الأوراق المالية، وبهذا تكون هذه السياسية هي إحدى الوسائل الفنية التي يستخدمها البنك المركزي من أجل توسيع الائتمان أو تقليصه، طبقا لما تمليه الحالة للنشاط الاقتصادي للمجتمع.

ففي الأوقات التي ينخفض فيها مستوى النشاط الاقتصادي ووجود الرغبة لدي الدولة في القضاء على الركود والكساد التي تصيب المجتمع، فإن البنك المركزي يتدخل في سوق الأوراق المالية، ويقوم بشراء الأوراق المالية ويدفع قيمتها بموجب شيكات مسحوبة على البنك المركزي وسوف يودع البائعون إن لم يكونوا بنوك تجارية هذه الشيكات لدي البنوك التجارية

التي يتعاملون معها، وهو ما يؤدي زيادة الودائع وبالتالي زيادة الاحتياطات النقدية، التي تمكن البنوك التجارية من التوسع في منح الائتمان، بمقدار يزيد بعدة أضعاف مقدار الزيادة في احتياطاتها النقدية، مما يزيد من حجم القوة الشرائية في الاقتصاد القومي، يضاف إلى ذلك أن زيادة كمية النقود المتاحة لدى الأفراد تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وهو ما يؤدي إلى زيادة التشغيل والإنتاج، مما يخلق حالة من الرواج والازدهار.

وعلى العكس من ذلك فإذا ما سادت حالة من التضخم وارتفاع الأسعار في الاقتصاد القومي، وترغب السلطات النقدية في الحد من الزيادة في الإنفاق الكلي وتخفيض الطلب الفعلي الذي يشهده المجتمع، فإن البنك المركزي يتدخل في سوق الأوراق المالية ويقوم ببيع الأوراق المالية مقابل حصوله على شيكات مسحوبة على البنوك التجارية ويمكن للبنك المركزي أن يحصل على قيمة هذه الشيكات من ودائع البنوك التجارية المودعة لديه وتقل الودائع وتقل الاحتياطات النقدية، وهو ما يؤدي إلى تقليل ائتمان البنوك التجارية بعدة أضعاف مقدار النقص الحاصل في احتياطاتها النقدية، مما تضطر البنوك التجارية كذلك إلى عدم تجديد القروض الممنوحة للعملاء، وبالتالي تخفيض القوة الشرائية في الاقتصاد القومي.

٣- سياسة تعديل نسبة الاحتياطي النقدي القانوني:

لقد كان الهدف من استحداث نسبة الاحتياطي في العشرينات من القرن الماضي هو ضمان سيولة. البنوك التجارية، وحماية المودعين، أما اليوم فقد اتخذت البنوك المركزية نسبة الاحتياطي القانوني أداه للرقابة على الائتمان وعلى قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان. فقد أعطى القانون الحق للبنك المركزي أن يحدد نسبة الاحتياطي القانوني التي يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بها لديه. وبذلك فإن البنك المركزي يستطيع أن يؤثر في حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية لعملائها ويؤثر بالتالي في حجم النقود الكتابية أو نقود الودائع في الاقتصاد القومي من خلال تدخله لتغيير نسبة الاحتياطي النقدي التي تلتزم المصارف التجارية بالمحافظة عليها فإذا ما أرد البنك المركزي اتباع سياسة توسيعه فإنه يعمد إلى تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني مثلا من ٢٥% إلى ٢٠% وهذا ما يزيد من إمكانيات البنوك التجارية على خلق نقود الوادئع والتوسع في منح الائتمان، وينتقل الاقتصاد القومي من حالة الكساد إلى حالة الانتعاش وعلى العكس من ذلك فإذا ما أراد البنك المركزي اتباع سياسة

انكماشية فإنه يعمد إلى زيادة نسبة الاحتياطي القانوني من ٢٠% إلى ٢٥% مثلاُ، وتنخفض امكانيات البنوك المركزية على خلق النقود الكاتبية، وتلجأ إلى سياسة تقييد الائتمان، ويعود الاقتصاد إلى حالة الاستقرار التى كانت سائدة قبل ظهور التضخم وارتفا الأسعار.

د- البنك المركزي "بنك البنوك"

يقوم البنك المركزي بدور مشابه لما تقوم به البنوك التجارية بالنسبة للأفراد. فتوده البنوك لديه جزءاً أو نسبة معينة من احتياطياتها النقدية، وكما تقوم البنوك التجارية بخصم الأوراق التجارية ويقوم البنك المركزي بإعادة خصم الأوراق التجارية المقدمة من البنوك التجارية وإذا كانت البنوك التجارية تقوم بتقديم القروض إلى عملائها، فإن البنك المركزي يقدم أيضاً القروض إلى البنوك ويعتبر من الوظائف الأساسية للبنك المركزي تقديم القروض إلى البنوك التجارية عند الحاجة حتى لا تهتز الثقة في الجهاز المصرفي من جهة، وتدعيم ثقة الأفراد في النظام بأكمله من جهة أخرى.

التضخم Inflation

التضخم هو عبارة عن موجة واضحة من الغلاء، وارتفاع متواصل للمستوى العام للأسعار، وتدهور مستمر في القوة الشرائية للنقود، ويقصد بالمستوى العام للأسعار متوسط أسعار جميع السلع والخدمات، وذلك بالمقارنة بمتوسط أسعار هذه السلع في سنة معينة يطلق عليها سنة الأساس، حتى ندرك مدى الصعوبة في تفسير ارتفاع الأسعار والوقوف على الجوانب الجوهرية فيها، تخيل إنك اليوم ذهبت إلى تاجر اللحم الذي تتعامل معه، فإذا بك تجد أن كيلو اللحم قد زاد جنيهين عن الأمس فإنك تتهم هذا التاجر بالجشع لأنه لا يكف عن رفع الأسعار بشكل متتالٍ، وقد يدفعك عدم الرضا عن هذا لتسأله عن السر في ارتفاع الأسعار اليوم عن الأمس، وقد يجيبك التاجر معللاً ذلك، بأن السبب يعود إلى تاجر الجملة الذي يتعامل معه قد رفع السعر الذي يورد له به، وبالتالي فإن تاجر اللحوم الذي تشتري منه لا ذنب له، وإذا ذهبت إلى تاجر الجملة تسأله عن الدافع أو السبب الذي جعله يرفع الأسعار، فربما يجيبك بأن ذلك يعود إلى ارتفاع تكاليف الأعلاف، وعلى ذلك فإن لم يرفع تاجر الجملة أسعار مبيعاته لتاجر التجزئة فربما يحقق خسارة، وقد يدفعك إصرارك إلى معرفة السبب في هذا الارتفاع المستمر في زيادة أسعار الأعلاف فتذهب إلى أصحاب مصانع

الأعلاف لتسألهم عن السبب في زيادة أسعار الأعلاف، وهنا يرد عليك بأن السبب في ذلك يعود إلى ارتفاع أسعار الذرة الصفراء التي تحتاجها صناعة الأعلاف، وقد يضيف حقيقة أخرى وهي ارتفاع أسعار ماكينات وقطع غيار صناعة الأعلاف، وكذلك الطاقة المستخدمة وعند هذا الحد ربما يدفعك الفضول والإصرار على معرفة الحقيقة وأن تذهب إلى تجار الذرة الصفراء وماكينات وقطع الغيار الخاصة بصناعة الأعلاف لتسألهم عن السبب في ارتفاع الأسعار التي يبيعون بها لأصحاب مصانع الأعلاف، وهنا قد يجيبك بأن السبب يعود إلى ارتفاع سعر الدولار، بعد أن كان يحصل على الدولار الواحد الذي يلزمه لشراء قطع الغيار من الخارج بثلاثة جنيهات وأربعين قرشاً أو نحو ذلك، أصبح يشتري الدولار بستة جنيهات أو أكثر، وربما يضيف إليك حقيقة أخرى وهي أن أسعار الذرة الصفراء وقطع الغيار قد ارتفعت أصلاً في الدول التي يستورد منها، ولا شك أن محاولة البحث عن السبب وراء ارتفاع الأسعار سوف تجد في النهاية أننا ندور في حلقة مفرغة تتكون من عدة عوامل وأن كل عامل في هذه الحلقة هو سبب ونتيجة في نفس الوقت لأن كل فرد ألقى بالمسئولية على غيره، أين الحقيقة إذاً وراء ارتفاع الأسعار، ومن المسئول عنها، هل هو التاجر الذي تتعامل معه، أم تاجر الجملة، أم أصحاب مصانع الأعلاف، أم تجار الذرة، أم تجار قطع الغيار، أم السلطات المسئولة عن وضع السياسات النقدية (البنك المركزي) التي غيرت سعر صرف الدولار، أم ارتفاع أسعار الواردات، وأن كان هؤلاء جميعاً يتواجدون داخل الحلقة المفرغة لارتفاع الأسعار فكيف يمكن إذا التعرف على الأسباب الجوهرية لهذه الظاهرة في ظل هذا التسبب الدائري، ثم هل التضخم يتمثل في حلقة مفرغة بحيث يصعب على المرء التعرف على أهم حلقاتها، وبالتالي تصبح مشكلة غير قابلة للحل، وهذا ما يتضح في تباين وجهات نظر المدارس والنظريات المختلفة التي تصدت لتفسير ظاهرة التضخم، فهناك تلك النظرية التي رأت أن التضخم إنما ينشأ نتيجة لارتفاع التكاليف (وهو ما يمثل وجهة نظر تاجر الجملة) وهناك تلك النظرية التي نادت بأن السبب في التضخم هو زيادة الطلب عن العرض، وهناك من يعتبر أن التضخم يعود إلى إفراط السلطات النقدية في إصدار النقود دون أن تتناسب هذه الكمية مع حجم السلع والخدمات المتاحة، وهناك من يرى أن السبب في ارتفاع الأسعار يعود إلى التضخم المستورد أي ارتفاع تكاليف الواردات.

أنواع التضخم:

هناك منظوران للتميز بين أنواع التضخم:

الأول: باعتباره التغير في المستوى العام للأسعار.

الثاني: باعتباره هو سبب التغير في الأسعار.

وفقاً للمنظور الأول: ينقسم التضخم وفقاً لهذا التطور إلى:

<u>التضخم السريع أو الجامح:</u>

في ظل هذا النوع من أنواع التضخم يتعرض الاقتصاد القومي إلى موجات سريعة ومستمرة من الارتفاع الحاد في المستوى العام للأسعار، الذي يعقبه ارتفاع الأجور والنفقات، الذي يعقبه ارتفاع آخر في الأسعار، وعندما يبلغ التضخم السريع صورة خطيرة يتزايد الارتفاع شهراً بعد شهر ثم أسبوعاً بعد أسبوع ثم يوماً بعد يوم، وقد تتزايد الأسعار في نهاية الأمر ساعة بعد ساعة، وبذلك يبلغ الارتفاع في مستوى الأسعار أرقاماً فلكية، وبطبيعة الحال فإن المخرج الوحيد من مثل هذا التضخم هو تغير العملة ذاتها، والواقع أن الوحدة النقدية تظل تفقد خلال التضخم من قيمتها حتى ينتهي بها الأمر إلى فقدان كل قيمة لها وهكذا لا يكون هناك مفراً من استبدال عمله جديدة، والظاهرة الأساسية في التضخم السريع هو الهروب من النقود التي تكف عن القيام بوظائفها كمخزن للقيمة وتصبح مجرد وسيط في المبادلات، ويرجع السبب في هذا الهروب إلى حالة التوقعات فيما يتعلق بالأسعار في المستقبل، فعندما يتوقع الأفراد استمرار الارتفاع في الأسعار والتدهور في قيمة النقود فإنهم يهرعون إلى إنفاقها حالماً تقع في أيديهم ويشترون بها كل شيء يمكنهم شراؤه حتى ولو لم يكونوا في حاجة إليه في الحال بدلاً من الانتظار والشراء عندما يحين وقت الحاجة إلى الشيء هذا في جانب الطلب، أما في جانب العرض فإن المنتجين الذين يتوقعون ارتفاعاً مستقبلاً في الأسعار، فإنهم يحجزون كل ما يمكنهم حجزه من سلعهم، وينتجون من أجل التخزين أكثر مما ينتجون من أجل التصريف، وهكذا تتسع الفجوة بين حجم الطلب على المنتجات والحجم المعروض منها.

<u>التضخم البطيء أو الزاحف:</u>

وفقاً لهذا النوع من التضخم يتزايد معدل التغير في الأسعار ببطء شديد غير ملموس، فترتفع أسعار السلع والخدمات تدريجياً وبمعدلات منخفضة، وعادة ما ينشأ هذا النوع من

التضخم في أعقاب خروج النشاط الاقتصادي من مرحلة الكساد، وتتزايد الأسعار كلما اتجه النشاط الاقتصادي إلى الانتقال لمرحلة الرواج.

التضخم المكبوت أو المقيد:

ويتمثل هذا النوع من التضخم بأنه لا يصاحبه ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، ويرجع ذلك إلى اتخاذ الحكومات مجموعة من الإجراءات التي تمنع ظهور الارتفاع في أسعار السلع والخدمات، مثل فرض الأسعار الإلزامية على عمليات الشراء والبيع، وتجميد مستويات الأجور، والإشراف على بيع السلع بأسعار تقل عن أسعار السوق، وكذلك منح الإعانات للمشروعات لتغطية جزء من نفقات الإنتاج، ورغم عدم تغير المستوى العام للأسعار، فإنه يقال أن هناك تضخماً مكبوتاً، لأنه سوف يتحول إلى تضخم سافر عند توقف الحكومة عن العمل بمثل هذه الإجراءات، والتضخم المكبوت يثير العديد من المشكلات، وأول هذه المشكلات ما يتسبب فيه كبت التضخم من وجود ندرة واضحة في عرض السلع والخدمات، من ناحية أخرى فإن التضخم المكبوت كفيل بمنع الأثمان من ممارسة وظيفتها كموجه لتوزيع الموارد الاقتصادية عند مختلف الاستخدامات الممكنة، إذ تتحدد أسعار بعض السلع عند مستويات منخفضة، كما يمكن أن يتسبب التضخم المكبوت في إضعاف الحافز على العمل والإنتاج، ويرجع السبب في ذلك إلى تجمع دخول نقدية كبيرة لدى الأفراد في الوقت الذي لا يوجد فيه كفاية من السلع يمكن شرائها بواسطة النقود، وبالتالي تزداد المدخرات، وهنا سيفكر بعض الأفراد حتماً في إنه لا جدوى من مواصلة العمل بحماس والحصول على المزيد من النقود التي لا تستطيعون إنفاقها، وإنه طالما قد تجمع قدر يمكنهم من المدخرات كاف لشراء كل ما يمكنهم شراؤه لمدة طويلة قادمة فلا بأس من أن يستريحون ولا داعي لتعب العمل وإرهاقه على الأقل لفترة مؤقتة.

وفقاً للمنظور الثاني:

من المعروف أن تغير سعر أي سلعة قد يكون ناتجاً عن تغير الطلب عليها أو تغير المعروض منها، كذلك يمكن القول أن التغير في المستوى العام للأسعار قد يكون ناتجاً عن تغير الطلب الكلي للمجتمع أو تغير المعروض الكلي من السلع والخدمات، ويمكن التمييز بين نوعين من التضخم.

تضخم الطلب:

ينشأ هذا النوع نتيجة زيادة الإنفاق الكلي بمعدلات تفوق الكميات المعروضة من السلع والخدمات في المجتمع، لذا يعرف التضخم في هذه الحالة بأنه كمية كبيرة من النقود تقابلها كمية قليلة من السلع والخدمات، ونتيجة لذلك ترتفع الأسعار، كما ينشأ التضخم في الطلب نتيجة تفاؤل رجال الأعمال بالمستقبل فيزيد الطلب على عوامل الإنتاج، فإذا فرض أن هذه العوامل محدودة العرض، فإن أثمان خدماتها سوف ترتفع، وبالتالي يحصل أصحاب عوامل الإنتاج على دخول مرتفعة، الأمر الذي يدفعهم إلى زيادة طلبهم على السلع والخدمات، وفي ظل أن عوامل الإنتاج محدودة وأن أثمان خدماتها مرتفعة، فإن كمية الإنتاج لن تزيد بسبب ارتفاع التكاليف الإنتاجية، وبالتالي فإن كمية الإنتاج لم تزيد أي عرض السلع الاستهلاكية سوف يظل ثابتاً نسبياً، ويترتب على زيادة الطلب عن العرض في هذه الحالة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، وهكذا نجد أن موجة التفاؤل التي سادت في النشاط الاقتصادي أدت إلى زيادة الطلب من جانب رجال الأعمال والمستهلكين، مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع الأسعار، ويحدث هذا النوع من التضخم في الدول النامية عند قيامها بالإنفاق على مشروعات التنمية الاقتصادية التي تستغرق وقتاً طويلاً نسبياً قبل أن تؤتي التنمية ثمارها، في هذه الحالة تقوم الدولة بخلق قوة شرائية إضافية دون أن يقابلها زيادة في الإنتاج.

تضخم العرض:

وينشأ هذا النوع نتيجة التغيرات التلقائية في نفقات المشروعات، وتحدث هذه التغيرات في النفقات نتيجة مطالبة العمالة برفع مستوى الأجور، دون أن يصاحب هذا الارتفاع في الأجور ارتفاع إنتاجهم، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة لثبات الكميات المعروضة، وليس من الضروري أن تؤدي الزيادة في الأجور بصفة عامة إلى زيادة التكاليف، إذا كانت الزيادة في الأجور تقابلها زيادة في الإنتاج، كما أنه ليس من الضروري أن يكون ارتفاع الأجور التي تتسبب في زيادة التكاليف ناشئة عن فائض الطلب، إذ يتحمل أن تكون نتيجة لضغط النقابات العمالية في ارتفاع الأجور.

التضخم الركودي:

منذ السبعينات تم رصد ظاهرة جديدة، نادرة الحدوث، وهي مواجهة المجتمعات الأوربية ارتفاعاً مستمراً في الأسعار مع انخفاض الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي وهو ما يعرف

بالتضخم الركودي، أو بعبارة أخرى حدوث انفصال بين المستوى العام للأسعار وارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي، وقد بدأت هذه الظاهرة مع ارتفاع أسعار البترول في ذلك الوقت، مما ترتب عليه عدم قدرة المشروعات على تقديم نفس القدر من الإنتاج عند نفس المستوى العام للأسعار، إلا إذا انخفضت أسعار عوامل الإنتاج وعلى الأخص الأجور أو ارتفاع إنتاجية العامل، وقد أدى عدم تغير أسعار وإنتاجية عوامل الإنتاج إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، دون أن يصاحب ذلك زيادة في الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي، وبالتالي نشأت ظاهرة التضخم الركودي.

أسباب التضخم:

هناك العديد من الظروف الاقتصادية والسياسية التي تكون عاملاً مشتركاً لظهور التضخم أهمها:

الحروب وبرامج التسليح: حيث أن قيام الدولة بالإنفاق على الحروب وبرامج التسليح فإنها تثبت في الجهاز الاقتصادي قوة شرائية جديدة، لأنها عملت على خلق دخول جديدة لأفراد جدد، هذا بالإضافة إلى الاتجاه إلى برامج التسليح تكون على حساب إنتاج السلع الاستهلاكية مما يعمل على رفع أسعارها الاستهلاكية.

برامج التنمية الاقتصادية: تقوم بعض الدول بإحداث برامج للتنمية الاقتصادية لاستغلال إمكانياتها، مما يتطلب إنفاقاً أوسع، كما أن موارد هذا الإنفاق أما تكون من الائتمان المصرفي ومن القروض التي تعقدها الدولة في سوق النقود وفي سوق المال، وكل إنفاق يولد دخلاً، كل دخل يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، فإذا لم تكن هناك زيادة في الإنتاج تقابل الزيادة في الاستهلاك فإنه لابد وأن يصاحب عملية التنمية مظاهر التضخم.

ارتفاع أسعار المواد الأولية والوسيطة أو المواد الغذائية المستوردة بشكل كبير خاصة في الدول التي تعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد هذه المواد، ويؤدي ارتفاع أسعار المواد الأولية والوسيطة إلى زيادة مباشرة في نفقات إنتاج السلع والخدمات التي تدخل هذه المواد في إنتاجها وبالتالي ارتفاع في مستوى الأسعار.

ما تقوم به المشروعات الاحتكارية من زيادة أرباحها عن طريق زيادة النسبة المئوية التي تضيفها إلى نفقة الإنتاج كربح متوسط لها أو كعائد على استثماراتها، وبالتالي تؤدي الرغبة التلقائية

في زيادة العائد على الاستثمارات في تلك المشروعات إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي زيادة أسعار المنتجات.

زيادة معدلات الأجور: ولما كانت الأجور هي أهم عناصر نفقة الإنتاج فسيؤدي رفع مستوى الأجور إلى زيادة في أسعار المنتجات، وبالتالي زيادة مستوى الأسعار.

آثار التضخم:

تختلف آثار التضخم من طبقة لأخرى ومن فئة اقتصادية إلى أخرى فهو يفيد البعض فائدة كبرى، في نفس الوقت يضر بالبعض الآخر ضرراً بليغاً، ولذلك تختلف ردود الأفعال لأصحاب الأعمال وملاك المشروعات والمزارعين عن رد فعل العمال بصفة عامة والمستهلكين وأصحاب الدخول الثابتة بالنسبة إلى الإجراءات التي تتخذها الدولة ضد التضخم، وفي هذا سوف يتم تناول أثر التضخم على كل الناتج القومي، وإعادة توزيع الدخل، وإعادة توزيع الثروة.

<u>١- أثر التضخم على الناتج القومي:</u>

من المعروف أن ارتفاع نفقات المعيشة نتيجة لانخفاض قيمة النقود وقوتها الشرائية، قد يؤدي إلى اضطرابات عمالية تعطل الإنتاج وكما أن الارتفاع المتواصل للأسعار كفيل بإبقاء أقل المشروعات كفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية، وبالتالي يؤدي التضخم إلى وجود جزء من الموارد الاقتصادية في بعض المشروعات منخفضة الكفاءة الإنتاجية ما يؤثر في النهاية على الناتج القومي الإجمالي.

<u>٢- أثر التضخم على توزيع الدخل القومي:</u>

يؤثر التضخم تأثيراً بالغاً في إعادة توزيع الدخل الحقيقي بين مختلف الفئات الاقتصادية، فيستفيد بعض الأفراد خاصة الذين تتزايد دخولهم بدرجة أكبر من الدرجة التي ترتفع بها الأسعار ونفقات المعيشة. وهم أصحاب المشروعات، حملة الأسهم، والمزارعون، أصحاب المهن الحرة، في نفس الوقت توجد فئات اجتماعية كثيرة يصيبها التضخم بخسارة شديدة في دخولها الحقيقية وهي الفئات التي ترتفع دخولها بمعدلات أقل من الارتفاع في مستوى الأسعار ونفقات المعيشة. ومن بين هؤلاء الذين ينقص التضخم من دخولهم الحقيقية العمال الذين لا يتمكنون من الحصول من أصحاب الأعمال على زيادات متتابعة في الأجور

تتناسب تماماً مع الزيادات في الأسعار ونفقات المعيشة، ومنهم موظفو الدولة، وأصحاب المعاشات.

٣- أثر التضخم في إعادة توزيع الثروة القومية:

يؤثر التضخم تأثيراً كبيراً في إعادة توزيع الثروة القومية بين مختلف الفئات الاجتماعية، فيأخذ من البعض كي يعطي البعض الآخر، أما من يأخذ منهم التضخم فهم الدائنون، وأما من يعطيهم فهم المدينون، ذلك أن ارتفاع الأسعار من شأنه تمكين المدينين من سداد ديونهم بواسطة نقود أقل في قوتها الشرائية كثيراً عن تلك النقود التي سبق أن حصلوا عليها من دائنيهم، وهكذا تنتقل الثروة النقدية من الدائنين إلى المدينين ويدخل في عداد الدائنين البنوك والمستثمرون لأموالهم في شكل سندات وودائع في صناديق التوفير، حيث يتسبب تضاعف مستوى الأسعار في تخفيض ثروات هؤلاء الأشخاص فهم معرضون لأن يتلقوا في مقابل ما سبق أن أقرضوه من أموال نقوداً تقل كثيراً في قيمتها عن تلك التي سبق أن أقرضوها.

علاج التضخم:

هناك عدة طرق لعلاج التضخم أهمها:

تقليص القوة الشرائية بتقييد الاستهلاك.

- تمويل الإنفاق الحكومي عن طريقة زيادة الضرائب المفروضة بدلاً من التمويل بالعجز.
- اتباع سياسة انكماشية وذلك عن طريق تقليل النفقات الحكومية بالقدر الذي لا يؤثر على القطاعات الاقتصادية.
- تأجيل القيام بالمشروعات الجديدة التي لا تضر بخطط التنمية الاقتصادية.
- العمل على رفع كفاءة الاستخدام للموارد الاقتصادية.
- عدم رفع الأجور بنسبة أكبر من زيادة الإنتاجية (تحديد الأجور وفقاً للإنتاجية الحدية).

الباب الخامس

الأرقام القياسية للأسعار Price Index Number

تغير قيمة النقود ومستوى الأسعار من أولى المشكلات التي واجهت المجتمع بعد استخدامه للنقود كوسيط في المبادلات، إلا إنه يجب التفرقة بين نوعين من التغير في الأسعار: أولهما التغير في المستوى النسبي للأسعار وهو ما يعني تغير في سعر سلعة أو خدمة بالنسبة إلى أسعار السلع والخدمات الأخرى، حيث أن هذا النوع من التغير في الأسعار يتوقف على عرض وطلب مختلف السلع والخدمات الفردية والتي من شأنها أن يزداد ثمن سلعة معينة أو ينخفض بالمقارنة بأثمان السلع الأخرى، وهذا الأمر يدفع المجتمع إلى إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية على النحو الذي يتفق مع تفضيلات المستهلكين ورغباتهم في كل وقت من الأوقات، وثانيها التغير في المستوى العام للأسعار والذي يعني تغير أسعار السلع والخدمات الأخرى، حيث أن التغير في المستوى العام للأسعار هو وحده الذي يشير إلى تغير قيمة النقود، وعلى هذا فإنه يتعين لكي نستطيع التعبير عن التغيرات التي تحدث في قيمة النقود حتى يمكن قياس التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار وذلك بواسطة الأرقام القياسية للأسعار.

مفهوم الأرقام القياسية للأسعار:

تعتبر الأرقام القياسية أداة إحصائية لقياس الاختلافات أو التغيرات النسبية في قيم واتجاهات مجموعة من المتغيرات المتشابهة وقد تكون تلك المتغيرات:

١- التغيرات في أسعار المنتجات.

٢- التغيرات في كميات الإنتاج.

٣- التغيرات في الكميات المسوقة.

٤- التغيرات في الكميات المستهلكة من السلع المختلفة.

٥- التغيرات في كمية وأسعار الواردات.

٦- التغير في كمية وأسعار الصادرات.

٧- التغيرات في الدخل القومي.

٨- التغيرات في المخزون.

٩- التغيرات في تكاليف الإنتاج.

١٠- التغيرات في تكاليف المعيشة.

ويمكن عن طريق الأرقام القياسية قياس التغيرات في قيم واتجاهات تلك المتغيرات السابقة بين الأزمنة المختلفة.

أهم أنواع الأرقام القياسية:

١- الأرقام القياسية للأسعار وهي أكثر الأرقام استخداماً وهي تقيس التغير في مستوى الأسعار خلال فترات زمنية معينة، حيث إنه بدراسة الأرقام القياسية للأسعار يمكن معرفة الآتي:

أ- أسباب التغيرات السعرية.

ب- تأثير التغيرات السعرية على اقتصاديات المنطقة.

٢- الأرقام القياسية لمقارنة التغير في كميات الإنتاج أو المبيعات أو المخزون وكذلك الصادرات والواردات وغيرها من المعاملات التي يمكن استخدامها في دراسة التغيرات التاريخية للسلاسل الزمنية واستنتاج الدورات والاتجاه العام أو التغيرات الموسمية.

٣- الأرقام القياسية للتنبؤ وهي تستخدم لتوقع الاتجاهات المستقبلية بناء على ما تم من معاملات.

الاعتبارات التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند حساب الرقم القياسي لمتغير ما:

١- تعريف الغرض المطلوب له عمل الرقم القياسي.

٢- اختبار مجموعة البيانات لتضمنيها في الرقم القياسي.

٣- اختبار مصدر البيانات وطرق جمعها.

٤- اختيار القاعدة المناسبة التي ينسب إليها الرقم القياسي.

٥- اختبار طريقة تجميع البيانات والأوزان المستخدمة للمجموعات المختلفة.

مما سبق يتضح إنه يلزم للقائم بعمل رقم قياسي التأكد من ماهية الظاهرة المراد قياسها بدرجة كبيرة من الوضوح وذلك قبل البدء في تحديد البيانات وتجميعها حتى يمكن تكوين الرقم القياسي المناسب للغرض المناسب، فمثلاً تكوين رقم قياس للتغير في تكاليف الملابس

القطنية بالنسبة لمصانع النسيج تختلف اختلافاً كبيراً عن تكوين رقم قياسي للتغير في تكاليف الملابس القطنية بالنسبة للأفراد.

وبجانب الأرقام القياسية التي تصمم لقياس التغيرات التي تحدث في الإنتاج و الاستهلاك أو أسعار مجموعة من السلع أو الخدمات الخ، توجد مقاييس أخرى تشابه الأرقام القياسية وتقوم بنفس الغرض وهي السعر النسبي، والذي يقيس التغير المئوي في رقم ما (سنة المقارنة) بالنسبة لرقم آخر (سنة الاساس).

استخدامات الأسعار النسبية:

١- تستخدم عند مقارنة أسعار سلعة ما على مدار عدة سنوات، حيث أن الأسعار النسبية تبين التغير المئوي في هذه الأسعار من سنة لأخرى.

٢- الأسعار النسبية تظهر أسعار السلع المختلفة على أساس واحد ممثله كمعدلات مئوية بالنسبة لأسعارها في سنة الأساس، وبالتالي فإنها تعمل على التخلص من أي لبس قد ينشأ عن اختلاف وحدات القياس، فقد يكون إحدى السلع للطن في حين يكون سعر السلعة الأخرى للأردب وبالتالي فإن الأسعار النسبية تظهر أسعار السلع المختلفة على أساس واحد حيث أن جميعها مجردة من وحدات القياس المستخدمة (كيلو . أردب . طن . جنيه . دولار) لوجود وحدة القياس في كل من البسط والمقام، الأمر الذي يشير إلى أن هذه الأرقام لا تتغير قيمتها تبعاً لتغير وحدة القياس.

الأرقام القياسية المركبة:

تقيس الأرقام القياسية المركبة التغيرات التي تحدث في أكثر من سلسلة واحدة من الأرقام، بمعنى إنها تقيس التغيرات التي تظهر في المتوسط لمجموعة من الأرقام، فإذا كانت هذه الأرقام تمثل أسعار سلعة أو خدمة ما يكون الرقم القياسي الناتج مقياساً لأسعار هذه السلعة أو الخدمة، وبالتالي يكون ممثلاً للتغيرات التي تظهر في متوسط الأسعار، وفي العادة يرجح المتوسط في هذه الحالة بإحدى طرق الترجيح.

خطوات حساب الأرقام القياسية:

١- **اختيار السلع:** يعتبر اختبار السلع التي تدخل في حساب أي رقم قياسي للأسعار أولى الخطوات التي يجب إتمامها، فالرقم القياسي للأسعار يجب أن يشمل كل السلع التي تباع

أو تشتري في السوق بوجه عام، حيث تختلف الأرقام القياسية للأسعار فيما بينها تبعاً للسلع الداخلة في حسابها، حيث أن الرقم القياسي يؤدي غرضاً يختلف عن الآخر.

٢- **اختيار سنة الأساس:** بحيث تكون هذه السنة خالية من الأزمات الاقتصادية، بالإضافة إلى إنه لم يتأثر فيها الإنتاج زراعي أو صناعي أو غير ذلك بالعوامل الرئيسية البيئية مثل الأحوال الجوية، كما أن سنة الأساس ليس من الضروري أن تكون سنة سابقة على السنوات الأخرى فقد تكون لاحقه عليها أو واقعة في داخلها، كما إنه ليس من الضروري أن تكون سنة كاملة فقد تكون أقل من ذلك أسبوع أو شهر.

٣- **اختيار الأوزان:** ويقصد بها اختيار الأوزان التي ترجح بها السلع المختارة عند تركيب الرقم القياسي للأسعار المزرعية، نجد مثلاً أن القطن والبامية ضمن السلع المختارة، وبطبيعة الحال فإن تأثير أسعار القطن على دخل المزارعين أكبر من تأثير أسعار البامية، لذا فمن الخطأ أن نحسب متوسطات أسعار السلع كما هي بل لابد من اعتبار أهميتها النسبية، كما أن وحدات قياس السلع تختلف من سلعة لأخرى، فمثلاً نجد أن بعض الأسعار تكون للطن والبعض الأخر يكون للكيلو أو للأردب أو القنطار، وعدم التميز بين هذه الأسعار ينتج عنه إعطاء أهمية كبرى أو صغرى لبعض السلع التي لا تستحقها، ولذا يكون ترجيح أسعار السلع المختلفة بأوزان مناسبة تعكس الأهمية النسبية لكل منها.

الأرقام القياسية البسيطة والأرقام المرجحة:

١- **<u>الرقم القياسي أو السعر النسبي</u>:**

ويعرف على إنه معدل التغير المئوي في رقم ما (سنة المقارنة) بالنسبة لرقم آخر مأخوذ (كسنة أساس).

$$\text{(الرقم القياسي أو السعر النسبي)} = \frac{\text{أسعار سنة المقارنة}}{\text{أسعار سنة الأساس}}$$

مثال: يبين الجدول التالي السعر المزرعي للطن من أحد المحاصيل خلال عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٣ والمطلوب حساب الرقم القياسي للمناسيب باعتبار أن عام ١٩٩٧ = ١٠٠

البيان / السنوات	السعر المزرعي جنيه/ الطن
١٩٩٧	٤٧٣.٤
١٩٩٨	٤٩٨.٢
١٩٩٩	٥٢٦.٨
٢٠٠٠	٥٢٨,٩
٢٠٠١	٥٣٤.٥
٢٠٠٢	٥٦٠
٢٠٠٣	٦٤٠.٣٤

الحل:

البيان / السنوات	السعر المزرعي	الرقم القياسي
١٩٩٧	٤٧٣.٤	١٠٠
١٩٩٨	٤٩٨.٢	١٠٥.٢
١٩٩٩	٥٢٦.٨	١١١.٣
٢٠٠٠	٥٢٨,٩	١١١.٧
٢٠٠١	٥٣٤.٥	١١٢.٩
٢٠٠٢	٥٦٠	١١٨.٣
٢٠٠٣	٦٤٠.٣٤	١٣٥.٣

مما سبق يتضح أن السعر المزرعي لسعر الطن من هذا المحصول في عام ٢٠٠٣ (سنة المقارنة) قد ارتفع بنسبة ٣٥.٣% عن سعره في سنة الأساس عام ١٩٩٧، وهو = ١٠٠ وهو الذي نقارن به سلسلة أسعار السلعة، وأن أي زيادة أو نقص مقدارها وحدة واحدة في السعر النسبي لأي سنة لاحقة لسنة تمثل ١% بالزيادة أو النقص عن السعر الأصلي..

٢- الرقم القياسي التجميعي البسيط للأسعار:

يمكن حساب الرقم القياسي التجميعي البسيط عن طريق جمع أسعار السلع في سنة المقارنة وقسمتها على أسعار السلع في سنة الأساس وضرب الناتج في مائة:

$$\text{الرقم القياسي التجميعي البسيط للأسعار} = \frac{\text{مجـ س}_{١}}{\text{مجـ س}_{٠}} \times ١٠٠$$

حيث أن:

مجـ س١ = مجموع أسعار السلع في سنة المقارنة.

مجـ س٠ = مجموع أسعار في سنة الأساس.

مثـال: لجدول التـالي يوضـح الأسـعار المزرعيـة لـبعض المحاصـيل الزراعيـة عـامي ١٩٩٧، ٢٠٠٣، والمطلوب حساب الرقم القياسي التجميعي البسيط.

الأسعار / المحصول	السعر المزرعي عام ١٩٩٧	السعر المزرعي عام ٢٠٠٣
المحصول الأول	٤٧٣.٤	٦٤٠
المحصول الثاني	٣٠٠	٧٠٢.٦
المحصول الثاني	٤٢٦.٨	٥٣٧.١
مجـ	**١٢٠٠.٢**	**١٨٧٩.٧**

$$\text{الرقم القياسي التجميعي البسيط} = \frac{١٨٧٩.٧}{١٢٠٠.٢} \times ١٠٠ = ١٥٦.٦\%$$

ويشير الرقم القياسي الناتج إلى أن أسعار المحاصيل الأول والثاني والثالث قد اتجهت نحو الزيادة بمقدار ٥٧% عام ٢٠٠٣ بالمقارنة بعام ١٩٩٧.

الرقم القياسي التجميعي المرجح:

نظراً لأن الأرقام القياسية السابقة لا تأخذ في الحسبان الأهمية النسبية للسلع المختلفة، وذلك لأن السلع تأخذ أوزاناً متساوية، فإن هذه الطريقة تستخدم الأوزان المناسبة في ترجيح سعر كل سلعة وبذلك تظهر الأهمية النسبية للسلع الداخلة في تركيب الرقم القياسي، وفي الغالب تستخدم الكميات المنتجة أو المباعة أو المشتراة كأوزان لترجيح أسعار السلع عند حساب الأرقام القياسية لأسعار الإنتاج أو البيع أو الشراء، والكميات المستخدمة كأوزان أما تكون كميات سنة الأساس أو كميات سنة المقارنة، كما تستخدم أسعار السلع كأوزان لترجيح الكميات المختلفة من السلع، وهذه الأسعار أما تكون أسعار سنة الأساس أو أسعار سنة المقارنة.

١- الرقم القياسي التجميعي بكميات سنة الأساس (رقم لاسبير) Laspeyeyres

$$= \frac{\text{مجـ س}_1\ \text{ك}_0}{\text{مجـ س}_0\ \text{ك}_0}$$

حيث ترمز ك٠ إلى كميات سنة الاساس، وس١ إلى سعر سنة المقارنة، وس٠ إلى سعر سنة الأساس.

٢- الرقم القياسي التجميعي المرجح بكميات سنة المقارنة (رقم باش) Paashe .

$$= \frac{\text{مجـ س}_1\ \text{ك}_1}{\text{مجـ س}_0\ \text{ك}_1}$$

حيث ك_1 = كميات سنة المقارنة.

مثال: الجدول التالي يوضح الكميات المنتجة من المحصول الأول والثاني، الثالث مليون طن، والأسعار المزرعية بالجنية للطن عامي ١٩٩٧، ٢٠٠٣ والمطلوب حساب الرقم القياسي التجميعي المرجح.

البيان	١٩٩٧		٢٠٠٣		ك٠+ك١
	س٠	ك٠	س١	ك١	
المحصول الأول	٤٧٣.٤	٤.٣	٦٤٠	٥.٧	١٠
المحصول الثاني	٣٠٠	٣.٢	٧٠٢.٦	٤.٩	٨.١
المحصول الثالث	٤٢٦.٨	٤.٨	٥٣٧.١	٥.٢	١٠

الحل:

$س_1ك_0$	$س_0ك_0$	$س_1ك_1$	$س_0ك_1$
٢٧٥٢	٢٠٣٦	٣٦٤٨	٢٦٩٨
٢٢٤٨	٩٦٠	٣٤٤٣	١٤٧٠
٢٥٧٨	٢٠٤٩	٢٧٩٣	٢٢١٩
مجـ ٧٥٧٨	٥٠٤٥	٩٨٨٤	٦٣٨٧

١- الرقم القياسي التجميعي المرجح بكميات سنة الأساس (لاسبير):

$$= \frac{٧٥٧٨}{٥٠٤٥} \quad ١٥٠.٢\%$$

٢- الرقم القياسي التجميعي المرجح بكميات سنه المقارنه (باشي):

$$= \frac{٩٨٨٤}{٦٣٨٧} \quad ١٥٤.٧٥\%$$

ويلاحظ أن رقم باشي أكبر من رقم لاسبير.

٣- رقم مارشال أودجوورث

للتخلص من التحيز إلى أعلى أو إلى أسفل الناتج عن استخدام كميات سنة الأساس أو كميات سنة المقارنة للترجيح في كل من الرقمين السابقين لجأ مارشال أودجوورث في أبحاثهما المشتركة إلى استخدام متوسط الكميات المنتجة أو المستهلكة لسنتي الأساس والمقارنة لترجيح أسعار السلع الداخلة في تركيب الرقم القياسي للأسعار.

رقم مارشال أودجوورث =

$$\frac{مجـ\ س_1\ (ك_0 + ك_1)}{مجـ\ س(ك_0 + ك_1)}$$

مثال:

باستخدام بيانات المثال السابق أوجد رقم مارشال:

$س_1$ (ك٠ + ك١)	$س_0$ (ك٠ + ك١)
٦٤٠٠	٤٧٣٤
٥٦٩١.١	٢٤٣٠
٥٣٧١	٤٢٦٨
مجـ ١٧٤٦٢.١	١١٤٣٢

$$\text{رقم مارشال} = \frac{١٧٤٦٢.١}{١١٤٣٢} = ١٥٢.٧\%$$

مما سبق يتبين أن استخدام متوسط الكميات المنتجة أو المستهلكة في سنتي الأساس والمقارنة للترجيح في رقم مارشال أو جوورث قد أدى إلى التخلص من الميل إلى التحيز الموجود في رقمي لاسبير وباشي إلا إنه يعاب عليه عدم دقة الرقم القياسي الناتج.

٤- رقم فيشر:

وهو عبارة عن الوسط الهندسي لرقمي لاسبير وباشي ويحسب باستخدام

$$١٠٠ \sqrt{\frac{\text{مجـ } س_1 ك_0}{\text{مجـ } س_0 ك_0} \times \frac{\text{مجـ } س_1 ك_1}{\text{مجـ } س_0 ك_1}}$$

$$١٠٠ \sqrt{١٥٠.٢ \times ١٥٤.٧٥}$$

$$١٠٠ \sqrt{٢٣٢٤٣.٤٥}$$

$$١٠٠ \sqrt{١٥٢.٤٦} = ١٥٢\%$$

الباب السادس
الدورات الاقتصادية

من المعروف أن القوة الشرائية للوحدة النقدية عرضه للتقلبات ارتفاعاً وهبوطاً، وترجع هذه التقلبات إلى الحركات التي تقترن عادة بالدورة الاقتصادية، وهي حركات خاصة باتساع وانكماش النشاط الاقتصادي على فترات متكررة تؤدي إلى حدوث الرواج والكساد، إلا أن الآثار الناجمة عنها تتفاوت من قطاع لآخر، ولكن هناك خاصية عامة لتلك التقلبات وهي تعرض الاقتصاد القومي لفترات قد تطول أو قد تقصر يزداد فيها الناتج القومي، والاستهلاك، والادخار، ومستوى العمالة، والإنفاق الكلي، وأرباح المشروعات، ومستويات الأجور، حيث ما من تغير اقتصادي في عنصر واحد من عناصر الاقتصاد إلا ويؤثر تأثيراً كبيراً أو صغيراً في بقية تلك العناصر، ويرجع ذلك إلى ارتباط كافة نواحي الحياة الاقتصادية، بحيث يتوقف كل منها على الآخر ويتأثر به ويؤثر فيه الأمر الذي يشير إلى ضرورة دراسة المتغيرات الاقتصادية المرتبطة التي تشمل الجوانب المتعددة والعناصر الكمية المختلفة في النظام الاقتصادي، وبالتعبير عن السلاسل الزمنية يتضح تغير العناصر الكمية المختلفة خلال فترة السلسلة الزمنية، وهذه التغيرات تمثل حركات شبيهة بالموجات أي أنها ترتفع وتزيد في بعض الفترات، ثم يعقب ذلك انخفاض ونقصان، وهناك العديد من الحركات أهمها:

١- التغيرات العارضة Erratic variations

ويقصد بها التغيرات التي تحدثها بعض الأسباب العارضة التي لا تدخل في طبيعتها في النظام الاقتصادي، كما لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها قبل حدوثها مثل الحروب والاكتشافات الجديدة (الذهب والبترول) والكوارث الطبيعية فنجد مثلاً إنه عند حدوث حرب مع أي دولة تزداد مصروفاتها ويزداد الإنتاج والتشغيل والطلب الكلي، وترتفع الأسعار، وبعد انتهاء الحرب ينقص الطلب الحكومي على السلع، ثم ينخفض الإنتاج والتشغيل والطلب الكلي بصفة عامة، وبالتالي تنخفض الأسعار، لا يمكن إغفال التغيرات العارضة إذ إنها قد تترك أثراً عميقاً في الحياة الاقتصادية.

٢- التغيرات الموسمية أو الفصلية Seasonal variations

وهي عبارة عن التغيرات التي تحدث في مواسم أو في فصول محددة، ويرجع حدوث هذا النوع من التغيرات إلى توزيع الوقائع غير الاقتصادية توزيعاً غير متساوٍ على مدار السنة، طبقاً لاتفاقات معينة مثل العقود أو العادات، فمثلاً دفع الأجور والمرتبات قد يكون شهرياً أو كل أسبوعين، وبالتالي يؤثر ذلك على الطلب على السلع، بالإضافة إلى أن تسديد القروض قد يكون كل ثلاثة شهور أو ست شهور أو كل سنة، مما يترتب على هذه الأجور تغير حجم التداول النقدي، كما أن الأعياد والاحتفالات الموسمية لها أثر كبير على حركة البيع والتشغيل في السلع التي تطلب لهذه المناسبات، كما أن للظروف الجوية أثر واضح على هذه التغيرات، فمثلاً يزداد استهلاك المثلجات صيفاً، واستهلاك الطاقة والوقود شتاءً.

٣- التغيرات الدورية Cyclical variations

وهي حركة تشبه الموجات تخضع لها كل مظاهر النشاط الاقتصادي، وتتكون من فترات مختلفة الطول ذات اتجاه ارتفاعي تتلوها فترات ذات اتجاه انخفاضي متكرر وتتكرر بنفس الترتيب. وهناك العديد من الدورات الاقتصادية أهمها:

أ- دورة كوندار اتيف Kondratiev Cycle:

وقد اكتسبت أسمها من العالم الروسي كوندراتيف وطورها فيما بعد جوزيف شومبيتر، وقد اشار كلاهما إلى أنها دورة أكثر طولاً من الناحية الزمنية وتستغرق ما بين خمسين إلى ستين سنة، وتتميز تلك الدورة في الفترة الارتفاعية بارتفاع أسعار الجملة، وكذلك سعر الفائدة، والأجور، وتزايد التجارة الدولية، أما الفترة الانخفاضية فتتميز بانخفاض أسعار الجملة، وسعر الفائدة والأجور، بالإضافة إلى انخفاض التجارة الدولية.

وقد أرجع شومبيتر حدوث هذه الدورات إلى الاختراعات الضخمة التي تخلق فرصاً كبيرة للاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي يزداد الإنتاج، مما يدفع الاقتصاد كله في حركة ارتفاعية.

ب- دورة كوزنتس Kuznets Cycle:

وقد اكتسب اسمها من العالم الاقتصادي الشهير سيمون كوزنتس الذي اكتشفها من متابعته لواقع الظروف الاقتصادية في أوربا والولايات المتحدة خلال ثلاثينات القرن الماضي

والقرن العشرين، وأرجع حدوثها إلى تقلب النشاط الاقتصادي في قطاع التشييد والبناء والصناعات المرتبطة به، ويستغرق زمن هذه الدورة ما بين خمسة عشر إلى خمسة وعشرين عاماً.

ج- دورة المخزون:

تعتبر دورة المخزون أقل الدورات طولاً، حيث أنها تستغرق فترة زمنية تقدر ما بين سنتين وأربع سنوات، ويرجع حدوثها إلى تغير (زيادة وانخفاض) الاستثمار في المخزون السلعي، وهذه التغيرات في هذا النوع من الاستثمارات يتولد عنها تقلبات في مستوى الدخل القومي.

أسباب ظهور الدورات الاقتصادية:

ويُرجع الاقتصاديون ظهور الدورات الاقتصادية إلى مما يلي:

١- **تقلبات الإنفاق الاستثماري على السلع الرأسمالية:** مثل الاكتشافات العلمية، والنمو السكاني واكتشاف الموارد الجديدة والتغيرات التي تطرأ على الأساليب الإنتاجية.

مما سبق يمكن القول إنه سوف يترتب على تقلبات الإنفاق الاستثماري وتقلبات في مستوى الدخل القومي، وبالتالي في مستوى العمالة حيث نجد أن أفراد المجتمع الذين يوظفون مواردهم في الاستثمار سوف ينفقون جزءاً من دخولهم على سلع الاستهلاك، الأمر الذي يعني زيادة مبيعات السلع الاستهلاكية، مما يدفع رجال الأعمال على إقبالهم على برامج الاستثمار لكن لابد أن يستمر الاستهلاك في الزيادة من أجل أن يحتفظ الاستثمار بالمستوى الذي استقر عنده، وعندما تتوقف الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي سيتناقص صافي الاستثمار من ذلك نتبين إننا مقبلون على الكساد، نتيجة لتوقف الإنفاق الاستهلاكي عن النمو بمعدل سريع، ويترتب على هذا تناقص إنتاج الصناعات القائمة وتناقص في دخول الأفراد (تفشي البطالة) مما يؤدي بالتالي إلى تناقص الإنفاق الاستهلاكي، مما يترتب عليه تناقص مستويات دخول وانخفاض معدلات البطالة.

٢- **التوزيع العمري للسلع الرأسمالية:**

من المعروف أن الآلات والمعدات الرأسمالية يحدث لها نقص في قيمتها نتيجة الاستخدام، وبالتالي يجب أن يؤخذ في الاعتبار إحلال آلات جديدة محل الآلات القديمة وفقاً

للعمر الافتراضي حتى يمكن المحافظة على مستويات الإنتاج، فإذا فرضنا أن زاد الطلب على الآلات فإن هذا يقتضي زيادة الإنتاج منها، أما إذا حدث العكس ونقص الطلب على الآلات فإن هذا يقتضي التوقف عن إنتاجها مؤقتاً وينعكس أثر ذلك عند استبدال الآلات، وسيتضاعف أثر ذلك إذا ما انتقل من صناعة الآلات إلى بقية الصناعات التي تساهم في إنتاج تلك الآلات.

٣- **التغيرات في الإنتاج الزراعي:** يتميز الإنتاج الزراعي بإنه إنتاج موسمي، فإذا ما حدث وزاد الطلب في سنة من السنوات على محصول معين، فسوف ترتفع أسعاره، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج في العام التالي، وإذا زاد الإنتاج عن الحجم المطلوب يؤدي ذلك إلى انهيار الأسعار، وتكرار هذه العملية أو انتقالها من محصول لآخر أو من الزراعة إلى الصناعة سيؤدي إلى تغيرات كبيرة في حجم الإنتاج والأسعار قد تأخذ شكل التموجات المنتظمة.

٤- **التقدم الاقتصادي:**

أشار شومبيتر إلى أن النمو الاقتصادي هو نتيجة نشاط المنظمين والمجدين الذين يتمتعون بقدرات واسعة على رؤية الأرباح المتوقعة من استخدام وسائل الإنتاج الجديدة والأشكال الجديدة في التنظيم والإدارة، وقد قرر شومبيتر بأن الدورة الاقتصادية هي نتيجة حتمية لعمليات التجديد والابتكار مما يؤدي إلى ظهور الاستثمار في شكل أو موجات إلا أن الموجات الكبيرة من الطلب الاستثماري ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات التقنية مثل السكك الحديدية والكهرباء والسيارات والحاسب الآلي، حيث أن هذه الاختراعات هي السبب في ظهور كثير من الاستثمارات سواء في الصناعات المتصلة بها مباشرة أو في الصناعات المكملة، وقد تؤدي هذه الموجات من الاستثمار إلى ظهور الرواج لأنها تستخدم طرقاً في الإنتاج أكثر كثافة لرأس المال مقارنة بتلك التي تقادمت واختفت.

٥- **الاستثمار وسعر الفائدة:**

عادة ما يصاحب فترات الكساد في النشاط الاقتصادي انخفاضاً في طلب المشروعات على الاقتراض، مما يترتب عليه ظهور فائض في عرض النقود، مما يترتب عليه انخفاض أسعار الفائدة، مما يدفع المشروعات الاستثمارية إلى التوسع في الاقتراض والاستثمار، مما

يعني بداية الانتعاش في الاقتصاد، وعندما يصل الاقتصاد إلى قمة الرواج، يزداد طلب المشروعات على الاقتراض، مما يؤدي إلى رفع سعر لفائدة، الأمر الذي يجعل الاقتراض أكثر صعوبة وأعلى تكلفة، وبالتالي تبدأ المشروعات في تخفيض إقراضها، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، ونتيجة لذلك يتجه النشاط الاقتصادي إلى التدهور، الأمر الذي يشير إلى أن النظام النقدي أداة مساعدة على الاستقرار.

تعريف الدورة الاقتصادية:

يطلق اصطلاح الدورة الاقتصادية على تلك التقلبات التي تنتاب العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية وثيقة الصلة بمستوى رفاهية الاقتصاد، وقد عرف ميتشل Mitchell الدورة الاقتصادية بأنها تغيير كمي حسابي ينتاب النشاط الاقتصادي الكلي يتمثل في الدخل الحقيقي، حيث أن التغير في حجم الدخل الحقيقي إنما هو خلاصة سلسلة طويلة من التغيرات في عديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية الهامة، فإن تغير مستوى الإنفاق الكلي يؤدي إلى تغير مستوى الإنتاج القومي، وتغير مستوى التشغيل، ومستوى الأسعار وخلاصة القول أن الدورة الاقتصادية تتمثل في تقلبات كل من:

١- التشغيل. ٢- الإنتاج. ٣- الأسعار.

مراحل الدورة الاقتصادية:

تتكون الدورة الاقتصادية من أربع مراحل هي:

١- الرواج ٢- الانكماش.

٣- الكساد ٤- الانتعاش.

١- مرحلة القمة أو الرواج:

تعتبر مرحلة الرواج أعلى مراحل الدورة الاقتصادية، وتتميز هذه المرحلة بزيادة الإنتاج القومي، والتوظف الكامل لعوامل الإنتاج، ويكون مستوى البطالة عند أدنى مستوى له، وعندما يصل الاقتصاد القومي إلى هذا المستوى يكون النشاط الاقتصادي في قمته، يبدأ بعدها الاقتصاد القومي في التحول للانتقال إلى المرحلة الثانية.

٢- **مرحلة التدهور الانكماش:**

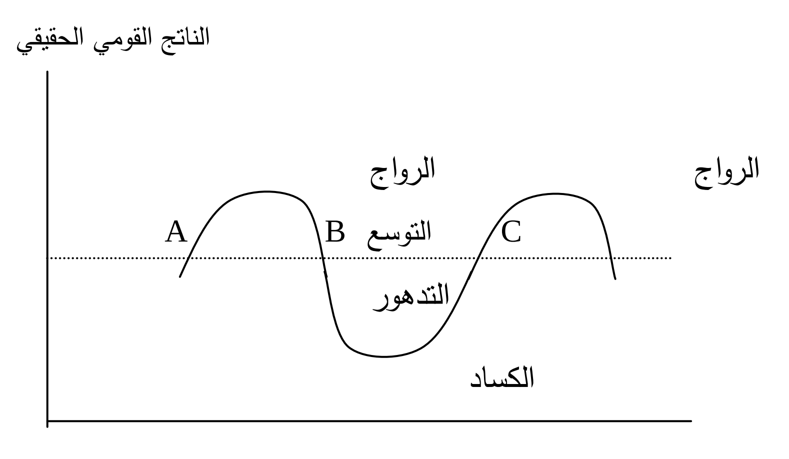
تعتبر مرحلة الانكماش هي المرحلة الثانية للدورة الاقتصادية، وفيها يبدأ النشاط الاقتصادي في التدهور، وتبدأ البطالة في الظهور.

٣- **مرحلة القاع أو الكساد:**

تعتبر مرحلة الكساد أدنى مراحل الدورة، وتتميز هذه المرحلة بأن مستوى البطالة يصل إلى أقصاه، ويتدنى النشاط الاقتصادي إلى أقل مستوى خلال هذه المرحلة وتظهر بوادر المرحلة الرابعة.

٤- **مرحلة التوسع أو الرواج:**

تبدأ مرحلة التوسع أو الرواج بعد مرحلة الخروج من القاع خلال هذه المرحلة يبدأ النشاط الاقتصادي في الزيادة، تصاحبه زيادة في الناتج القومي وانخفاض مستوى البطالة، وكلما استمر النشاط في الزيادة تبدأ البطالة في الاختفاء، وبالتالي يكون النشاط الاقتصادي قد بلغ ذروته، وعندما يصل الاقتصاد القومي إلى هذا المستوى تظهر بوادر التحول للانتقال لمرحلة التدهور.



يوضح الجزء من المنحنى السابق الذي ينحصر بين نقطتي التعادل B, A المقدار الذي يرتفع فيه النشاط الاقتصادي، وتمثل الفترة الزمنية الممتدة من B, A سنوات الرخاء أو الرواج في عمر الدورة، على العكس من ذلك فإن الجزء الذي ينحصر بين نقطتي التعادل

C, B المقدار الذي ينخفض به النشاط الاقتصادي وتمثل الفترة الزمنية الممتدة من C: B السنوات العجاف في عمر الدورة.

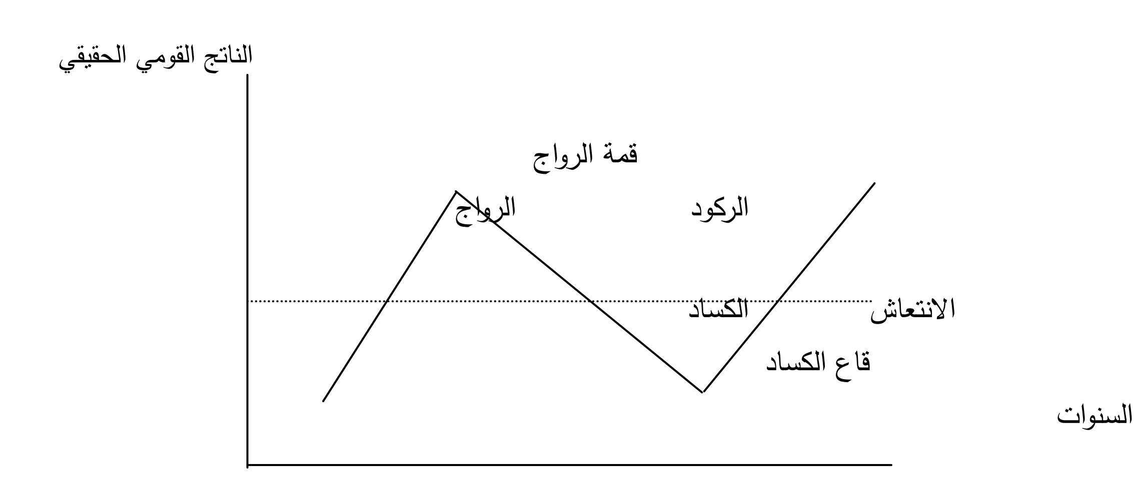
كما أن تحليل شومبيتر للدورة يتضمن فترتين، فترة الرواج والكساد حيث يبتعد مستوى النشاط الاقتصادي في هاتين الفترتين عن نقطة التعادل التي تمثل المستوى العادل لهذا النشاط من ذلك نجد أن تحليل شومبيتر للدورة الاقتصادية يتضمن أربعة أطوار هي:

١- الرواج Prosperety

٢- الركود Recession

٣- الكساد Depression

٤- الانتعاش Recovery



يتضح من هذا الشكل أن النصف الأعلى من الدورة الرباعية يتضمن دورتي الرواج والركود معاً، ففي فترة الرواج تزيد العمالة ثم تستمر في الزيادة ولكن بمعدل متناقص حتى تصل إلى القمة، ثم تبدأ في التناقص في فترة الركود ولكن بمعدل متزايد حتى تصل إلى نقطة التعادل وبعدها تبدأ الدورة في الاتجاه إلى النصف الأسفل، حيث توجد دورتي الكساد والانتعاش .

ففي مرحلة الكساد تستمر العمالة في التناقص بمعدل متناقص تدريجياً حتى تصل إلى قاع الدورة، حيث تبدأ دورة الانتعاش وفيها تبدأ العمالة في التزايد بمعدل متزايد حتى يصل المجتمع إلى نقطة التعادل وهنا تعيد الدورة نفسها على النحو المتقدم.

الباب الثامن
سياسات التجارة الدولية
والمتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية

(١) المفاهيم العامة:

١- التجارة الدولية:

يقصد بالتجارة الدولية International trade جميع أوجه النشاط الاقتصادي الخارجي الذي يتم خارج الحدود القومية أو السياسية للدولة، وتعتبر التجارة الدولية أهم مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية وأوسعها نطاقاً وأكثرها تأثيراً في نمو العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة، وتتركز أهمية التجارة الدولية في إنها عملية تبادل في نمو العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة، بالإضافة إلى أنها عملية تبادل السلع والخدمات بين الدول، كما أنها تعتبر مهمة في توفير أسواق خارجية لتصريف الفائض من الإنتاج المحلي، وكذا تغطية احتياجات المجتمع من السلع والخدمات التي لم يستطيع إنتاجها لعجزه عن ذلك أو لعدم توفر الموارد اللازمة لإنتاجها، كما أن التجارة الدولية تعتبر وسيلة للحصول على ما يحتاجه المجتمع من مستلزمات الإنتاج والموارد اللازمة لعملية التنمية.

وتنقسم التجارة الخارجية إلى قسمين رئيسين هما: التجارة المنظورة Visible trade وهي عبارة عن التجارة التي تشمل مجموعة من السلع المنظورة (المرئية)، أما القسم الثاني فيطلق عليه التجارة غير المتطورة Invisible trade وتتكون من الخدمات بمختلف أنواعها.

٢- خطة التجارة الدولية:

تعرف خطة التجارة الدولية بأنها منهج يحدد هيكل التبادل التجاري مع الدول الأخرى من حيث الكميات المستوردة والمصدرة، وكذلك الكيفية التي يتم بها هذا التبادل خلال فترة زمنية محددة، وتوضح خطة التجارة الدولية متطلبات الخطط الفرعية ضمن إطار الخطة الاقتصادية الشاملة، حيث تعبر عن احتياجات هذه القطاعات المكونة للمقتصد من الواردات في ضوء الإمكانيات الإنتاجية المتاحة للتصدير في هذه القطاعات، وذلك لأن التصدير هو الوسيلة الرئيسية لتحويل الفائض من الإنتاج المحلي إلى عملات أجنبية تستخدم في استيراد

السلع الرأسمالية والمواد اللازمة لتنفيذ المشروعات المحددة في خطة التنمية الاقتصادية للدولة.

٣- الرسوم الجمركية:

تعتبر الرسوم الجمركية أو التعريفة الجمركية من اقدم القيود على التجارة الخارجية وأكثرها انتشاراً، وهي عبارة عن ضريبة تتقاضاها الدولة على السلع والخدمات المستوردة والمصدرة عند اجتيازها حدود الدولة، وتستخدم الرسوم الجمركية في تنظيم وتدفق التجارة الخارجية، وحماية الصناعات المحلية من منافسة الصناعات الأجنبية، كما أنها تعتبر إحدى الموارد الرئيسية الهامة لخزينة الدولة، وهناك نوعان من الرسوم الجمركية: النوع الأول يسمى بالرسوم أو الضريبة النوعية Specific (fixed) tax وهي التي تفرض على السلعة بصرف النظر عن قيمتها، في حين يسمى النوع الثاني بالضريبة القيمية Advadloram tax وهي التي تمثل نسبة معينة من قيمة السلعة بالإضافة إلى الرسوم الجمركية توجد بعض القيود مثل قوانين البيئة والحجر الصحي، والحجر الزراعي، وقوانين التعبئة، والماركات التي تعتبر في مجملها عوائق تحد من التجارة الدولية فيما بين الدول وبعضها.

٤- الاستيراد المؤقت:

يقصد بالاستيراد المؤقت استيراد السلعة بهدف إعادة تصديرها إلى بلد آخر، أما بصورة فورية أو بعد إجراء بعض التغيرات عليها مثل تجزئتها أو إعادة التغليف بحيث تصبح ملائمة للأسواق الدولية.

٥- الاكتفاء الذاتي:

يمكن تعريف الاكتفاء الذاتي بأنه عبارة عن محاولة تلبية الجزء الأكبر من الحاجة إلى السلع والخدمات من الإنتاج المحلي، والاستغناء بقدر الإمكان عن استيراد السلع والخدمات من الخارج، وتلجأ الدول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في حالة الأزمات سواء كانت حروباً أو اتخاذ المجتمع الدولي بعض الإجراءات ضدها مثل الحظر الاقتصادي.

٦- الأمن الغذائي:

عرف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه عبارة عن إمكانية حصول الأفراد في كل الأوقات على الغذاء الكافي اللازم لنشاطاتهم وصحتهم، ويتوفر الأمن الغذائي لدولة ما عندما

يصبح إنتاج هذه الدولة وتسويقها ونظم تجارتها قادرة على إمداد كل مواطنيها بالغذاء الكافي في كل الأوقات والأزمات وحتى في أوقات تردى الإنتاج وظروف السوق الدولية.

٧- **التنمية التعيسة**:

يمكن تعريف التنمية التعيسة إمكانية إحداث التنمية الاقتصادية عن طريق التجارة الخارجية، كما هو الحال بالنسبة للدول النامية والمصدرة للبترول، وذلك لأن معدل التبادل التجاري الدولي يكون في غير صالحهم، حيث تزداد أسعار وارداتهم دون أن يقابل ذلك زيادة في أسعار صادراتهم.

٨- **التسويق الدولي**:

يشير مصطلح التسويق international Marketing إلى عمليات التبادل التي تتم عبر الحدود القومية أو السياسية للدولة وذلك بهدف إشباع الحاجات والرغبات الإنسانية.

(٢) السياسات والاتفاقيات التجارية:

السياسة التجارية الدولية (trade policy) international تتضمن السياسة التجارية الدولية مجموعة من الأسس والمبادئ والإجراءات التي تضعها وتنفذها في نطاق علاقتها التجارية الدولية، فيما يتعلق بتبادل السلع والخدمات مع العالم الخارجي، وهي جزء من السياسة الاقتصادية للدولة، وتهدف السياسة التجارية إلى تحقيق أهداف اقتصادية معينة، والهدف الرئيسي لها هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن، وإحداث التوازن في ميزان المدفوعات، وحماية الصناعات الوطنية، كما أنها تحقق أهدافاً فرعية مثل تحقيق التوظف الكامل، والاكتفاء الذاتي، تثبيت سعر الصرف، والسياسة التجارية ما هي إلا وسيلة إلى جانب الوسائل الأخرى مثل السياسات المالية والنقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية، لذلك لابد من إجراء التنسيق بين هذه السياسات حتى تفرز بعضها لبعض ولا تتعارض فيما بينها.

وتنقسم السياسة التجارية إلى نوعين هما:

سياسة حرية التجارة، وسياسة الحماية التجارية، ويطلق اصطلاح حرية التجارة على الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية، كما يقصد بسياسة الحرية التجارية بأنه عبارة عن توفير نوع من الحرية إزاء تدفق السلع والخدمات عبر الحدود السياسية أو القومية للدولة فلا تفرض الدولة القيود المتشددة بالنسبة للواردات الأجنبية والصادرات الوطنية

إلى الخارج، كما تتضمن هذه السياسة الحد من التدخل الحكومي في عمليات التجارة الدولية أو حتى منع هذا التدخل وترك التجارة الدولية حرة من كافة القيود، فالاتجار الدولي الحر بين الشعوب هو حق طبيعي وجد بوجود الإنسان على سطح الأرض.

أما سياسة الحماية تعرف بأنها الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة أو بأخرى على اتجاه المبادلات، وعلى الطريقة التي تسوى بها المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعه، ويمكن إرجاع تقييد حرية التجارة الخارجية إلى سبب واحد رئيسي وهو تفضيل ومحاولة تغليب المصلحة القومية على مصلحة الدول الأخرى في العالم.

في حالة سياسة الحماية التجارية يتم إخضاع التجارة الدولية لتنظيم وإشراف الدولة ومعنى ذلك أن الدولة تستطيع أن تفرض من النظم والقيود على الصادرات والواردات ما يحقق إشرافها على هذه الناحية.

وفي الواقع فأن هاتين الصورتين للتجارة الدولية يندر تحققهما في الحياة العملية، بل أن السياسات التجارية التي تطبقها مختلف دول العالم تحوي على مزيج من الحرية والحماية، والمتأمل لسياسات التجارة الخارجية التي ترتضيها دولة ما يمكن أن تكون إحدى الأنواع الآتية:

- **سياسة التجارة الخارجية القومية:** وهي عبارة عن السياسات التي تتخذها الدولة بمفردها في نطاق علاقتها التجارية الدولية لتحقيق أهداف اقتصادية، مثل سياسة الرقابة على التجارة الخارجية، سياسة التميز السعري سياسة تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.
- **سياسة التجارة الخارجية الإقليمية:** وهي عبارة عن السياسة التي تتخذها الدولة بالاتفاق مع الدول الأخرى التي تقع في نفس الموقع الجغرافي بهدف تحقيق بعض المصالح الاقتصادية المشتركة مثل الاتفاقيات الثنائية، أو الاتفاقيات متعددة الأطراف.
- **سياسة التجارة الخارجية الدولية:** وهي عبارة عن السياسات التي تتخذها المنظمات الاقتصادية، والنقدية الدولية بشأن تنظيم التجارة الدولية بين الدول، بهدف تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي، وتنشيط حركة التجارة الدولية، من أمثلة هذه المنظمات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة الدولية.
- **سياسة التمييز السعري في التجارة الخارجية:** وفي مثل هذه الحالة تقوم الدولة ببيع نفس السلع التصديرية إلى دول مختلفة وأسواق مختلفة بأسعار مختلفة معتمدة على أسس

اقتصـادية نتيجـة لاخـتلاف مرونـة الطلـب علـى هـذه الصـادرات لـدى الـدول المختلفـة ومستويات دخولهم وأذواقهم الذي يحتم اختلاف السعر لدى كل منها حسب اختلاف هذه العوامـل ويـتم تحقيـق ذلـك فـي حالـة تـوفر أسـواق للتصـدير منفصـلة ذات مرونـة طلـب مختلف.

- **سياسة إحلال واردات:** يعتبر هذا النوع من سياسات التجارة الخارجية من السياسات التي برزت حديثاً والتي تتبعها العديد من الدول النامية إحساساً منها بأهمية وضرورة الاستقلال الاقتصادي نتيجة ما عانته هذه الدول من التبعية في السنوات الماضية، ويعني بإحلال الـواردات تطـوير أو إدخـال بعض الصـناعات بالشـكل الـذي يؤثر علـى إجمـالي الـواردات بـالنقص أو الزيـادة لعـرض السـلع محليـاً لمواجهـة الزيـادة فـي طلبهـا باسـتخدام الوسـائل المختلفة التي تؤثر على هذا العرض.
- **سياسة تشجيع الصادرات:** وهي عبارة عن الوسائل التي تتبعها الدولة للتأثير على كمية وقيمة صادراتها بالشكل الذي يسمح بزيادتها لمواجهة المنافسة الأجنبية بالأسواق العالمية، متبعـة فـي سـبيل ذلـك الطـرق والوسـائل المختلفـة التـي مـن أبرزهـا الإعانـات والإعفـاءات الضريبية أو الجمركية وفرض ضريبة على الاستهلاك المحلي لزيادة الصادرات.

(٣) الاتفاقيات التجارية:

تنص الاتفاقيات التجارية Trade Agreements على تعهد متبادل بين دولتين أو أكثر على منح تسهيلات لعمليات الاستيراد والتصدير المتفق عليها فيما بينهما، وتتحدد مدة هذه الاتفاقيات التجارية بفترة زمنية معينة تتحدد تلقائياً إذا لم تطلب إحدى الدول المتعاقدة تعديل الاتفـاق أو إلغـاءه، كمـا تلحـق بالاتفاقيـات التجاريـة عـادة قـوائم سـلع التصـدير المقترحـة مـن الـدول المتعاقـدة، ومـن أهميـة هـذه القـوائم أنهـا تسـاعد علـى توجيـه الإنتـاج وفـق حاجـات التصـدير، كمـا يمكـن الاسـتفادة مـن هـذه القـوائم لتنظـيم أبحـاث التسـويق التجـاري، والقيـام بحملات الدعاية التجارية ومن أهم الاتفاقيات التجارية:

- **الاتفاقيـات الثنائيـة:** تعرف الاتفاقيـة الثنائيـة علـى أنهـا اتفاقيـات تـؤدي إلـى قيـام أو إيجـاد طريقة لتمويل التجارة الخارجية وتنظيم تبادل السلع والخدمات بين دولتين وذلك عن طريق فتح اعتمادات تستعمل لتسوية المدفوعات الدولية بين الدولتين المتعاقدتين، ويعتبر الاتفاق الثنائي بداية الطريق الذي يمكن اتخاذه لتحرير التجارة والمدفوعات الدولية من القيود، كما

أنه يتضمن السماح للدولتين بشراء احتياجاتهما من السلع والخدمات من الدول الأخرى بعملتها الوطنية، كما نجد أنه في معظم هذه الاتفاقيات، أن معدل التبادل غالباً ما يكون متساوي النسب (١: ١)، ويؤدي مثل هذا النوع من الاتفاقيات إلى تشجيع الصادرات بمعدل أكبر، وتنويع مصادر الصادرات، والقضاء أو تخفيف مشكلة النقد الأجنبي، والمساهمة في حل مشكلة السيولة الدولية، وتنظيم التجارة استيراداً وتصديراً، وتيسير تصريف السلع التي يتعذر تصريفها في بلد إنتاجها.

- **اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية:** يقصد باتفاقيات التجارة والدفع الثنائية بأنها معاهدة بين دولتين، ويتم بموجبها تنظيم المعاملات الخارجية بينهما من تصدير واستيراد وطريقة سداد الديون والمستحقات، وذلك وفق ما تعبر عنه إرادة الدولتين، ذلك بهدف زيادة وتنمية مقدار المبادلات التجارية لكل منهما، وتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة بينهما، وهناك العديد من هذا النوع من الاتفاقيات أهمها:

١- **اتفاقيات التعويضات:** وهي نوع من المقايضة وتشمل هذه الاتفاقيات التجارة من السلع فقط وتشترط ضرورة تحقيق التوازن التجاري بدون عجز أو فائض يذكر في الدول الموقعة على هذه الاتفاقية.

٢- **اتفاقية المقاصة:** تشير اتفاقيات المقاصة إلى الاتفاقيات التي لا يوجد فيها قيود جافة على تسوية حسابات التجارة الدولية، ولهذا فهي أكثر مرونة لتسوية الالتزامات الدولية، ويعتبر هذا النوع من الاتفاقيات إحدى الوسائل للتغلب على تحويلات العملات الأجنبية بين أطراف التعاقد، حيث يسمح لكل دولة إمكانية تمويل تجارتها باستخدام عملتها المحلية دون الحاجة إلى استخدام العملات الأجنبية لتسوية التزاماتها الدولية.

٣- **اتفاقيات الدفع:** يعتبر هذا النوع من أنواع الاتفاقيات من أكثر الأنواع انتشاراً ومرونة لأنها تسمح بسلف قصيرة الأجل يتم خلالها تسوية الدين وتغطى هذه الاتفاقيات جميع بنود ميزان المدفوعات خاصة تحركات رءوس الأموال، ومن مزايا هذه الاتفاقيات إنها لا تعتمد على استخدام العملات الأجنبية في تسوية التبادل الدولي.

٤- **الصفقات المتكافئة:** يقصد بالصفقات المتكافئة تقاضي قيمة السلع والخدمات المصدرة بأي وسيلة غير نقدية، ومن ثم فأن المصدرين تحت هذا النوع من الصفقات يتقاضون قيمة صادراتهم في شكل سلع وخدمات من الدول التي تم التصدير إليها، وتمارس معظم

الدول هذا الأسلوب، حيث يحقق هذا النوع مزايا عديدة لعل أهمها: التخلص من المخزون بالنسبة لكل من الدولة المصدرة والدولة المستوردة والحصول على قدر معين من السيولة، والتغلب على قضايا التمويل ونقص العملات الأجنبية، ويوجد أنواع عديدة للصفقات المتكافئة أهمها:

أ- **المقايضة:** وهي تعني مبادلة سلعة بسلعة بشكل متزامن ومتساوٍ في القيمة دون أن يترتب عليها أي تحويلات نقدية.

ب-**إعادة الشراء (التعويضات):** يتضمن إعادة الشراء أو التعويض قيام إحدى الدول بتصدير آلات ومعدات وتكنولوجيا أو حقوق معرفة وبراءات الاختراع إلى دولة أخرى، وحصولها على جزء من ناتج ذلك لما تم تصديره إليها من قبل.

ج- **عمليات التجارة التحويلية:** تتضمن عمليات التجارة التحويلية دخول أطراف أخرى وذلك عندما تكون السلعة القادمة إلى الدولة المستوردة لا تباع بسهولة، حيث يتم ملكية السلعة إلى دولة ثالثة والذي تتولى شراءها لبيعها لمن يرغب في شرائها.

د- **الشراء المقابل:** يشير الشراء المقابل إلى مجموعة من الاتفاقيات النقدية الموازية والتي تقوم بمقتضاها الدولة المستوردة ببيع منتجات أو خدمات الدولة المصدرة والتي تتعهد بشراء منتجات أو خدمات من الدولة المستوردة وذلك لتسوية قيمة الصفقات.

(٤) أسعار الصرف:

يقصد بسعر الصرف Exchange rate نسبة التبادل بين الوحدة النقدية الوطنية والوحدات النقدية الأجنبية في وقت معين، أو عبارة عن قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، كما يعبر عنه بعدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة الأجنبية، تمثل هذه الوحدات النقدية عادة قوة شرائية قانونية في كل دولة وأداة إبراء ذمم داخلها.

ويتم تحديد سعر الصرف بتقاطع منحنى الطلب في السوق على العملة الأجنبية مع منحنى العرض السوقي لها، ويرتفع الطلب على الصرف الأجنبي على العملة الأجنبية مع زيادة الطلب على السلع والخدمات من الخارج، وسداد القروض الأجنبية، وعندما يرتفع سعر الصرف، فإن قيمة العملة المحلية تنخفض قيمتها بالنسبة للعملات الأجنبية، ويرتفع عرض

الصرف الأجنبي بزيادة تصدير السلع والخدمات والحصول على القروض والاستثمارات الأجنبية، والذي ينتج عنه انخفاض سعر الصرف والذي يقابله ارتفاع في قيمة العملة المحلية.

وهناك أنواع عديدة لسعر الصرف:

١- سعر الصرف الرسمي Official Exchange rate وهو عبارة عن السعر الذي تحدده السلطات النقدية في دولة ما.

٢- التبادل الدولي: ويستخدم هذا السعر في تقييم الواردات والصادرات، وعادة ما يكون هذا السعر أكبر أو أقل من القيمة الفعلية نظراً للاختلالات في هيكل البناء الاقتصادي للدولة.

٣- سعر الصرف الحر: Free Exchange Rate ويتحدد سعر الصرف الحر طبقاً لقوى العرض والطلب، حيث أن قوى السوق الداخلية والخارجية هي التي تحدد سعر الصرف للعملة بالنسبة للعملات الأخرى بدون تدخل من السلطات النقدية، ويعتبر سعر الصرف الحر قليل الحدوث في الحياة العملية بصفة عامة، وخاصة بعد سيادة سعر الصرف الرسمي أو سعر التعادل الثابت لعملات الدول المختلفة المشتركة في نظام النقد الدولي، كما تعرف سياسة سعر الصرف الحر بسياسة التعويم Flotation Policy في الاقتصاد الدولي، والتعويم عبارة عن ترك سعر الصرف حر يتحد طبقاً لظروف العرض والطلب.

وينقسم التعويم إلى نوعين: التعويم الحر، والتعويم غير الحر، وسياسة التقويم الحر تسعى إلى ترك سعر الصرف حراً يتحدد طبقاً لظروف العرض والطلب مع تدخل السلطات النقدية للتحكم في نسب التذبذبات ارتفاعاً وانخفاضاً وهذه السياسة هي الأكثر شيوعاً في أسواق النقد الدولية، حيث تتدخل السلطات النقدية لتوجيه أسواق النقد.

أ- **سعر الصرف المرن:** يعبر سعر الصرف المرن أو المتذبذب بنظام الصرف الذي يسمح فيه لسعر الصرف أن يتذبذب في السوق الدولية بحرية نسبية.

ب- **سعر الصرف الظلي:** وهو عبارة عن سعر الصرف الذي يعكس القيمة الحقيقة للنقد الأجنبي، ويتم الحصول عليه عن طريق حساب معامل تعديل سعر الصرف الحر على أساس المتوسط المرجح بمعدل التعريفات الجمركية في المجتمع.

٤- **سعر الصرف الحقيقي:** ويتجدد سعر الصرف الحقيقي وفقاً للتغير في القوة الشرائية لدولة ما، فإذا كان هناك دولتان أ، ب ووجدت تغيراً في القوة الشرائية لإحداهما أو في

كليهما فإن سعر الصرف الجديد في عملة إحداهما لتكن الدولة: (أ) يمكن حسابه عن طريق ضرب سعر الصرف السابق للدولة (ب) في الرقم القياسي للأسعار في الدولة (أ) والقسمة على الرقم القياسي للأسعار في الدولة (ب).

٥- **سعر الصرف المتوازن:** وهو عبارة عن السعر الذي يؤدي على فترة زمنية إلى حفظ ميزان المدفوعات في حالة توازن، ويمكن الحصول عليه بضرب سعر الصرف الرسمي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالدولة والقسمة على الرقم القياسي لأسعار المستهلكين للشركاء التجاريين.

(٥) أسعار الصادرات:

١- **سعر تسليم المصنع:** ويقصد به سعر تسليم السلعة في مكان إنتاجها، وبالتالي تصبح كافة التكاليف من نقل وشحن وتأمين تقع على عاتق المستورد حتى وصولها إلى ميناء الاستيراد.

٢- **سعر تسليم جانب الباخرة Free Alongside Ship:** وهو عبارة عن السعر الذي يشمل السلعة حتى محاذاة السفينة، ويعتبر هذا السعر أقل من السعر FOB بمقدار التكاليف اللازمة لتحميل السلعة على ظهر السفينة، ويمكن القول بأنه عبارة عن سعر السلعة شاملاً تكاليف النقل حتى ميناء الشحن والتصدير.

٣- **سعر تسليم ظهر الباخرة:** يطلق سعر التسليم على ظهر الباخرة، بالسعر Free On Board (FOB) والذي يعني سعر السلعة شاملاً تكاليف النقل الداخلية في بلد المصدر وتكاليف النقل في ميناء الشحن والتصدير اللازمة لوضع السلعة على ظهر السفينة، كما يمكن التعبير عنه بسعر السلعة في ميناء التصدير بدون تكاليف النقل والشحن والتأمين، أي قيمة السلعة قبل اختراقها لحدود الدولة التي أنتجتها وهذا السعر متعارف عليه دولياً عند تقييم قيمة الصادرات.

٤- **سعر تسليم البلد المستوردة:** يطلق على سعر تسليم البلد بالسعر Cost and freight (canif) وهو عبارة عن سعر السلعة شاملاً كافة النفقات المصاحبة للسلعة في بلد المصدر حتى وصولها إلى ميناء الاستيراد دون تكاليف التأمين عليها.

٥- **سعر تسليم ميناء الاستيراد:** يطلق على سعر الاستيراد بالسعر Cost Insurance Fright (CIF) يشمل هذا السعر قيمة السلعة وتكاليف النقل والشحن والتأمين من ميناء التصدير حتى وصولها إلى ميناء الاستيراد وهذا السعر يتبع عند تقييم الواردات.

٦- **سعر التسليم الشامل:** يعبر عن سعر التسليم الشامل Delivered Duty Paid بسعر التسليم المتضمن الرسوم خالص الدفع، والذي يفرض على المصدر المسئولية الكاملة ونقل السلعة إلى ميناء الاستيراد وعمل الترتيبات اللازمة لتفريغ الباخرة وتحمل الرسوم الجمركية في بلد الاستيراد ويطلق عليه السعر Franco وبعبارة أخرى يشمل سعر السلعة شاملاً كافة التكاليف المختلفة التي تصرف على السلعة من وقت خروجها من أماكن إنتاجها أو بيعها حتى وصولها إلى المشتري في مكان البيع في البلد المستورد أي انه عبارة عن سعر التسليم في محل المشتري وهذا السعر يزيد عن السعر CIF بمقدار تكاليف التفريغ والرسوم الجمركية في ميناء الاستيراد.

٧- **السعر الاقتصادي عند المصنع (المزرعة):** يعبر السعر الاقتصادي عند المصنع أو المزرعة Economic Price Gate Price عن سعر التساوي شاملاً سعر السعر الاستيرادي الحدودي مضافاً إليه تكاليف التسليم من الحدود إلى مراكز الاستهلاك.

معدلات التبادل الدولي:

تعتبر معدلات التبادل ذات أهمية كبيرة فيما يتعلق بالميزان التجاري والدخل القومي، خصوصاً في الدول التي تلعب فيها التجارة الخارجية دوراً فعالاً في الاقتصاد القومي، ويمكن في هذه الحالة تفسير التغيرات في الدخل القومي والإنفاق الحكومي بالتغيرات في معدلات التبادل الدولي، وبالتالي نتبين إلى أي مدى يتأثر الدخل القومي والميزان التجاري باتجاهات وحركة أسعار كل من صادرات وواردات الدولة، حيث أن محصلة تفاعلهما تعبر عن معدل التبادل الدولي. كما أن أهمية معدلات التبادل الدولي تبدو أكثر وضوحاً بالنسبة للدول المصدرة للمواد الأولية، حيث تشكل تلك المواد جانباً هاماً من جملة الصادرات، وبالتالي تؤثر على الدخل القومي في تلك الدول، كما هو الحال في مصر.

ومما لا شك فيه أن تقلبات معدلات التبادل الدولي تؤدي إلى تقلبات حادة في حصيلة الصادرات، الأمر الذي يؤثر على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية في تلك الدول، لذلك فإن العمل على تحسين معدل التبادل الدولي يجب أن يكون هدفاً من أهداف السياسة الاقتصادية.

مفهوم معدل التبادل الدولي:

يقصد بمعدل التبادل الدولي الشروط التي يتم بها تبادل التجارة بين بلد وأخر، أي أنه عبارة عن النسبة بين سعر السلعة المصدرة وسعر السلعة المستوردة، أو هو عبارة عن عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدول مقابل كل وحده تصدرها إلى العالم الخارجي.

ويمكن الحصول على معدل التبادل الدولي في صورة نقدية بقسمة ثمن الوحدة من صادرات تلك الدولة على ثمن الوحدة من وارداتها، وبالتالي يمكن تحديد عدد الوحدات المستوردة التي يمكن للدولة الحصول عليها مقابل كل وحدة من صادراتها. وهناك العديد من الطرق التي يمكن استخدامها في حساب معدلات التبادل الدولي كما يلي:

١- معدل التبادل الإجمالي Gross Barter terms of trade

$$= \frac{\text{الرقم القياسي لكمية الواردات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times ١٠٠$$

يقيس هذا المعدل العلاقة بين التغيرات في كمية الصادرات والواردات من سنة لأخرى، وتعني زيادة المعدل الإجمالي عن ١٠٠ إنه في مقابل كمية معينة من الصادرات يمكن الحصول على كمية أكبر من الواردات عما كانت عليه في سنة الأساس.

٢- معدل التبادل الصافي Net Barter terms of trade

$$= \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times ١٠٠$$

ويقيس هذا المعدل العلاقة بين التغيرات في أسعار الصادرات والواردات وزيادة المعدل الصافي عن ١٠٠ تعني أن أسعار الصادرات قد ارتفعت بالنسبة لأسعار الواردات، وذلك لتحسن الوضع الاقتصادي للتعامل الخارجي، الأمر الذي يعني أن الدولة تستطيع شراء كمية اكبر من الواردات بنفس كمية الصادرات التي كانت تصدرها من قبل، وبذلك يزداد الدخل الحقيقي. ويمكن القول بعبارة أخرى أن التجارة الدولية تسير في صالح الدولة.

٣- معدل التبادل الداخلي In come Barter terms of trade

$$= \frac{\text{الرقم القياسي لقيمة الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times ١٠٠$$

ويعبر عن هذا المعدل بالقدرة على الاستيراد، وهذا المعدل يعبر عن كمية الواردات التي يمكن الحصول عليها في مقابل حصيلة الدخل الناتج من الصادرات، وقد يظهر ذلك المعدل تحسناً في شروط التبادل على الرغم من تدهور معدل التبادل الصافي، ويحدث ذلك عندما تكون نسبة الزيادة في كمية الصادرات أكبر من نسبة التدهور في معدل التبادل الصافي، أي عندما تكون الزيادة في قيمة الصادرات أكبر من نسبة الزيادة في أسعار الواردات خلال فترة معينة، ويمكن الحصول على معدل التبادل الداخلي بطريقة أخرى.

معدل التبادل الداخلي = معدل التبادل الصافي × الرقم القياسي لكمية الصادرات.

٤- أربحيه الاقتصاد القومي من التغيرات في معدل التبادل الدولي الصافي:

يقيس هذا المعدل التغيرات في قيمة الصادرات، والرقم القياسي لكل من أسعار الواردات، وأسعار الصادرات، فإذا كانت قيمة هذا المعدل موجبة دل ذلك على تحسن أربحيه الاقتصاد القومي، واتجاه صافي الموازنات التجارية الخارجية في صالح الدولة، أما إذا كانت فيه هذا المعدل سالبة فإن ذلك يدل على تدهور أربحيه الاقتصاد القومي، واتجاه صافي الموازنات الخارجية في غير صالح الدولة.

أربحيه الاقتصاد القومي = $\frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار} \times \text{الواردات}}$ $\frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}$

مثال: يوضح الجدول التالي الأرقام القياسية لإجمالي الصادرات والواردات لإحدى الدول خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣.

البيان / السنوات	إجمالي الصادرات			إجمالي الواردات		
	الأرقام القياسية			الأرقام القياسية		
	القيمة	السعر	الكمية	القيمة	السعر	الكمية
١٩٩٩	٣٣٣.٩	٢١٦.٣	١٥٤.٤	٢٤٥.٣	٢٣٧.٢	١٠٢.٧
٢٠٠٠	٣٤٣.٥	٢٣٤.٨	١٤٦.٣	٢٤٢.٦	٢٢٩.٨	١٠٥.٦
٢٠٠١	٣٨٦.١	٢١٧.٤	١٧٧.٦	٢٨٦.٦	١٥١.٠٠	١٨٩.٨
٢٠٠٢	٣٨٤.٤	٢٢٢.٣	١٧٢.٩	٣٥٢.٢	٢١٩.٦	١٦٠.٤
٢٠٠٣	٣٩٤.٤	٢٧٠.٨	١٤٥.٦	٣٩٠.٣	٢٢٧.٢	١٧١.٨

المطلوب: إيجاد كلٍّ من:

١- معدل التبادل الإجمالي.

٢- معدل التبادل الصافي.

٣- معدل التبادل الداخلي (القدرة على الاستيراد).

٤- أربحيه الاقتصاد القومي.

الحل:

البيان / السنوات	معدلات التبادل الدولي			
	معدل التبادل الإجمالي	معدل التبادل الصافي	معدل التبادل الداخلي	أربحية الاقتصاد القومي
١٩٩٩	٦٩.٣	٩١.٢	١٤٠.٨	-٠.١٣
٢٠٠٠	٧٥.٠٠	١٠٢.٢	١٤٩.٠٠	٠.٠٣
٢٠٠١	١١٥.٠٠	١٤٤.٠	١٣٥.٠٠	٠.٧٨
٢٠٠٢	١٠٣.٦	١٠١.٢	١٠٩.٠٠	٠.٠٢
٢٠٠٣	١٢٩.١	١١٩.٢	١٠١.٠٠	٠.٢٨

اتضح من حساب معدل التبادل الإجمالي لإجمالي الصادرات والواردات إنه كان في غير صالح الدولة خلال عامي ١٩٩٩، ٢٠٠٠ حيث بلغ نحو و٦٩.٣، ٧٥ على الترتيب، بينما كان في صالح الدولة في أعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، حيث بلغ نحو ١١٥.٠٠، ١٠٣.٦، ١٢٩.١ على الترتيب مما يعني إنه يمكن الحصول على كمية أكبر من الواردات عما كانت عليه في سنة الأساس.

أما فيما يختص بمعدل التبادل الدولي الصافي، فقد كان في غير صالح الدولة خلال عام ١٩٩٩، حيث بلغ ٩١.٢، ويرجع ذلك لانخفاض أسعار الصادرات عن الواردات في تلك الدولة.

أما خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٣) فقد كان في صالح الدولة، حيث بلغ معدل التبادل الدولي الصافي نحو ١٠٢.٢، ١٤٤.٠٠، ١٠١.٢، ١١٩.٢ على الترتيب. ويرجع ذلك لارتفاع أسعار صادرات تلك الدولة عن أسعار وارداتها، الأمر الذي يعني أن الدولة تستطيع شراء كميات أكبر من الواردات بنفس أسعار الصادرات التي كانت من قبل، وبذلك يزداد الدخل القومي الحقيقي.

وفيما يختص معدل التبادل الداخلي (القدرة على الاستيراد) فقد كان في صالح الدولة خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٣) حيث بلغ نحو ١٤٠.٨، ١٤٩، ١٣٥، ١٠٩، ١٠١ على الترتيب، حيث سجل فائضاً في كمية الواردات التي أمكن الحصول عليها مقابل حصيلة الصادرات التي بلغت نحو ٤٠.٨، ٤٩، ٣٥، ٠.٠٩، ٠.٠١ خلال نفس الفترة على الترتيب. مما يعني أن نسبة الزيادة في قيمة الصادرات أكبر من نسبة الزيادة في أسعار الواردات خلال نفس الفترة.

أما عن أربحيه الاقتصاد القومي من التغيرات في معدل التبادل الدولي الصافي فقد تبين أن قيمة معدل أربحيه الاقتصاد القومي كانت سالبة خلال عام ١٩٩٩، حيث بلغت نحو ٠.١٣ في حين أن معدل أربحيه الاقتصاد القومي كانت موجبة في الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٣، مما يعني أن ظروف التجارة الخارجية في مجال الصادرات والواردات تتجه في صالح الاقتصاد القومي، حيث أصبح صافي الموازنة التجارية لإجمالي الصادرات والواردات للأعوام السابقة نحو ٠.٠٣، ٠.٧٨، ٠.٠٢، ٠.٢٨ على الترتيب.

العوامل المؤثرة على معدل التبادل الدولي:

(٧) ميزان المدفوعات The Balance of Payment's

يترتب على قيام التجارة الدولية نشوء المديونية بين الدول فتطلب الدولة المدفوعات مقابل صادراتها إلى الدولة الأخرى ومقابل وارداتها من الخارج، وبالتالي يظهر ميزان المدفوعات العلاقة بين مدفوعات الدولة للدول الأخرى وعائداتها منها.

تعريف ميزان المدفوعات:

يمكن تعريف ميزان المدفوعات لدولة ما "بأنه سجل محاسبي منتظم يبين كل المعاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي ويوضح ما للدولة قبل الغير في ناحية من السجل وما للغير تجاه هذه الدولة في الناحية الأخرى من هذا السجل، وهكذا يتألف ميزان المدفوعات من جانبين جانب دائن وتندرج تحته كافة العمليات التي تحصل الدولة بمناسبتها على إيرادات من العالم الخارجي، وجانب مدين وتندرج تحته كافة العمليات التي تؤدي بمناسبتها مدفوعات إلى العالم الخارجي.

وجدير بالذكر أن ميزان المدفوعات يعكس الأحوال الاقتصادية لكل دولة، كما إنه يعكس القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب وعرض العملات الأجنبية، بالإضافة إلى الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة أو المناطق الجغرافية، هذا إلى جانب إمكانية التعرف على الوزن النسبي لقطاعات الإنتاج المحلية المختلفة في هيكل الاقتصاد القومي وما تعكسه من قدرة القطاعات الإنتاجية على الوفاء باحتياجات السكان من السلع والخدمات ومن ناحية أخرى يعكس ميزان المدفوعات تغيرات الطلب المحلي على السلع والخدمات، الخارجية وتغيرات الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، هذا بالإضافة إلى بيان أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة، الأمر الذي يمكن متابعة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج السياسات الاقتصادية المتبعة.

الوظائف والمهام التي يؤديها ميزان المدفوعات:

يؤدي ميزان المدفوعات عدداً من الوظائف أهمها:

١- يقدم معلومات مهمة عن درجة ارتباط الاقتصاد القومي بالعالم الخارجي حيث أن توفر البيانات عن ميزان المدفوعات لفترة زمنية طويلة يمكن من خلاله التعرف على التطور الزمني والتحولات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية الدولية التي مر بها الاقتصاد القومي.

٢- معاونة واضعي السياسة الاقتصادية وتوجيه دفة الأمور بالبلاد، نظراً لأنه في كثير من الأحيان ترتبط الإجراءات المالية والنقدية بحالة ميزان المدفوعات.

٣- البيانات التي يحتويها ميزان المدفوعات تعتبر أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي.

مكونات ميزان المدفوعات:

١- ميزان الحسابات الجارية Balance current Account

(أ) الميزان التجاري Balance of trade:

ويشمل هذا الميزان قيمة صادرات الدولة إلى قيمة وارداتها من الخارج، ويسمى أحياناً بالمعاملات المنظورة Visible Transaction حيث إنه يسجل كافة صادرات وواردات السلع التي تعبر الحدود الجمركية ولا يدخل ضمن هذا البند البضاعة العابرة ترانزيت أو المُعَاد تصديرها، حيث أن العبرة بانتقال الملكية وليس لمجرد حدود الدولة. وتسجل الصادرات في الجانب الدائن من حساب الميزان، بينما تسجل الواردات في الجانب المدين من السجل، ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع اصطلاح الميزان التجاري، فإذا زادت قيمة الصادرات عن قيمة الواردات فيقال أن الميزان التجاري يحقق فائضاً، أما إذا زادت قيمة الواردات عن قيمة الصادرات فيقال أن الميزان التجاري يحقق عجزاً بمقدار الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات.

(ب) ميزان الخدمات أو المعاملات غير المنظور:

Invisible Transaction:

لا تقتصر العلاقات الاقتصادية بين الدول على الصادرات والواردات السلعية، بل هناك الكثير من المعاملات في مجال آخر هو الخدمات التي تؤديها الدولة للدول الأخرى أو تحصل عليها، مثل خدمات الملاحة والبنوك والسياحة والتامين وغيرها وتعرف الدخول والمدفوعات التي تدخل في ميزان مدفوعات الدولة من هذه المجالات بالمكونات (غير

المنظورة) وهو سجل يبين كافة الحقوق والديون الناشئة عن تبادل الخدمات بأنواعها المختلفة ويشمل:

- **خدمات النقل:** لما كانت شركات الملاحة تقوم بنقل السلع من ميناء دولة معينة إلى ميناء دولة أخرى، فإنه يجب أن تحصل تلك الشركات على مقابل لخدمات الشحن التي تؤديه وسائل النقل البحري والبري والنهري والجوي، فإذا كانت سفن دولة ما تقوم بحمل نصيب من النقل بسفنها يعادل حجم تجارتها الدولية، فإن ذلك يعني تعادل المدفوعات والعائد من تلك الخدمات، ولكن بعض الدول لديها عدد قليل من السفن بحيث لا تستطيع أن تنقل كل نصيبها من التجارة، وبالتالي يعتبر الفرق في تكاليف النقل بمثابة واردات غير منظورة بالنسبة تلك الدولة، بينما لدى بعض الدول الأخرى أسطول تجاري كبير يقوم بحمل جزء أكبر من نصيبها في التجارة الدولية، ويعتبر الفرق بمثابة تصدير غير منظور بالنسبة لها.
- **خدمات السياحة:** وتشمل مصروفات السفر من أجل السياحة أو الدراسة أو العلاج أو قضاء الأعمال، فنجد أن إنفاق السياح الأجانب في دولة ما هو إلا عائد غير منظور يعتبر بمثابة تصدير، أما إنفاق أبناء الدولة في الدول الأخرى فيعتبر بمثابة استيراد.
- **التأمين:** وهي المدفوعات الدولية الخاصة بالتأمين على السلع أو وسائل النقل المختلفة، كما يشمل التأمين على الحياة وضد الحوادث وإعادة التأمين.
- **دخول الاستثمارات:** وتشمل الدخول الناتجة من استثمارات رءوس الأموال في الخارج.
- **مصروفات حكومية:** وتشمل نفقات الحكومات في الخارج مثل نفقات البعثات الدبلوماسية والحربية والاشتراك في المؤسسات الدولية.

٢- **ميزان التحويلات الرأسمالية: Balance of Capital Account**

وهو عبارة عن سجل لحركات رءوس الأموال بين دولة ما وبقية دول العالم بالإضافة إلى حركات الذهب.

ويتكون ميزان التحويلات الرأسمالية من البنود التالية:

١- **حركات رءوس الأموال طويلة الأجل:**

ويشمل هذا البند الدخول التي يحصل عليها المقيمون في الداخل مقابل استثماراتهم في الخارج عن طريق بناء مصانع أو إنشاء شركات وشراء اسهم وسندات أو غيرها، حيث أن تلك الاستثمارات تعامل معاملة الصادرات بالنسبة للدولة التي حصلت عليها وتقيد تلك الدخول

في الجانب الدائن من سجل ميزان المدفوعات للدولة التي قامت بتصديرها. وعلى العكس فإن الدخول التي يحصل عليها غير المقيمين نتيجة لاستثماراتهم في الدول الأخرى تقيد في الجانب المدين، حيث أن تلك الاستثمارات تعامل معاملة الواردات.

ويمكن القول إنه في حالة استثمار المقيمون في الخارج فإنه يقال أن تلك الدولة تواجه تدفق رؤوس الأموال للخارج (تصدير رأس المال)، على العكس عندما يستثمر الأجانب في تلك الدولة فإنه يقال أن تلك الدولة تواجه تدفق رؤوس الأموال للداخل (استيراد رأس المال).

٢- حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل:

ويشمل هذا البند الحقوق والديون الناشئة عن عمليات تجارية مثل الودائع المصرفية والأوراق المالية قصيرة الأجل والاعتمادات التجارية ويطلق عليه أحياناً ميزان الحساب النقدي، فيشمل كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون داخل الدولة في مواجهة العالم الخارجي، وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته وذلك بالنسبة إلى الأصول والخصوم التي لا يزيد أجلها عن عام واحد، وتتميز رؤوس الأموال قصيرة الأجل. بالسيولة الفائقة وسهولة التحرك من بلد إلى آخر، حيث ترد رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى الداخل نتيجة تحويل المقيمين لودائعهم في البنوك الأجنبية أو زيادة ودائع الأجانب لدى البنوك الوطنية. ويستدل على صافي رؤوس الأموال قصيرة الأجل بمقارنة حقوق والتزامات المقيمين تجاه غير المقيمين عند بداية فترة ميزان المدفوعات ونهايتها.

٣- ميزان حركات الذهب النقدي:

قد ينتقل الذهب فيما بين الدول كسلعة، وقد ينتقل كأداء لتسوية الديون الدولية، وذلك لما للذهب من أهمية خاصة، كما إنه مقبول في المعاملات الرسمية فيما بين الدول. فإذا كان انتقال الذهب كسلعة فيعامل معاملة الصادرات والواردات السلعية، أما إذا كان انتقال الذهب لأغراض تسوية الديون الدولية في هذه الحالة تقيد صادرات الذهب في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، أما واردات الذهب النقدي فتقيد في الجانب المدين من هذا الميزان.

<u>وهناك ثلاث حالات لميزان المدفوعات:</u>

- إذا تساوت المتحصلات الكلية مع المدفوعات الكلية فإنه يقال أن ميزان المدفوعات متوازن.

- أما إذا كانت المتحصلات أكبر من المدفوعات الكلية فإن ميزان المدفوعات يحقق فائضاً.
- أما إذا كانت المتحصلات الكلية أقل من المدفوعات الكلية فإنه في هذه الحالة نجد أن ميزان المدفوعات يحقق عجزاً.

ميزان المدفوعات

مكونات ميزان المدفوعات	متحصلات دائنة	مدفوعات مدينة
١- ميزان الحسابات الجارية: أ- الميزان التجاري. ب- ميزان الخدمات • الخدمات بأنواعها المختلفة. • السياحة	• قيمة صادرات الدولة إلى الخارج • قيمة ما تقدمه الدولة من خدمات للخارج. • قيمة ما تقدمه الدولة من سلع وخدمات للسياح الأجانب.	• قيمة واردات الدولة من الخارج • قيمة ما تتقاضاه الدولة من خدمات من الخارج. • قيمة ما يحصل عليه السياح الوطنين من سلع وخدمات من الخارج.
٢- ميزان التحويلات الرأسمالية • الانتقالات من جانب واحد	• قيمة ما تحصل عليه الدولة من الخارج من تعويضات دولية وهبات ومنح مالية وكذلك تحويلات العاملين الوطنين بالخارج.	
• **حركات رءوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل**	• قيمة ما تصدره الدولة من صكوك للخارج خلال السنة مضافاً إليه قيمة ما يجب أن يرد غليه خلال السنة من رأس المال الوطني المستثمر أو القروض في الخارج.	• قيمة ما يجب أن ترسله الدولة إلى الخارج من تعويضات دولية وهبات ومنح مالية وتحويلات الأجانب للخارج. • قيمة ما تستورده الدولة من صكوك من الخارج خلال السنة مضافاً إليه قيمة ما يجب أن يرد خلال نفس السنة من رأس المال الأجنبي المستثمر أو المقرض في الداخل.
٣- ميزان حركات الذهب	• ما تصدره الدولة بضاعة سلعية أو ما يرسل منه للخارج لسداد الديون المتبقية من ميزان الحسابات الجارية وميزان عمليات رأس المال	• ما تستورده الدولة بضاعة سلعية أو ما يرد للدولة لتسديد بعض الحقوق المتبقية له قبل الخارج من ميزان الحسابات وميزان راس المال.

وينظر البعض إلى أن العجز في ميزان المدفوعات على إنه شيء غير مستحب، حيث يشير ذلك إلى وجود خلل في الهيكل الاقتصادي. لكن قبل إصدار مثل هذا الحكم يجب دراسة الآتي:

- إذ كان العجز في ميزان المدفوعات ناتج من العجز في الميزان التجاري نتيجة لاستيراد سلع استهلاكية أو العجز في ميزان الإنفاق في الخارج على السياحة والبعثات الدبلوماسية والتجارية والتعليمية، فإن هذا يعني وجود خلل في الهيكل الاقتصادي لم تؤخذ إجراءات جذرية لإصلاحه ومثل هذا العجز غير مستحب وغير مرغوب فيه.
- أما في حالة الدول النامية التي تحاول إحداث تنمية اقتصادية فإنها تحاول استيراد مستلزمات التنمية من الخارج مثل المواد الخام غير المتوفرة لعملية التصنيع وكذلك الآلات وبعض الخبرات الفنية والقروض الاستثمارية، بالإضافة إلى بعض السلع الغذائية لسد الاحتياجات السكانية، وبالتالي فإن العجز في ميزانها التجاري أو في ميزان الخدمات لا يمكن النظر إليه على إنه شيء غير مرغوب فيه لأن مثل هذا العجز بالرغم من إنه ناتج أساساً من وجود اختلال في الهيكل الاقتصادي في الدولة إلا إنه هو الذي سوف يساعد على إصلاح ميزان المدفوعات في المستقبل بعد إرساء قواعد راسخة لعملية التنمية تستطيع الدولة في هذه الحالة أن تستغنى عن الكثير من السلع التي تستوردها وتقوم تلك الدولة بتصدير الزيادة في إنتاجها.

وجدير بالذكر إنه لابد من أن يتم تسوية العجز في ميزان المدفوعات في المدى القصير عن طريق الاقتراض من الخارج من الحكومات أو من المؤسسات الدولية مثل (صندوق النقد الدولي) أو عن طريق الإعانات الأجنبية أو تصفية بعض أصولها في الخارج أو تصدير الذهب أو العملات الصعبة، ويلاحظ أن هذه ليست حلولاً جذرية لذلك تقوم الدولة باتخاذ بعض التدابير لتخفيض هذا العجز تدريجياً ومحاولة القضاء عليه في المدى الطويل عن طريق:

- فرض رقابة الدولة على علاقتها الاقتصادية مع العالم.
- محاولة التأثير في مستويات الدخول والأسعار مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المستوردة.
- أحياناً تضطر الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها حتى تعمل على خفض أسعار منتجاتها في الخارج ورفع أسعار السلع المستوردة، مما يؤدي إلى تشجيع التصدير والحد من

الاستيراد، ويلاحظ أن معظم الدول النامية والتي تقوم بعملية تنمية جادة وسريعة تواجه بعجز شبه دائم في موازين مدفوعاتها، ولكن مع استمرار عملية التنمية تصبح هذه الدولة في وضع تستطيع فيه أن تقلل من هذا العجز ثم القضاء عليه.

<u>أهم العوامل المسئولة عن اختلال ميزان المدفوعات:</u>

ترجع بعض الاختلالات في موازين المدفوعات إلى عامل أو أكثر من العوامل الآتية:

- عوامل لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها بمعنى أنها اختلالات تحدث لأسباب طارئة لا تتمتع بصفة الدوام ولا تعبر عن الوضع الاقتصادي للدولة ومصيرها للتلاشي. لذلك فهي لا تقتضي اتباع سياسة اقتصادية معينة، وإنما يتطلب اتخاذ إجراءات مؤقتة لمواجهة هذه الظروف ومثال ذلك النقص المفاجئ لمحصول تصديري والذي قد ينتج عن الكوارث الطبيعية والتغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين محلياً أو خارجياً والاختراعات التي قد تؤثر على تبادل السلع بين الدول، مثل اكتشاف مواد أولية صناعية في الخارج تغني كلياً أو جزئياً عن الطلب على المواد الأولية الطبيعية الوطنية. وقد يرجع الاختلال إلى التدهور المفاجئ في نسب التبادل الدولي نتيجة لارتفاع أسعار الواردات أو انخفاض أسعار الصادرات أو حدوث تغيرات سياسية، مثل حدوث الحروب، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الأولية .
- عوامل يمكن التنبؤ بها ويمكن تجنبها عن طريق التدخل الحكومي واتباع بعض السياسات النقدية والمالية كالتضخم أو الانكماش الذي يصيب دولة ما مما يؤثر على مستويات الأسعار والدخول، وبالتالي تتأثر حركة الصادرات منها والواردات إليها، وقد يؤثر التضخم والانكماش الذي يصيب دولة ما وتنتقل آثاره عن طريق مضاعف التجارة الخارجية من دولة لأخرى، وبالتالي تتأثر موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار والدخول فيها.
- قيام بعض الدول بالتوسع في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي يدفعها إلى استيرادها الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج اللازمة لعملية التنمية، وعموماً يتأثر ميزان المدفوعات بمستوى التطور الاقتصادي الذي بلغته الدولة خلال مراحل نمو الاقتصاد القومي وانتقاله من مرحلة اقتصادية معينة إلى مرحلة أخرى أكثر تقدماً.

- سعر الصرف، حيث إنه إذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأسعار السائدة في الداخل أدى إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات وعلى العكس من ذلك إذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى أقل مما يتفق مع الأسعار السائدة في الداخل في علاقتها بالأسعار في الخارج أدى ذلك إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات.
- التغيرات في العرض والطلب والتي تعكس توزيع الموارد الاقتصادية في المجتمع بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما ينعكس أثره على الميزة النسبية للدولة، وبالتالي على التجارة الخارجية، ولمواجهة تلك الاختلالات قد يتطلب الأمر إعادة توزيع الموارد الاقتصادية في الدولة بين فروع الاقتصاد المختلفة، وبالتالي نقلها من فروع الإنتاج التي تعاني فيها من كساد إلى فروع الإنتاج الأخرى الأكثر على الإنتاج والمنافسة.

ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي:

من خلال دراسة ميزان المدفوعات يمكن التعرف على درجة نمو تلك الدولة، فنجد أن الدول الصناعية المتقدمة يكون الجزء الأكبر من صادراتها سلعاً مصنعة، أما الواردات فتكون من المواد الخام والسلع الغذائية. أما في الدول النامية فنجد أن معظم صادراتها من المواد الخام وربما تكون مادة واحدة، أما وارداتها فإنها تتكون من السلع المصنعة ونصف المصنعه وأحياناً بعض المواد الغذائية وكلما زادت درجة التقدم نجد أن صادراتها تبدأ في التنوع بحيث تظهر السلع المصنعة ونصف المصنعة في جانب الصادرات ويزداد نصيبها مع مرور الزمن، أي أن موازين مدفوعات الدول تعكس درجة النمو التي تمر بها.

علاقة ميزان المدفوعات بالدخل القومي:

من المعروف أن الصادرات من السلع والخدمات الوطنية تدر دخلاً للمواطنين، مما يؤثر على حجم الإنفاق القومي فهي تؤدي إلى تمكين الدولة من الحصول على دخول جديدة، وبالتالي زيادة العمالة والإنتاج، كما يؤدي نقص الصادرات إلى حرمان الاقتصاد القومي من موارد أساسية من الدخل والتصدير بهذا الوضع لا يختلف عن الاستثمار فكلاهما يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي، مما يؤدي إلى سلسلة من التغيرات في حجم الدخل، حيث أن الزيادة الناتجة عن التصدير سيترتب عليها إضافة قوة شرائية جديدة إلى تيار الإنفاق النقدي الكلي،

مما يؤدي إلى زيادة الميل الحدي للاستهلاك، كذلك يلاحظ أن زيادته سوف يتطلب من المصدرين زيادة الإنتاج من السلع والخدمات التي يصدرونها، مما يترتب عليها حدوث إضافة جديدة أخرى إلى تيار الإنفاق الكلي إلى زيادات متلاحقة في الدخل القومي طبقاً للميل الحدي للاستهلاك، في حين أن الواردات من السلع والخدمات من الخارج تمثل بعض أوجه الإنفاق من الدخل القومي، الأمر الذي يعني زيادة الإنفاق إلى الخارج.

الباب التاسع

النظام الاقتصادي العالمي الجديد

مقدمة:

يمثل النظام الدولي الجديد الذي بدأ العمل به اعتباراً من اول عام "١٩٩٥" خلاصة ما تم الاتفاق عليه كأساس لتحقيق المزيد من التبادل التجاري والقضاء على كافة العقبات التي كانت تعرقلها، خاصة تلك المشكلات التي ظلت مستعصية أمام الجولات السابقة للجات. وعلى الرغم من الوجاهة النظرية المحتملة لاستفادة الاقتصاد العالمي من رفع معدلات التجارة الخارجية، وبما يسمح بتحقيق المزيد من التقدم ودفع عملية التنمية الاقتصادية، إلا أن الوضع في الدول النامية ومن بينها مصر يثير العديد من المخاوف، نظراً لاختلاف وتباعد ظروف وإمكانيات هذه الدول، ومدي قدرتها على إلغاء وتصفية ما تم التوصل إليه من دعم للتنمية الاقتصادية بها من جانب، وعلى الجانب الآخر صعوبات التكيف مع هذه الأسس الجديدة، وبما يمكنها من تعويض ما فاتها من دفع لعملية النمو الاقتصادي بها.

<u>النظام الاقتصادي الدولي الراهن:</u>

- يقصد بالنظام الاقتصادي: "ترتيب الأوضاع الاقتصادية في العالم على نحو معين. هذا الترتيب يتضمن نتائج معينة بالنسبة للعلاقة بين الأجزاء المختلفة المكونة للاقتصاد العالمي".
- وقد تميز ترتيب الاوضاع الاقتصادية الذي ساد العالم بعد الحرب العالمية الثانية بمجموعة **<u>من الخصائص أهمها</u>:**
- سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة على الدول النامية، واستغلالها لثرواتها، وتحكم الدول الرأسمالية المتقدمة في المنظمات الاقتصادية الدولية.
- وأدى هذا الترتيب للأوضاع الاقتصادية الدولية إلى عدد من النتائج غير المرغوب فيها والتي لا يمكن استمرارها في المستقبل، وأهم هذه النتائج:

أ- تفاقم أزمة التنمية في دول العالم الثالث: حيث تم تعثر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول، ويشهد على ذلك تواضع النمو الاقتصادي بها بالمقارنة بمعدل الزيادة السكانية كما أن تزايد حدة التفاوت في معدلات النمو في الدول

الرأسمالية المتقدمة، قد مكن استغلال الدول الرأسمالية المتقدمة للدول النامية أن تنمو الأولى بمعدلات سريعة خصوصاً منذ الحرب العالمية الثانية.

ب- تزايد حدة التفاوت بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية، فقد أصبحت الفجوة بين متوسط الدخل في البلاد المتقدمة والبلاد النامية واسعة جداً، فإن الفجوة بين أفقر ٢٠% وأغني ٢٠% لسكان العالم قد تضاعفت خلال الأعوام الثلاثين الماضية من ١: ٣٠ إلى ١: ٦١.

مقتضيات إقامة نظام اقتصادي جديد:

ونعنى بذلك طبيعة التغيرات التي يجب إحداثها وصولاً بالعالم إلى الوضع المنشود من خلال:

أ- **التغييرات اللازم إدخالها على العلاقات بين أطراف الاقتصاد الدولي:**

١- إعادة النظر في طريقة إدارة المنظمات الاقتصادية الدولية وبالتحديد، يجب أن تدار تلك المنظمات بطريقة أكثر ديمقراطية.

٢- توسيع نطاق عضوية تلك المنظمات، وذلك بإسقاط التمييز بين الدول بناء على نظامها الاقتصادي والاجتماعي.

٣- تكتل الدول النامية، في مجموعة واحدة.

ب- **التغييرات اللازمة داخل أطراف الاقتصاد الدولي:**

فبالنسبة للدول النامية، فهي تتبع استراتيجية خاطئة للتنمية الاقتصادية أساسها محاكاة النموذج الغربي في النمو، ولقد ثبت أن هذا النموذج لا يمكن تكراره في الظروف الراهنة للدول النامية. ويجب على الدول النامية أن تسعى إلى اعتناق استراتيجية بديلة تقلل من اعتمادها على الخارج، وتمثل العناصر الرئيسية لهذه الاستراتيجية التنظيم الاقتصادي والاجتماعي الملائم، والاعتماد على النفس، والوفاء بالاحتياجات الأساسية للشعب، والمشاركة الجماهيرية في التنمية، والمحافظة على البيئة.

ج- **أهم القضايا المثارة لبناء نظام اقتصادي عالمي جديد:**

لعل أهم القضايا في الوقت الراهن لبناء نظام اقتصادي عالمي جديد تتمثل في: التجارة الدولية، تمويل التنمية الاقتصادية، النظام النقدي الدولي، الغذاء، مكافحة الفقر، التصنيع، نقل التكنولوجيا، المحافظة على البيئة.

المتغيرات الدولية والاعتماد المتبادل:

- أن التغيرات طويلة المدى التي طرأت على الاقتصاد العالمي خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تتلخص في النمو المتزايد في التدفقات الدولية التجارية من السلع والخدمات، والانتقالات الرأسمالية، وما صاحب ذلك من تحرير حركة التجارة والمال، مع تقدم تكنولوجي سريع ساعد على الترابط بين أجزاء العالم وتأكيد عالمية الأسواق والإمعان في تقسيم العمل الدولي.
- كان من شأن هذه التغيرات زيادة حجم الاعتماد المتبادل بين بلاد العالم المختلفة. فإن الاعتماد المتبادل يعني وجود تأثير بين كل من الطرفين على الآخر، بحيث يكون كلاهما تابعاً ومتبوعاً في نفس الوقت.
- وترتب على زيادة درجة الاعتماد المتبادل ظهور آثار عديدة أصبحت من سمات البيئة الاقتصادية العالمية في العقد الأخير من القرن العشرين.

وقد شهد النظام الاقتصادي العالمي تحولات عميقة في خلال العقدين الآخرين:

١- **في النظام النقدي الدولي:** التحول من نظام أسعار الصرف الثابتة إلى تقويم أسعار الصرف.

٢- **النظام المالي الدولي:** التحول من المساعدات الإنمائية الرسمية والقروض إلى الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة.

٣- **في النظام التجاري الدولي:** التحول من القيود الجمركية وغير الجمركية إلى نظام الحرية التجارية.

الحاجة إلى تحرير التجارة الدولية:

- إن أية قراءة متقدمة ومتفحصة للتاريخ الاقتصادي العالمي يمكنها أن تنتهي بنا إلى الإحاطة بالدور الرئيسي الذي لعبته التجارة الدولية في رسم ملامح وتحريك أحداث هذا التاريخ، كما إن انتعاش التجارة الدولية وازدهارها يصلح لأن يكون مؤشراً محورياً على حيوية ونمو واستقرار الاقتصاد العالمي. فمعلوم أن أي اقتصاد مهما بلغت قوته وإمكاناته لا يستطيع أبداً أن يؤمن لبلاده كل ما تحتاجه من السلع والخدمات ولذلك فهو بحاجة ماسة لتوفير ما ينقصه من سلع وخدمات عبر الاستيراد والتصرف من فوائض الإنتاج المتولدة داخله عبر نشاط التصدير.

- لقد واجهت مسيرة تحرير التجارة الدولية وقيامها على أساس مبادئ التبادل المتكافئ والتوزيع العادل لثمار المبادلات التجارية الدولية لمقاومة شديدة ومتواصلة، وخصوصاً من قبل الدول الصناعية المتقدمة التي امتلكت على الدوام الوسائل الكافية التي تمكنها من تفويض شروط المنافسة الكاملة وخلق ما يعرف بظاهرة "الفشل السوقي".
- لقد كان اتساع التجارة الدولية يعود بدرجة أساسية إلى التحرير التدريجي للنظم التجارية.
- لقد استفادت جميع الاقتصادات سواء المتقدمة أو النامية من التجارة المفتوحة والمتوسعة بعدة طرق، حيث استطاعت خلال ذلك الوصول إلى الأسواق الأجنبية بالسلع التي تخصصت في إنتاجها، كما حفزت الأجواء التجارية الأكثر انفتاحاً الاستثمار في أنشطة ومنتجات جديدة، مما أدي إلى تراكم سريع لرأس المال الأمر الذي يدفع بالنمو الإنتاجي بصورة أسرع وهو ما لعب دوراً في تنشيط التجارة. كما شجع وجود نظام تجاري أكثر انفتاحاً على المزيد من نقل وحيازة التكنولوجيا، وبالتالي على تضيق الفجوة التقنية بين البلدان الصناعية وباقي بلدان العالم. كما إن تطوير التجارة الدولية قد فتح الباب واسعاً أمام كافة البلدان إلى ممارسة مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

<u>النظام التجاري الدولي الجديد في ظل اتفاقية الجات:</u>

يعتبر الهدف الأساسي من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) هو تمكين الدولة العضو من النفاذ إلى أسواق باقي الدول الأعضاء في الاتفاقية وذلك بما يحقق التوازن بين الحماية المناسبة للإنتاج المحلي وتدفق واستقرار التجارة الدولية، ولتحقيق هذا الهدف دخلت أكثر من مائة دولة في عدة جولات من المفاوضات التي بدأت في أكتوبر ١٩٤٧ وانتهت في ديسمبر ١٩٩٤ بإعلان قيام منظمة التجارة العالمية، وبالتالي اتجاه الاقتصاد الدولي نحو نظام الحرية التجارية من خلال تحرير التجارة الدولية. ليس فقط في مجال السلع بل أيضاً في مجال الخدمات والملكية الفكرية والأدبية والفنية.

وسوف يتناول هذا الباب عرضاً لنشأة وتطور اتفاقية الجات من خلال نبذة تاريخية عن مراحل وجولات المفاوضات التي تمت، والاتفاقيات التي تم التوصل اليها، بالإضافة إلى

الالتزامات الناتجة عن تلك الاتفاقات بالنسبة لمصر في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات.

نبذة تاريخية عن اتفاقيات الجات:

في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧ وقعت ٢٣ دولة على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وبدأ سريانها في عام ١٩٤٨، وتضمنت هذه الاتفاقية أحكاماً خاصة بتحرير التجارة الدولية. ثم تم بعد ذلك عقد العديد من المفاوضات التجارية أهمها ما يلي:

(١) جولة مفاوضات ديلون (١٩٦٠-١٩٦٢):

عقدت هذه الدورة في جنيف في الفترة (١٩٦٠-١٩٦٢)، وقد اشتمل البرتوكول النهائي لهذه المفاوضات على اتفاقيات ثنائية، من أهمها الاتفاق الثنائي بين المملكة المتحدة وكل من المجموعة الاقتصادية الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية، وقد سبق هذه المفاوضات سلسلة من أهمها جنيف ١٩٤٧، وأنى ١٩٤٩، وتوركى ١٩٥٠/١٩٥١، وجنيف ١٩٥٦.

(٢) جولة مفاوضات جون كنيدي (١٩٦٢-١٩٦٧):

تعتبر هذه الجولة من أهم المفاوضات التي تمت في الفترة (١٩٦٢- ١٩٦٧)، وقد كانت هذه الجولة تهدف إلى تخفيض الرسوم الجمركية. وقد اشترك في مفاوضات هذه الجولة حوالي ٥٠ دولة تمثل تجارتها نحو ٧٥% من إجمالي حجم التجارة العالمية. وقد كانت أهم نتائج مفاوضات هذه الجولة تخفيض التعريفة الجمركية إلى حوالي ٥٠% على السلع التي تم اختيارها ليشملها الخفض، والواقع أن غالبية صادرات الدول النامية لم تقع في دائرة التخفيضات المتبادلة، حيث أن السلع التي تم التخفيض بشأنها سلع مصنعة، في حين أن أغلب صادرات الدول النامية من المواد الأولية.

(٣) جولة مفاوضات طوكيو (١٩٧٣- ١٩٧٩):

عقدت هذه الدورة في جنيف (١٩٧٣-١٩٧٩)، وكان عدد المشاركين فيها ١٠٢ دولة، واهتمت هذه الجولة بمناقشة مشاكل التعريفات الجمركية وبالمشاكل غير التعريفية. وتعتبر جولة طوكيو أول جولة مفاوضات تشارك فيها مجموعة الدول العربية وهي مصر، والمغرب، وتونس، وسوريا، والسودان، والعراق، والأردن، وقد انتهت مفاوضات هذه الجولة بموافقة الدول المتقدمة وبعض الدول الأخرى وعددها ١٨ دولة عن تقديم بعض التنازلات وهي: إجراء بعض التنازلات تمثل في إجراء تخفيضات في الرسوم الجمركية بالنسبة لوارداتها من السلع الصناعية

والزراعية، حيث تم تخفيض الرسوم الجمركية بمعدل الثلث تقريباً على مدى ٨ سنوات، وقد بدأ العمل بالنسبة لمعظم هذه التنازلات في أول يناير ١٩٨٠ بالنسبة للسلع التي شملتها التنازلات، بحيث يوضح رقم البند الجمركي، ووصف السلعة أو المنتج والرسم الجمركي يعد التخفيض كما أسفرت هذه الجولة عن العديد من ***الاتفاقيات أهمها:***

١- **اتفاق الدعم والرسوم التعويضية:** ويلتزم بموجبه الأعضاء بأن أي إجراءات يتم اتخاذها ضد الدعم لا يجب أن تعوق التجارة الدولية، ولا يتم تطبيقها إلا في حالة إثبات أن الواردات المدعمة قد تسببت في إحداث ضرر مادي أو تهدد بإحداث ضرر للصناعات المحلية في الدول المستوردة.

٢- **اتفاق العوائق الفنية:** ويهدف هذا الاتفاق بأنه عند قيام الحكومات بإقرار قواعد أو مقاييس فنية من أجل ضمان سلامة وصحة الأفراد المستهلكين أو حماية البيئة يجب ألا تمثل عوائق غير ضرورية أمام التجارة الدولية.

٣- **اتفاق إجراءات تراخيص الاستيراد:** يجب ألا تمثل قيوداً على الواردات، وبالتالي يجب تبسيط هذه الإجراءات وتطبيقها بأسلوب محايد وعادل. وقد قامت مصر وسوريا والعراق بتنفيذه هذه الإجراءات.

٤- **اتفاق المشتريات الحكومية:** ويهدف هذا الاتفاق إلى ضمان منافسة دولية في عمليات المفاوضات بعقود المشتريات، كما تضمن هذا الاتفاق قواعد تفصيلية عن كيفية دعوة الشركات للمشاركة في المناقصات وإرساء العطاءات عليها وتطبق أحكام هذا الاتفاق على العقود التي تزيد قيمتها عن ١٥٥ ألف دولار أمريكي.

٥- **اتفاق التثمين الجمركي:** وتضمن هذا الاتفاق وضع نظام عادل وموحد ومحايد لتقييم السلعة للأغراض الجمركية يتفق مع الحقائق التجارية، بالإضافة إلى إنه يحظر استخدام القيم الجمركية غير الحقيقية أو المضللة.

٦- **اتفاق مكافحة الإغراق:** وقد تضمن هذا الاتفاق السلع التي تطبق عليها حالة الإغراق وهي الواردات التي يتم بيعها في السوق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي يباع بها المنتج في أسواق المحلية. ما تضمن هذا الاتفاق الشروط التي يتم بموجبها فرض رسوم لمكافحة الإغراق.

٧- **اتفاق اللحوم:** ويهدف هذا الاتفاق إلى تنمية واستقرار وتحرير التجارة الدولية في اللحوم والماشية، وزيادة التعاون الدولي في هذا المجال، وقد شمل هذا الاتفاق لحوم الأبقار والأغنام الحية.

٨- **الاتفاق الدولي للألبان:** وكان الهدف من هذا الاتفاق هو تحرير التجارة الدولية في منتجات الألبان، وتجنب التقلبات غير المتوقعة في الأسعار وذلك بهدف تحقيق مصالح الدول المصدرة والمستوردة، كما تضمن هذا الاتفاق أحكاماً خاصة بالحد الأدنى لأسعار تصدير بعض أنواع اللبن والزبد وبضع أنواع الجبن.

٩- **اتفاق تجارة الطائرات المدنية:** ويقضي هذا الاتفاق بإلغاء كافة الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم على الطائرات المدنية وأجزائها وقطع غيارها للدول أعضاء الاتفاق وتشمل طائرات الشركات والطائرات الهليكوبتر.

(٤) جولة مفاوضات أورجواي(١٩٨٦-١٩٩٣):

تعتبر جولة أورجواي من أشهر الجولات جميعاً، حيث استغرقت هذه الجولة ثماني سنوات بدأت في عام ١٩٨٦ واستمرت إلى نهاية عام ١٩٩٣، ثم تم التوقيع عليها في مراكش ١٩٩٤ بانضمام ١١٧ دولة وقد شاركت الدول النامية بشكل فعال وإيجابي في هذه الجولة، حيث بلغ عدد الدول النامية التي شاركت فيها حوالي ٨٧ دولة وقد كان من المفروض أن تنتهي جولة أوراجواي في عام ١٩٩٠، غير أن الخلافات بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية حول نسب تخفيض الدعم الحكومي نتاج وتصدير السلع الزراعية، بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الزراعية، قد حالت دون انتهاء الجولة في موعدها المحدد عام ١٩٩٠. حيث استمرت المفاوضات خلال عامي ١٩٩٢-١٩٩٣ تارة على المستوى التنائي بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية، وتارة على المستوى الرباعي بانضمام كندا، واليابان حول موضوعات النفاذ للاسواق في مجال تجارة السلع والخدمات، وتارة في جنيف على مستوى متعدد الأطراف بمشاركة جميع لأطراف حتى انتهت الجولة في ١٥ديسمبر ١٩٩٣.

وتختلف مفاوضات جولة أوراجواي عن مفاوضات جولة طوكيو في أن نتائج جولة أوراجواي يجب قبولها ككل أو رفضها ككل ولا يوجد مجال لاختيار بنص الاتفاقات للموافقة عليها أو الانضمام إليها دون البعض الآخر، وذلك تلافياً لما حدث في جولة طوكيو، حتي

سلكت كل دولة مسلكاً خاصاً بها في قبول بعض الاتفاقيات دون البعض الآخر، وقد انتهت مفاوضات جولة أوراجواي بالعديد من النتائج أهمها:

١- إنشاء منظمة التجارة العالمية:

حيث تمثل هذه المنظمة الإطار المؤسسي والتنظيمي الذي يحتوي كافة الاتفاقيات لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى مراقبة السياسات التجارية، هذا بالإضافة إلى أن منظمة التجارة العالمية سوف تعمل مع كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي لإقرار وتنفيذ معالم النظام الاقتصادي الجديد. كذلك اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، وأسلوب التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى. خاصة صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، هذا بالإضافة إلى أن اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية يتم على أساس توافق الأعضاء وعدم الاعتراض من أي عضو يكون حاضراً الاجتماع الذي يتم فيه اتخاذ قرارات حول موضوع ما.

كما يشرف على منظمة التجارة العالمية مجلس الوزارة الذي يضم كافة الأطراف المتعاقدة والذي ينعقد مرة كل عامين، هذا بالإضافة إلى المجلس العام الذي يقوم بمهام المؤتمر ما بين انعقاد المؤتمر الوزاري، كما أنشأت منظمة التجارة العالمية ثلاث مجالس للسلع، والخدمات، والملكية الفكرية إلى جانب لجان الإشراف التي تشرف على تنفيذ الاتفاقيات المختلفة. ويمكن القول أن هناك العديد من العوامل التي أدت إلى قيام منظمة التجارة العالمية هي:

أ- لم تستطع بعض الدول الغنية الاستمرار في دعم بعض الأنشطة الاقتصادية المختلفة خاصة الأنشطة الزراعية التي لا تتمتع بكفاءة اقتصادية مناسبة في السوق الدولية، بالإضافة إلى أن المنافسة في الصادرات الزراعية بين تكتلات الدول الكبرى مثل: تكتلات الدول الكبرى مثل: السوق الأوروبية المشتركة، والولايات المتحدة الأمريكية، واستراليا، وغير ذلك من التكتلات كانت تقوم تجارتها فيما بينها على أساس سياسات الدعم بدلاً من مبادئ الميزة النسبية، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع تكاليف الإنتاج المزرعي مما نشأ عنه زيادة الأعباء في الميزانيات الزراعية لدول السوق الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي جعل هذه الدول أكثر استجابة لسياسة إصلاح التجارة في مجال السلع الزراعية.

ب-تصاعد درجة الإغراق في السوق العالمية خاصة من الدول الأقل تكلفة مثل جنوب شرق آسيا، مما أدى إلى حدوث اضطرابات في السوق العالمية مما أدى إلى تعطيل رأس المال الثابت وانتشار البطالة، الأمر الذي جعل المجتمع الدولي يسعى لتنظيم السوق العالمية على نحو يحد من الاضطرابات الاقتصادية لها.

ج- التطور التكنولوجي الذي أدى على ظهور سلع جديدة، الأمر الذي ترتب عليه استحداث أنشطة تجارية لها أهمية كبيرة تتمثل في تبادل هذه التكنولوجيا من دولة إلى أخرى.

د- أدت زيادة تنقل الأشخاص عبر الحدود بغرض السياحة أو العمل إلى ضرورة أهمية فتح أسواق الدول أمام حركة التنقل وتحريرها من القيود التي تعرضها، خاصة بعد أن أصبح قطاع الخدمات في الدول الغنية يساهم بحوالي ٦٠% من ناتجها القومي الإجمالي.

هـ- كان لانهيار دول الكتلة الشرقية أثره البالغ على الدول النامية، حيث أن سوق دول الكتلة الشرقية كان سوقاً لمنتجات الدول النامية، مما كان له الأثر البالغ للدول النامية في قبول أحكام تحرير التجارة العالمية، حيث أصبح سوق الدول الغنية التي وقعت على إقرار الاتفاقية يمثل الخيار الرئيسي أمام تجارة مجموعة الدول النامية.

٢- إنشاء آلية لتسوية المنازعات الاقتصادية ومراجعة السياسات:

لقد كانت مهمة الجات قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية في تسوية المنازعات محدودة بسبب محاولات الأطراف المتنازعة على تشكيل هيئة التحكيم بعد مرحلة التشاور، بالإضافة إلى أن تسوية المنازعات الاقتصادية كانت تتطلب موافقة الأعضاء بالإجماع، وعليه كان بوسع الطرف المدعى عليه منع عرقلة تشكيل الهيئة، كما أن تشكيل الهيئة كان يستغرق وقتاً طويلاً بسبب خلال أطراف النزاع على أعضاء الهيئة وصلاحيتهم، حيث تبين أن عدد الدول المدعية والمطالبة لعقد مشاورات مع الدول المدعى عليها قد بلغ ١٠٩ طلبات خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٤)، ومع ذلك لم تتحقق الفاعلية الشاملة لعملية تسوية المنازعات بسبب عدم الأخذ بما انتهت إليه تقارير فرق التحكيم، وكذلك بسبب انخفاض نسبة التقارير التي تعتمدها اللجان مما أدى إلى قيام منظمة التجارة العالمية بإنشاء جهاز لتسوية المنازعات بموجب تفاهم يشمل القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات بين أعضاء منظمة التجارة العالمية، ويختص هذا الجهاز بإدارة هذه القواعد والإجراءات وكذلك المشاورات بغرض

تسوية المنازعات، ويتمتع هذا الجهاز بسلطة إنشاء فرق التحكيم واعتماد التقارير، ومراقبة تنفيذ القرارات والتوصيات والترخيص بتعليق الالتزامات وغيرها من التنازلات ويجتمع هذا الجهاز كلما دعت الضرورة للقيام بمهامه خلال الفترات الزمنية المنصوص عليها.

وبمقارنة هذا النظام مع نظام تسوية المنازعات وفقاً للجات، فنجد أن تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية، يعطي الدول الأعضاء أصحاب الدعوى حقاً تلقائياً في المشاورات، وكذا تشكيل لجان التحكيم في اعتماد القرارات والتوصيات، والترخيص باتخاذ الإجراءات المضادة في حالة عدم تنفيذ تلك القرارات والتوصيات الصادرة عن لجان التحكيم والاستئناف، ولتأكيد عدم الجور في تقارير لجان التحكيم، فقد أنشئ جهاز استئناف للنظر في الطعون وعليه أن يقوم بتقديم تقرير لكي يتم اعتماده من جهاز تسوية المنازعات على أساس إجماع الآراء السلبي، وعلى الأطراف أن تقبل ذلك التقرير بلا شرط، كما يتطلب الشرط أن تقوم الدول الخاسرة بإبلاغ نواياها بالنسبة لتنفيذ القرارات والتوصيات المعتمدة في غضون فترة محدودة، وإلا صرح جهاز تسوية المنازعات للعضو المدعي باتخاذ إجراءات للتعويض أو وقف الامتيازات كإجراءات مؤقتة.

وتتم عملية تسوية المنازعات على مراحل:

أ- **مرحلة المشاورات والمصالحة:** وفي هذه المرحلة تتقدم الدولة المدعية إلى جهاز تسوية المنازعات بطلب عقد مشاورات ثنائية مع الدولة المدعى عليها والتي يتحتم عليها الرد خلال عشرة أيام، بحيث تبدأ عملية التشاور في غضون ثلاثين يوماً من تقديم الطلب، وفي حالة عدم الرد أو التشاور خلال الفترة المحددة يحق للدولة المدعية طلب إنشاء هيئة تحكيم، أما إذا ما تم التشاور ولكنه أخفق في تسوية النزاع خلال ٦٠ يوماً من تاريخ تقديم طلب التشاور يحق للطرف المدعي أن يطلب فريق تحكيم خلال ٦٠ يوماً من إقرار الدولتين بفشل المشاورات، كما يجوز لأي طرف في النزاع طلب المساعي الحميدة والتوفيق والوساطة خلال ٦٠ يوماً من تاريخ طلب التشاور، وأثناء هذه الفترة التي يتم فيها اتخاذ إجراءات تكوين هيئة التحكيم يجوز للمدير العام بحكم وظيفته أن يعرض مساعيه الحميدة أو التوفيق والوساطة بين طرفي النزاع.

ب- **مرحلة تشكيل هيئة التحكيم:** تشكل هيئة التحكيم بناءً على طلب الدولة المدعية، وتشكل الهيئة من ٣ : ٥ أفراد حكوميين أو غير حكوميين من ذوي الخبرة والكفاءة، وبصفتهم

الشخصية، ويعتبر تشكيل الهيئة نهائياً ولا يمكن لأي من الطرفين أن يعترض عليه إلا لأسباب ملحة، بحيث لا تتجاوز المدة التي تصدر فيها هيئة التحكيم تقريرها النهائي ٦ أشهر من تاريخ تشكيل الهيئة لسرعة البت في المنازعات، أما الحالات المستعجلة فلا تزيد المدة عن ٣ أشهر (حالة السلع القابلة للتلف) وبحد أقصى ٩ أشهر في الحالتين إذا التزم الأمر ذلك، مع إلزام هيئة التحكيم بتوضيح أسباب التأخير كتابة إلى جهاز تسوية المنازعات.

ج- **مرحلة مداولات هيئة التحكيم:** وتكون المداولات في هذه المرحلة سرية دون حضور طرفي النزاع، وبعدها تقوم الهيئة بتقديم تقريرها النهائي لجهاز تسوية المنازعات، لاعتماده خلال ٦٠ يوماً بعد تعميم التقرير على الأعضاء ما لم تقرر هيئة التحكيم بإجمالي الآراء السلبي عدم اعتماد التقرير.

د- **مرحلة إمكانية اللجوء إلى الجهاز الاستئنافي:** إذ قرر أحد طرفي النزاع الاستئناف في هذه الحالة لم يتم اعتماد تقرير هيئة التحكيم من قبل جهاز تسوية المنازعات، ويقوم جهاز الاستئناف بتقديم تقريره النهائي خلال ٦٠ يوماًُ من تاريخ تقديم الاستئناف لكي يعتمد من جهاز تسوية المنازعات على أن يقبله طرفا النزاع دون شرط، إلا إذا قرر جهاز تسوية المنازعات بالإجماع السلبي عدم اعتماد التقرير.

هـ- **مرحلة التعويض:** ينبغي على الطرف الخاسر في هذه المرحلة أن يعلم جهاز تسوية المنازعات خلال ٣٠ يوماً من تاريخ اعتماد التقرير بنواياه فيما يتصل بتنفيذ التوصيات والقرارات الواردة في هذا التقرير، وفي حالة رفض أو عدم التزام الطرف الخاسر بما جاء في تقرير جهاز تسوية المنازعات، يحق للدولة المتضررة والمحكوم لصالحها أن تعود لجهاز تسوية المنازعات بطلب التعويضات من الدولة الخاسرة، وتعلق التنازلات والامتيازات كإجراء مؤقت ويتم ذلك على أساس قطاع بقطاع وصناعة وبصناعة، وأن تعذر ذلك فيمكن طلب التعويض أو تعليق التنازلات والامتيازات في قطاع آخر غير الذي وقع فيه الضرر، أما في حالة عدم اتباع الدولة الخاسرة لما جاء بالتقرير النهائي المعتمد من جهاز تسوية المنازعات فيحق للدولة المتضررة أن تطلب تعويضاً من جهاز تسوية المنازعات باتخاذ إجراءات انتقامية ضد الدولة الخاسرة.

أما بالنسبة لمراجعة السياسات التجارية، فقد أنشأت المنظمة جهازاً دائماً لمراجعة السياسات التجارية يتولى مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصورة دورية ولتحقيق أقصى درجة ممكنة من الشفافية، يقدم كل عضو تقارير منتظمة إلى جهاز مراجعة السياسات التجارية، تتضمن وصف السياسات والممارسات التجارية ومعلومات إحصائية حديثة استناداً إلى نموذج متفق عليه يقره الجهاز، ويراعي في هذا الخصوص ظروف الدول النامية والأقل نمواً بحيث توفر لها أمانة منظمة التجارة العالمية المساعدات الفنية، ثم يقوم جهاز مراجعة السياسات بإرسال تقارير الأعضاء مصحوبة بتقارير أمانة المنظمة إلى المؤتمر الوزاري، كما يقوم جهاز مراجعة السياسات التجارية بعمل تقرير شامل للتطورات البيئية التجارية التي تكون لها تأثير على نظم التجارة متعددة الأطراف، بحيث يكون مصحوباً بتقرير سنوي من المدير العام يبرز الأنشطة الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية والسياسات المهمة التي تؤثر على النظام التجاري العالمي، كما تجري المنظمة تقييماً للسياسات التجارية في فترة لا تزيد عن ٥ سنوات من تاريخ سريان اتفاقية منظمة التجارة العالمية (أول يناير ١٩٩٥) بحيث تقدم نتائج التقييم إلى المؤتمر الوزاري.

قواعد اتخاذ القرارات وقبول العضوية بمنظمة التجارة العالمية:

يتم اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية بإجماع الآراء كما كان متبعاً بموجب اتفاقية ١٩٤٧،وعند تعذر الوصول إلى ذلك يعرض القرار للتصويت على أساس صوت واحد لكل عضو في اجتماعات المؤتمر الوزاري والمجلس العام وتتخذ قرارات المؤتمر الوزاري والمجلس العام بأغلبية الأصوات ما لم ينص على خلال ذلك. فمثلاً القرارات المتعلقة بتفسيرات الاتفاقيات المختلفة بما فيها إنشاء المنظمة أو الإعفاء من أية التزامات وردت بها تتخذ القرارات فيها بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات ما يم ينص على خلال ذلك، أما القرارات المتعلقة باقتراحات تعديل الاتفاقيات التجارية، بما فيها اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، فتتم على مرحلتين كما يلي:

أ- **المرحلة الأولى:** اقتراح بالتعديل الذي يتخذ بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات ويكون التعديل المقترح ملزماً لجميع الأعضاء.

ب- مرحلة إقرار قبول الأعضاء للتعديل المقترح الذي يتخذ بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات ليكون ملزماً لجميع الأعضاء بالمنظمة خلال فترة معينة أو اختيار الانسحاب من عضوية المنظمة.

أما بالنسبة للعضوية بمنظمة التجارة العالمية فهي تنقسم إلى نوعين هما: العضوية الأصلية، والعضوية بالانضمام. فيما يتعلق بالعضوية الأصلية يشترط أن تكون الدولة طرفاً في جات ١٩٤٧ وذلك حتى سريان اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية (أول يناير ١٩٩٥)، بالإضافة إلى أنها قبلت إنشاء المنظمة والاتفاقيات الأخرى متعددة الأطراف، وكذا أرفقت جداول تنازلاتها وتعهداتها باتفاقية جات ١٩٩٤، وكذلك جداول تنازلاتها وتعهداتها الخاصة باتفاقية التجارة في الخدمات، أما في حالة الدول الأقل نمواً، فلا يتطلب منها تقديم تنازلات أو تعهدات إلا بما يتناسب مع مرحلة النمو التي تمر بها. أما فيما يتعلق بالعضوية بالانضمام فتكون بالنسبة للدول التي تقدمت بطلب بعد سريان إنشاء منظمة التجارة العالمية، ويشترط أن تكون الدولة متمتعة باستقلال كامل في إدارة علاقتها التجارية الخارجية والمسائل الأخرى المنصوص في هذا الاتفاق المنشئ للمنظمة والاتفاقيات التجارية الأخرى المتعددة الأطراف بالشروط التي اتفق عليها مع المنظمة، بالإضافة إلى تمتعها بالاستقلال تكون الدولة التي ترغب في الانضمام قد تقدمت بطلب تبين فيه عن رغبتها في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ثم يتخذ المؤتمر الوزاري في هذا الشأن بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة. كما يحق لأي دولة عضو الانسحاب من عصوية المنظمة عندما تخطر المدير العام برغبتها في الانسحاب الذي يصبح نافذ المفعول بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ الإخطار، كما تكون الدولة منسحبة من تلقاء نفسها في حالة رفضها قبول قرارات نهائية تتعلق بتعديلات في أحكام الاتفاقيات التجارية التي يقرها المؤتمر الوزاري.

أهداف اتفاقية الجات:

تهدف اتفاقية الجات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

١- رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء.

٢- السعي نحو التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، والاستقلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية.

٣- زيادة الدخل القومي الحقيقي.

٤- تنشيط الطلب الفعال.

٥- تشجيع انتقال رؤوس الأموال، لما يترتب عليها من زيادة الاستثمارات العالمية.

٦- سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية.

٧- خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.

٨- إقرار المفاوضات التجارية، بالإضافة إلى حل المنازعات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الدولية.

مبادئ اتفاقية الجات:

تعتمد الجات في تحقيق مبادئ حرية التجارة على أن تكون وسائل الحماية الوحيدة للإنتاج المحلي أمام الواردات هي الرسوم لجمركية وتطلب من الدول الأعضاء إعطاء مزايا يطلق عليها تنازلات جمركية لكي تستفيد منها الدول الأخرى الأعضاء في الاتفاقية، كما تضمنت اتفاقية الجات مجموعة من المبادئ هي:

(١)مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: حيث تنص المادة الأولى من الاتفاقية على ضرورة منح كل طرف متعاقد، جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التي تمنح لأي بلد آخر، وقد استثنت الدول النامية من تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في الحالات التالية:

أ- الترتيبات الحمائية للصناعات الوليدة حتى تقوى على المنافسة العالمية.

ب-العلاقات التفضيلية التي ترتبط بين الدول الصناعية المتقدمة مثل: إنجلترا وفرنسا وإيطاليا، وبعض البلدان النامية التي كانت قديماً مستعمرة لها.

ج- الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية مثل: السوق الأوربية المشتركة، والسوق العربية المشتركة، والسوق الأفريقية المشتركة، إلا إنه تمت التفرقة بين التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة تعفى من شرط الدولة الأولى بالرعاية إذا كانت الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة الخارجية تتم بين الدولة المنتمية إلى إقليم اقتصادي معين، أما في حالة التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية، فتعفى من شرط الدول الأولى بالرعاية كافة الترتيبات المتعلقة بالتبادل التجاري حتى لو كانت منتمية إلى إقليم جغرافي معين ويسرى هذا على اتفاقيات التجارة التفضيلية، والمناطق الحرة،

والاتحادات الجمركية، هذا بالإضافة إلى أن هناك بعض المزايا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية وهي:

١- مبدأ المساواة في المعاملة، حيث يعمل هذا المبدأ على إزالة الامتيازات التي عليها دولة دون أخرى.

٢- توحيد المساواة في ظروف المنافسة، بالإضافة على توحيد التعريفات الجمركية.

٣- توسيع نطاق المبادلات التجارية الدولية عن طريق تخفيض القيود المفروضة على عمليات التجارة.

(٢) مبدأ التخفيضات الجمركية المتبادلة: وتأخذ التخفيضات الجمركية إحدى صورتين: الأولى التخفيضات المباشرة، وتتم نتيجة المفاوضات بين الدول الأعضاء، والثانية التخفيضات التي تتم من خلال النص في الاتفاقيات التجارية، وتنفذ هذه التخفيضات من خلال مطالبة كل دولة عضو في اتفاقية الجات بإعداد قائمتين رئيستين، الأولى عبارة عن قائمة بالمنتجات التي ترغب الدولة العضو في التوسيع في تصديرها على العالم، والثانية هي قائمة بالسلع التي تكون الدولة العضو مستعدة لتخفيض التعريفة الجمركية عليها.

وقد خضع مبدأ التخفيضات الجمركية لعدد من الاستثناءات الهامة أهمها:

- حماية الصناعات الناشئة أو الوليدة في الدول الأخذة في النمو حتى تقوى على المنافسة العالمية.
- حماية صناعة المنسوجات بالدول الصناعية المتقدمة ضد اختلالات السوق التي تحدث على أيدي الموردين الأقل تكلفة من الدول الأخذة في النمو.

(٣) حظر استخدام الحصص في التجارة بين الدول الأعضاء: وبذلك يمكن القول أن هذا المبدأ يساعد على استقرار التبادل التجاري بين الدول، وكذلك الحد من المغالاة في تطبيق أي حواجز جمركية تعوق التجارة بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى أن هذا المبدأ يحقق استقرار التعريفة الجمركية، كما ينص هذا المبدأ على إعادة النظر في التعريفة الجمركية كل ثلاث سنوات، مع عدم العودة إلى التعريفة الجمركية المرتفعة.

(٤) التشاور على أساس المفاوضات: ويعني ذلك اعتبار منظمة الجات الإطار التفاوضي لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات.

(٥) المعاملة التفضيلية في العلاقات التجارية: ومضمون هذا المبدأ هو منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة وذلك يهدف دعم خطط التنمية الاقتصادية في الدول النامية وكذا زيادة حصيلتها من العملات الأجنبية حتى تستطيع برامج التنمية الاقتصادية بها.

الاتفاقيات الخاصة بتحسين قواعد وأحكام الجات:

١- **اتفاق الوقاية:**

ينص اتفاق الوقاية على اتخاذ الإجراءات الوقائية لحماية الصناعة المحلية عند زيادة الواردات غير متوقعة وبشكل يسبب ضرراً كبيراً لهذه الصناعة، وتأخذ الإجراءات إحدى الصور التالية، إما بغرض حصة على السلع المستوردة، أو فرض رسوم إضافية عليها، أو سحب الالتزامات بالتنازلات الجمركية على هذه السلع، ويمكن تطبيق الإجراءات لمدة أربع سنوات تمتد إلى ثمان سنوات عند استمرار ثبوت الضرر لصناعة المحلية.

٢- اتفاق الدعم:

ويتضمن هذا الاتفاق ثلاثة أنواع لدعم السلع الصناعية، ولا يسرى الاتفاق على دعم وإنتاج وتصدير السلع الزراعية الذي يتناوله اتفاق الزراعة وهذه الأنواع هي:

أ- الدعم المحظور: الذي يستخدم لزيادة الصادرات من سلعة معينة أو يستخدم لتفضيل سلعة محلية على سلعة مستوردة في السواق، ويستوجب هذا النوع من الدعم اتخاذ إجراءات تعويضية من جانب الدول المستوردة للسلعة المدعمة في شكل رسوم تعويضية.

ب- الدعم الذي يزيد عن ٥% من قيمة السلعة، وبالتالي يسبب ضرراً للمصالح التجارية لدول أخرى.

ج- الدعم الذي لا يستوجب اتخاذ إجراءات تعويضية مثل: المساعدات التي تقدم للأبحاث الصناعية، والمساعدات التي تقدم للمناطق التي تحتاج إلى تطوير.

هذا بالإضافة إلى أن اتفاق الدعم يمنح الدول النامية التي يقل فيها إجمالي الناتج القومي للفرد سنوياً عن ألف دولار ومن بينها مصر الحق في منح دعم للتصدير دون التعرض لرسوم تعويضية على صادراتها في أسواق الدول الأخرى.

٣- **<u>اتفاق مكافحة الإغراق:</u>**

فيما يتعلق بالإغراق فقد أسفرت جولة طوكيو عن اتفاق لمكافحة الإغراق ثم جرت مفاوضات في جولة أوراجوي لمراجعة الاتفاق، ونتج عن ذلك وضع اتفاق جديد يتضمن توضيحاً وتفسيراً لأحكام اتفاق طوكيو، والتي تتعلق بطريقة تحديد المنتج الذي يؤدي على إغراق الأسواق، ومعايير تحديد الضرر الذي يسببه المنتج للصناعة المحلية، وإجراء مكافحة الإغراق، وكيفية تنفيذها، كما يحدد اتفاق مكافحة الإغراق تعريف الصناعة المحلية، بالإضافة إلى ضرورة إثبات علاقة سببية واضحة بين الواردات المفرقة للسوق، والضرر الناشئ عنها للصناعة المحلية.

ثالثاً: الاتفاقيات الجديدة:

تضمنت الاتفاقية في صورتها النهائية مجموعة من الاتفاقيات الجديدة والتي لم تتناولها جولات المفاوضات السابقة، وتشمل ثلاث اتفاقات هي: اتفاق تجارة الخدمات، واتفاقية حقوق الملكية الفكرية، واتفاقية إجراءات الاستثمار ذات العلاقة بالتجارة، وتتناول الدراسة فيما يلي عرضاً موجزاً لأهم بنود تلك الاتفاقيات والتزامات الدول النامية ومن بينها مصر فيما يتعلق كل من تلك الاتفاقات الثلاثة.

١- **<u>اتفاق تجارة الخدمات:</u>**

لعل أهم إضافات جولة أورجواي هي محاولة تنظيم التجارة العالمية في الخدمات، حيث لم تكن التجارة في الخدمات مثل: خدمات التأمين، والنقل والمصاريف، والمقاولات، والسياحة، تخضع لأي قواعد تنظيمية من خلال الجات، ولكن خضع بعضها لترتيبات منفصلة لا تتمتع بالعموم أو التناسق، ومن ذلك الاتفاقيات الخاصة بالنقل الجوي أو البث الإذاعي. كما إنه من المعروف أن تجارة الخدمات في تزايد مضطرد بالنسبة للدول النامية خصوصاً مع تزايد أهمية السياحة والنقل والمقاولات.

وفي ظل تحرير التجارة العاملة أحتوى اتفاق الخدمات على بعض الالتزامات أهمها:

أ- التدرج المتصاعد في مجال الخدمات من خلال التفاوض، ووضع جداول زمنية يمكن بعد مرور ثلاث سنوات سحب أو تعديل الالتزامات الدولية.

ب- السماح للأفراد الملتزمين بتقديم خدمة معينة بموجب الاتفاقية، دون تأثر على إجراءات التوظيف.

ج- أعطى هذا الاتفاق للدول الحق في اتخاذ إجراءات احتياطية في مجال الخدمات بما يضمن سلامة واستقرار النظام المالي وحماية المستثمرين وأصحاب الودائع وكذلك بوالص التأمين.

د- في ظل اتفاق تجارة الخدمات يمكن فرض قيود محددة على المدفوعات والتحويلات الدولية في حالة نشوء صعوبات تتعلق بميزان المدفوعات بشرط ألا يترتب عليها أضرار تجارية، بالإضافة إلى أنها تكون مؤقتة.

٢- **اتفاقية حقوق الملكية الفكرية:**

من المعروف أن حقوق الملكية الفكرية هي نتاج الفكر والإبداع، هذه الحقوق تتفرع إلى فرعين هما: حقوق الملكية الأدبية والفنية وهي ما يصطلح على تسميتها بحقوق المؤلف وتشمل كل إنتاج في المجال الأدبي مثل: الكتب، والمحاضرات، والمسرحيات، والمؤلفات الموسيقية، والمصنفات السينمائية، والفنون التطبيقية، والفرع الثاني هو حقوق الملكية الصناعة، وتشمل براءات الاختراع، والعلامات التجارية، والرسوم والنماذج الصناعية.

ويمكن القول بأن حقوق الملكية الأدبية نشأت باختراع آلة الطباعة، مما أدى على وضع بعض التشريعات المحلية، بالإضافة على بعض التشريعات الدولية التي تطالب بحماية حقوق المؤلف، مثل معاهدة برن عام ١٨٨٦ لحماية المصنفات الأدبية والفنية.

أما فيما يتعلق بحقوق الملكية الصناعية فقد ظهرت بقيام الثورة الصناعية في منتصف القرن التاسع عشر، حيث كثرت الاختراعات وتعددت الابتكارات وراجت التجارة، وعبرت المنتجات والسلع خارج الحدود، مما نشأ عنه فكرة حماية الاختراعات والعلامات المميزة للسلع حتى لا يستغلها أو يقلدها شخص آخر لم يبذل جهداً في سبيل اختراعها أو إنتاجها. الأمر الذي دعى الدول الصناعية إلى سن تشريعات لحماية الملكية الصناعية، كما عقدت المعاهدات الدولية ومنها معاهدة باريس للملكية الصناعية عام ١٨٣، ثم تبعها اتفاق مدريد عام ١٨٩١ الخاص بالتسجيل الدولي للعلامات التجارية، وكذلك اتفاق لشبونة بشأن تسمية المنشأة، واتفاق لاهاي عام ١٩٢٥ الخاص بالإيداع الدولي لرسوم النماذج الصناعية.

كل هذه الاتفاقيات السابقة لا تكفي لتحقيق معدلات أعلى للحماية لمجالات حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة على أن هذه الاتفاقيات لا تتضمن قواعد حول العقوبات لمن يخالف أحكامها، وخاصة الثار التجارية الناجمة عنها. ثم كان لقيام المنظمة العالمية

WTO لتحل محل الجات في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول من تجارة واستثمار، وحركة رؤوس الأموال، والعمالة، بالإضافة على قطاع الخدمات، والملكية الفكرة. ويرجع الاهتمام بحقوق الملكية الفكرية في مجال التجارة الدولية على أن الشركات الكبرى في الدول المصدرة لمجالات الملكية الفكرية تحرص على احتكارها في السوق العالمية والاحتفاظ بأسرارها، كما أدى التسارع التكنولوجي إلى ظهور سلع جديدة واستحداث أنشطة تجارية لها أهمية كبرى تتمثل في انتقال التكنولوجيا من دولة إلى أخرى، ونظراً للتزايد المستمر في الإيرادات الناتجة عن بيع التكنولوجيا، والمنافسة بين منتجيها مما دعا الشركات الكبرى أن تمارس ضغوطاً على حكوماتها لحماية منتجاتها في السوق العالمية.

ولقد قدرت الدولة الصناعية أنها تفقد عشرات المليارات من الدولارات نتيجة تعدى الدول النامية على حقوق المؤلف والاختراعات الخاصة، إلى جانب ظهور تجارة نشطة في السلع المقلدة والمزيفة، كما أثارت الدول النامية قضية هامة في هذا الاتفاق، وهي قضية وجوب ألا يتسبب تنظيم حقوق الملكية الفكرية في حجب ثمار العلم والمعرفة عن العالم النامي وبالأخص المجالات الحيوية مثل صناعة الأدوية، ويمكن القول بصفة عامة أن أهم الالتزامات التي تضمنتها اتفاقية حقوق الملكية الفكرية هي:

أ- شرط المعاملة الوطنية بمعني معاملة الأجنبي معاملة الوطني.

ب-شرط الدولة الأولى بالرعاية بمعني عدم التمييز في المعاملة بين مختلف الجنسيات.

ج-شرط الالتزام بالأحكام الواردة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية القائمة في مجال حماية الملكية الفكرية.

د- حق الدولة في حماية الصحة العامة والتغذية ومن حقها فرض نظام لضبط أسعار السلع المتصلة بهذين الجانبين.

هـ-نصت الاتفاقية على حق الدول النامية في تطبيق نظام التراخيص الإجباري إذا م تعسف صاحب البراءة في استخدام الحقوق المخولة له أو مارس أعمالا تعوق المنافسة.

و- تقوم الدول المتقدمة بتنفيذ الاتفاقية خلال عام من بدء سريانها أي عام ١٩٩٥، أما الدول النامية فلن تكون ملزمة بتطبيق أحكام هذا الاتفاق قبل مرور خمس سنوات من سريانه حتى تسطيع موائمة ظروفها لمقتضيات هذا الاتفاق.

ز- أعطت الاتفاقية الدول النامية الحق في الحصول على خمس سنوات بالإضافة إلى الخمس سنوات الأولى قبل الالتزام بتوفير براءات الاختراع على أساس المنتج وذلك فيما يتعلق بالاختراعات الكيميائية الخاصة بالأغذية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلية.

ح-يقضى الاتفاق بالتزام الدول المتقدمة بتقديم مساعدات فنية ومالية للدول النامية عند طلبها.

٣- **اتفاق إجراءات الاستثمار ذات العلاقة بالتجارة:**

يهدف اتفاق إجراءات الاستثمار إلى إزالة القيوم التي تفرض على المستثمرين، كذلك القضاء على التشوهات التي تؤثر على الاستثمار في التجارة الدولية، كما تمنح الاتفاقية في هذا المجال الدول النامية ٧ سنوات، والدول الآخذة في النمو ٥ سنوات، والدول المتقدمة سنتان، وذلك للقضاء على التشوهات. كما ينص الاتفاق على عدم قيام أي عضو باتخاذ أي إجراءات للاستثمار تتعارض مع أحكام المادة (٣) من اتفاقية الجات، وهي المعاملة المتعلقة بالمعاملة الوطنية التي تقضى بالمساواة بين المشروعات المحلية والمشروعات الاستثمارية الأجنبية، وكذلك المادة (١١) المتعلقة بعدم فرض قيود كمية على الواردات. كما تهدف الاتفاقية إزالة بعض الشروط على المستثمر التي تتعارض مع اتفاقية الجات وهي:

أ- استخدام المستثمر نسبة من المكون المحلي في المنتج النهائي.

ب-تصدير حصة من الإنتاج للخارج، وبيع نسبة معينة من الإنتاج في السوق المحلية.

ج- الالتزام بالتوازن بين الصادرات والواردات.

٤- **الالتزامات المصرية وجولة أورجواي:**

انتهت لجان المفاوضات التي تكت في إطار جولة اورجواي إلى ٢٨ اتفاقاً، بالإضافة إلى عدد من القرارات والإعلانات الوزارية، وكذا مذكرات التفاهم التي استهدفت في مجموعها تنظيم التجارة الدولية وإنشاء منظمة التجارة العالمية لتتولي بعد ذلك تنظيم وإدارة هذه الاتفاقيات، ولم تكن هذه الاتفاقيات تلزم الدول خاصة الدول النامية ومن بينها مصر بالتحرير الكامل للتجارة الخارجية، حيث اخذت كلها بمبدأ التحرير التدريجي بما لا يتعارض مع خطط التنمية الاقتصادية التي تسير عليها الدول النامية.

وقد شكلت هذه الاتفاقات مجموعة من التحديات بالنسبة للقطاع الزراعي المصري في سبيل الارتفاع بمستوى المنافسة بالنسبة للسلع الزراعية في كافة أسواقها المحلية والإقليمية والدولية، حيث كانت هناك مجموعة من الالتزامات التي مثلت صعوبات أو تحديات خاصة في المدي القصير بالنسبة للقطاعات الزراعية والصناعية والخدمية والتي من بينها:

١) الالتزامات المصرية في مجال الزراعة:

التزمت مصر في مجال الزراعة بربط وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الزراعية يتم تنفيذها على مدى عشر سنوات، وهي أقصى فترة ممكنة لتنفيذ تلك الالتزامات، ويمن القول بأن التزامات مصر في اتفاق الزراعة لا تزيد عن التزاماتها في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث لا توجد واردات مصرية خاضعة لقيود غير جمركية (حظر استيراد) باستثناء عدد ضئيل من السلع مثل الدواجن المذبوحة، والزيوت النباتية غير المجهزة للبيع، كما لا يوجد دعم إنتاج للسلع الزراعية في مصر تخضع لالتزامات التخفيض، وإذا تبين وجود أي شكل من أشكال الدعم النقدي الي يحظره اتفاق الزراعة فيمكن إلغاءه خلال فترة السماح مع الأخذ في الاعتبار أن الدعم إذا بلغ ١٠% من قيمة السلع فإنه لا يخضع لالتزامات التخفيض

٢) الالتزامات المصرية في مجال النفاذ للأسواق:

أولاً: في مجال السلع الصناعية:

التزمت مصر في هذا المجال بتثبيت الرسوم الجمركية على بعض بنود المنسوجات بحيث يتم تخفيضها على مدى عشر سنوات ابتداءً من ١٩٩٥/١/١ إلى ٢٠٠٥/١/١ على أربع مراحل، كما قدمت مصر التزاماً بتثبيت رسومها الجمركية على السلع الصناعية الأخرى (غير المنسوجات والملابس) بتعريفة تتراوح بين ٥٠%-١٠٠% ويبدأ تطبيق هذا التثبيت اعتبارا من عام ٢٠٠٠.

ثانياً: في مجال السلع الزراعية:

التزمت مصر في هذا المجال بتثبيت فئات الرسوم الجمركية على بعض وارداتها من السلع الزراعية وفقا لأهمية السلع وتمشياً مع سياسة حماية المنتجات المحلية. علما بأن التزامات مصر في مجال التخفيضات والتثبيت الجمركي لا يتعارض مع التزاماتها في إطار

برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث أن فترة تنفيذها في إطار نتائج جولة أورجواي تطول عن فترات تنفيذها وفقاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.

٣) الالتزامات المصرية في مجال الخدمات:

قدمت مصر التزامات محددة في مجال قطاع الخدمات التي تتناسب مع قدرتها التنافسية والتي تم تحريرها بالفعل منذ سنوات، حيث سبق تقديم هذه الالتزامات إجراء مفاوضات ثنائية على مدى عامين مع الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والمجموعة الأوربية، وسويسرا، ودول الشمال والنمسا، حيث تركزت هذه المفاوضات على إبراز موقف مصر بعدم فتح قطاع الخدمات لتحرير إلا بعد التحقق من مدى قدرة القطاعات على المنافسة، في نفس الوقت طالبت مصر في إثناء المفاوضات الثنائية بضرورة تقديم الدول الأخرى التزاماتها بفتح أسواقها أما صادرات الخدمات المصرية خاصة الأيدي العاملة. كما روعي أن تكون هذه الالتزامات متمشية مع القوانين والقواعد المصرية التي تحكم تجارة الخدمات. دون تحمل أعباء تفوق الإمكانيات. وفيما يلي ما قدمته مصر من التزامات في قطاع الخدمات.

١- الخدمات المالية:

أ- البنوك:

- التزمت مصر في هذا المجال بالسماح بإنشاء بنوك مشتركة.
- التزمت بإنشاء فروع للبنوك الجنبية وفقاً للشروط التي يحددها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، بالإضافة إلى احتياجات السوق المصرية.
- التزمت مصر بإنشاء مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية، مع عدم الجمع بين فرع أجنبي ومكتب تمثيل لنفس البنك.

ب- التأمين:

- السماح بإنشاء شركات تأمين سواء مشتركة أو فروع لشركات أجنبية بعد خمس سنوات من تنفيذ الاتفاق.
- السماح بممارسة أنشطة الخدمات المعاونة لتأمين (الخدمات الإكترارية والاستشارات).

ج–سوق المال:

قدمت مصر التزامات بممارسة العديد من الأنشطة الواردة في قانون سوق المال مثل الاكتتاب، والسمسرة، وتجارة الأوراق المالية، والتخليص والتسويق، وصناديق الاستثمار.

د– السياحة:

قدمت مصر التزامات بالسماح بإنشاء الفنادق والمطاعم بعد الحصول على ترخيص وفقاً لحاجة اسوق المصرية، بالإضافة إلى الوكالات السياحية بحيث يتوقف حجم عملياتها على احتياج السوق المصرية، كذلك العمل على إقامة معاهد التدريب والسياحة، وعقد المؤتمرات السياحية.

هـ–النقل البحري:

التزمت مصر في هذا المجال بإنشاء شركات لنقل الركاب والبضائع برأس مال مصري لا يقل عن ٥١%، كما التزمت بإنشاء شركات مشتركة لتطهير المواني براسمال مصري لا يقل عن ٢٥%.

و– الإنشاءات والاستثمارات الهندسية:

قدمت مصر التزامات بإنشاء شركات مشتركة برأس مال مصر لا يقل عن ٥١% في مجال المشروعات الكبرى (الكباري، الأنفاق، الجسور، خطوط الأنابيب)، وقد روعي في هذه الالتزامات الا تزيد نسبة العمالة الأجنبية عن ١٠% من إجمالي العاملين في المنشأة مهما تعددت فروعها وذلك وفقاً لقانون العمل المصري، ونظراً لما يتمتع به قطاع الخدمات المصري في هذا المجال فإنه من الممكن في ظل سياسة واعية أن تتمكن البنوك وشركات المقاولات وشركات النقل المصرية ان تجد لنفسها منفذاً في أسواق الدول المتقدمة، هذا على المستوى العالمي. أما على المستوى الإقليمي فإن هناك فرصاً إضافية لنمو الصادرات الخدمية من خلال التعاون العربي والإقليمي المنتظر.

٤) الالتزامات المصرية في مجال المنسوجات:

التزمت مصر في هذا المجال بربط وتخفيض الرسوم الجمركية على الألياف والمنسوجات والملابس بنسبة ٦٠% عام ٢٠٠٥، كما حصلت مصر على ميزة في هذا الاتفاق تتمثل في زيادة الحصص الحالية خلال السنوات العشر القادمة من بدء تنفيذ الاتفاق،

باعتبارها دولة صغيرة الحجم في التصدير، وهي ميزة لم تحصل عليها بعض الدول المنافسة، وتعتبر فترة السنوات العشر كافية للصناعة المصرية لمواجهة المنافسة في الأسواق الدولية.

٥) الالتزامات المصرية في مجال الوقاية:

سمح هذا الاتفاق لمصر اتخاذ إجراءات وقائية لحماية سمعتها المحلية من الزيادات المفاجئة في الواردات من أي سلعة بشكل يسبب ضرراً كبيراً لهذه الصناعة تصل إلى عشر سنوات قادمة من بدء تنفيذ الاتفاق، كما حصلت مصر على ميزة في الاتفاق تتمثل في إعفاء صادراتها من تطبيق الدول المتقدمة إجراءات وقائية ضدها. إذا كانت تلك الصادرات لا تتجاوز ٣% من إجمالي واردات الدول التي تتخذ الإجراءات الوقائية.

٦) الالتزامات المصرية في مجال الدعم:

في هذا المجال حصلت مصر على ميزة في الانفاق تتمثل في إعفائها من اتخاذ الدول المستوردة إجراءات تعويضية (رسوم إضافية) على الصادرات المصرية، حيث أن الناتج القومي للفرد في مصر يقل عن ألف دولار سنوياً.

منظمة التجارة العالمية وعلاقتها بمؤسسات بريتون وودر:

رغم أهمية الدول الذي قامت به مؤسسات بريتون وودز (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) منذ نشأتهما في توفير الاستقرار النسبي للنظام النقدي الدولي سواء بتمويل جهود التنمية، ومعالجة الاختلالات المالية الخارجية للدول النامية، إلا أن دور هذه المؤسسات في معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية العالمية ظل يعتمد بدرجة رئيسية على سياسات مالية ونقدية، مما لاشك فيه أن إنشاء منظمة التجارة العالمية سوف يساعد في سد أوجه النقص القائمة في مؤسسات الاقتصاد الدولي. كما أنه من المتوقع أن تشارك منظمة التجارة الدولية مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي في تحديد برامج الإصلاح الاقتصادي في ادلول النامية، بعد أن كانت برامج الإصلاح الاقتصادي تعتمد بدرجة رئيسية على السياسة المالية، والنقدية (سعر صرف واقعي، نظام ضريبي مرن)، بالإضافة إلى ضغط الإنفاق الحكومي، وإلغاء الدعم. هذا فضلاً عن بعض الموضوعات الجديدة التي أدخلت ضمن المعايير التي تتبعها بعض الدول المانحة للمساعدات الاقتصادية منها احترام حقوق الإنسان، والمحافظة على البيئة.

آثار الجات على الاقتصاد المصري:

إن الدول النامية ومنها مصر، تعاني من خلل متعدد داخل اقتصادياتها، وهي في رسم سياساتها التنموية تراعي وتحاول خفض حدته، حيث أن بدء تطبيق قواعد والتزامات النظام التجاري الدولي الجديد سوف تعني التخلى عن هذه الأسس التى سارت عليها لمدد ليست بالقصيرة، وبدء التحول في اتجاهات الأسس الجديدة والتي سبق القول قد لا تكون قادرة على تطبيقها. لذا في ظل الخصائص والنتائج المترتبة على هذا النظام التجاري الجديد تتعدد التأثيرات على مستقبل التنمية الاقتصادية في مصر وذلك من خلال:

أ- **انخفاض الواردات من السلع الاستثمارية والمصنعة والأثر السلبي على برامج التنمية:**

من المتوقع في ظل الاتفاق الخير نتيجة إلغاء الدعم، خاصة بالنسبة للحاصلات الزراعية، أن ترتفع أسعارها مقارنة بالأسعار قبل إلغاء هذا الدعم، الأمر الذي يعني ازدياد فاتورة الغذاء بما يقرب من ١٥٠-١٨٠ مليون دولار سنوياً. وإن استنفاذ موارد الدول من النقد الأجنبي من أجل الحصول على هذه المستلزمات الغذائية، يعني انخفاض قدرة الدولة على الحصول على المستلزمات الاستثمارية والمنتجات المصنعة اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي في ظل ندرة النقد الأجنبي وضرورة استخدامه الاستخدام الأمثل وبما يزيد من قدرة الدولة الإنتاجية.

إن الأثر التراكمي "المضاعف" لهذا الانخفاض من السلع الاستثمارية سيكون متعاظماً في ظل عدم إمكانية خفض هذه الواردات الغذائية، وارتفاع الميل الحدي لها في الأجل القصير.

ب- **انخفاض إيرادات الدولة من النقد الإجنبي الناتج من التصدير:**

لقد أتاح النظام التجاري الدولي مجموعة من الامتيازات والتي تسمح لصادرات الدول النامية بالنفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة. وإن هذه الامتيازات مكنت الدول النامية ومن بينها مصر من زيادة إيراداتها من التصدير، غير أنه في ظل النظام التجاري الدولي الجديد فإن هذه الإيرادات سوف تنخفض مرة أخرى نتيجة:

١- تآكل الأفضليات الممنوحة للصادرات المصرية:

حيث اعتمدت مصر في بعض صادراتها من السلع الزراعية على بعض الأفضليات التي بموجبها يتم إعطاء ميزة للصادرات المصرية عند دخولها هذه الأسواق، وبصفة خاصة الأسواق الأوربية.

٢- إلغاء نظام الحصص تدريجياً وبما يؤهل الدول المصدرة للتعامل على أساس تنافسي:

وهذا ينطبق أساساً على اتفاقية المنسوجات والألياف والتي كانت تتيح للدول النامية المصدرة لهذه المنتجات ومن بينها مصر تصدير نسب معينة إلى هذه الأسواق على أساس غير تنافسي.

ج- التأثير على هيكل الإنتاج والقدرة على تحقيق معدلات متقدمة من النمو:

إن هيكل الإنتاج على المستوى الدولي، اعتمد على خصائص النظام الدولي السائد والقائم على إمكانية تدخل الدولة بهدف حماية المنتج القائم في ظل وجود السياسات الحمائية التعريفية وغير التعريفية التي تؤثر على هيكل وشكل التجارة الخارجية على المستوى الدولي. وإن هذا التدخل سمح ببناء قاعدة صناعية ساهمت في دفع حركة النمو الاقتصادي، وكان لها إيجابياتها خاصة في دعم بقية قطاعات الاقتصاد القومي. غير أن هذه القاعدة الصناعية أصبحت مهددة في ظل خفض القيود والسماح بالنفاذ إلى أسواق هذه الدول، وبما يضعها في مركز تنافسي صعب أمام منتجي ومنتجات الدول المتقدمة. كما إن النظام التجاري الدولي الجديد وإن كان يسمح بوجود فترة انتقالية لهذه الدول بالتكيف، إلا أنه قد لا يسمح بالسير في نفس الاتجاه مرة أخرى. ويمكن القول أن المناقشة للآثار الممكنة لجولة أورجواي على الاقتصاد المصري تشير إلى أن هناك مجموعة من المحددات أو العناصر التي تحدد مدى وحجم الآثار الإيجابية والآثار السلبية لاتفاقيات جولة أورجواي. وهذه المحددات يمكن وضعها في النقاط التالية:

أ- درجة انفتاح الاقتصاد المصري والخصائص العامة لهيكل تجارتها الخارجية.

ب- حساسية الاقتصاد المصري تجاه بعض خصائص هذه الاتفاقيات، بما في ذلك التغيرات في الأفضليات التجارية والتعرض لتحولات في معدلات التبادل التجاري.

ج- مدى المشاركة الفعالة لمصر في إطار النظام التجاري الدولي الجديد وما انتهجته من سياسات في مجال تحرير التجارة والإصلاح الاقتصادي.

- كذلك تفيد تحليل مؤشرات قياس مدى الأفضليات التجارية الممنوحة لمصر في تحديد حصة الخطوط التعريفية المعفية أو المتمتعة بمعدلات تفضيلية في أسواق بلاد الاتحاد الأوربي واليابان، ومنها أن مصر تواجه على صادراتها إلى الاتحاد الأوربي رسوماً جمركية معدلها الوسطى ١,٣% وهو معدل أقل بنسبة ٢% نقطة مئوية عن الرسم الجمركي الوسطى الذي تواجهه البلدان الأخرى التي تصدر المنتجات نفسها إلى الاتحاد الأوربي وعن المعدل الوسطى للرسوم الجمركية على صادرات مصر إلى اليابان، ونجد أنه يبلغ حوالي ٣,٩%، وهو ما يقل بنسبة ١.٥% نقطة مئوية عن الرسم الجمركي الوسطى لغيره من الدول على نفس المنتجات.
- وفيما يتعلق بمشاركة مصر في النظام التجاري الدولي الجديد، فإنه بإمكان عضويتها في المنظمة العالمية للتجارة أن تؤكد على مصداقية سياسات التحرير الاقتصادي "وشفافية" النظم التجارية وبما يكون له من آثار إيجابية في توجه الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة.

<u>دلالات اتفاق أورجواي للاقتصاد المصري:</u>

- إن اتفاقيات جولة أورجواي لن تؤثر كل عناصرها بنفس الدرجة على الاقتصاد المصري، بل أن هناك مجالات نتوقع أن يكون تأثيرها قوياً فيها، وأخرى يكون تأثيرها ضعيفاً، كما أن الآثار في المدى القصير قد تختلف عن الآثار في المدى الطويل.
- وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن المجالات الحرجة التي يتوقع أن تؤثر اتفاقات جولة أورجواي فيها على الاقتصاد المصري هي الزراعة، الخدمات، المنسوجات والملابس، حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وفتح الأسواق في مجال السلع الصناعية، ومكافحة الإغراق.

أ- **<u>في مجال الخدمات:</u>**

سيترتب على تنفيذ الاتفاقيات مزاحمة مشروعات الخدمات الجنبية للمشروعات الوطنية، ونذكر هنا على وجه التحديد مجالات ذات أهمية خاصة مثل المهن الحرة والتشييد

والمقاولات والخدمات التعليمية والصحية، وخدمات التوزيع والتجارة وكذلك الخدمات المالية.

ب- **في مجال حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة:**

لعل أهم المجالات هنا هو مجال صناعة الدواء المصرية التي تعتمد على الحصول على المستلزمات الأساسية وصيغ الإنتاج بناءً على تراخيص من شركات الدواء دولية النشاط. والمتوقع هو ارتفاع تكلفة الإنتاج بالنسبة لشركات الدواء المحلية في إطار الاتفاق الخاص بجولة أورجواي.

ج- **فتح الأسواق في مجال السلع غير الزراعية:**

سيؤثر على عدد من الصناعات المصرية الهامة وهي الحديد والصلب والورق والأثاث ولابد من دراسة التأثيرات المحتملة بعناية وبحث إمكانيات حماية هذه الصناعات في حدود ما يتيحه اتفاق جولة أورجواي.

د- **في مجال مكافحة الإغراق:**

أن يتيح الاتفاق فرصة لاتخاذ تدابير متعددة لمكافحة الإغراق – ومطلوب دراسة هذا الأمر بعناية، حيث أن المنافسة السعرية غير العادلة من خلال الإغراق قد تكون مدمرة للإنتاج المحلي في حالات معينة.

هـ- **في مجال الصادرات الصناعية:**

- رغم نجاح الاقتصاد نسبياً في تنويع هيكل إنتاجه وصادراته فإن الاتجاه العام يشير إلى ان صادرات مصر من السلع مازالت تظهر درجة عالية من التركيز. شهد النصف الأول من التسعينات زيادة في صادرات الوقود وكذلك صادرات السلع تامة الصنع اللذان يمثلان. ٥٠%، ٣١% من الصادرات السلعية على التوالي.
- ورغم ذلك فإن صادرات مصر من المنسوجات والملابس سوف تستفيد بصورة كبيرة من إلغاء القيود على الحصص المفروضة بموجب ترتيبات الياف المتعددة "Multifiber Agreement"، إلا أنه في المقابل، لما كانت مصر تتمتع بإعفاء جمركي على صادراتها من المنسوجات والملابس لدى دخولها أسواق التصدير الرئيسية في الاتحاد الأوربي، فإن التعريفات الناتجة عن الجولة ستقلل من هوامش الأفضلية الممنوحة لها. ويتوقع أن فقدان المعاملة التفضيلية سيؤدي إلى زيادة حدة

المنافسة من دول مصدرة "نامية" أخرى لا تتمتع حاليا بالإعفاء الجمركي في أسواق الاتحاد الأوروبي.

و– **في مجال صادرات وواردات مصر الزراعية:**

- بصفة عامة، ظل القطاع الزراعي متمتعاً في معظم الدول الصناعية بالحماية من خلال برامج الدعم الحكومي والحواجز أمام الواردات، وقد سبب ذلك سوء تخصيص الموارد ونقص واختلال تجارة السلع الزراعية وفي أسعارها عالمياً.
- يتصف القطاع الزراعي في مصر بالتنوع الكبير، حيث ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتس في عدد كبير من السلع الزراعية مثل الأرز والقطن "ورغم ذلك فإن مصر تعتمد على واردات الأغذية لتغطي حوالي ٥٠% من احتياجاتها، وتعتبر الولايات المتحدة المورد الرئيسي لكثير من المنتجات الزراعية مثل الحبوب والزيوت النباتية، اما الاتحاد الأوربي فهو مورد رئيسي بالنسبة للحوم ومنتجات الألبان "قبل مرض جنون البقر".
- إن الاتفاقية لا تؤدي فقط إلى زيادة الانفاق على الواردات بل أيضا تحسن من حصيلة الصادرات فطبقاً لتقدير عام "١٩٩٤، Yeats" سوف تزداد صادرات مصر الزراعية لأسواق الدول الصناعية بعد اتفاقية أورجواي. يواجه المصدرون للأغذية والمنتجات الزراعية رسوماً جمركية متوسط معدلاتها تبلغ ٢١,٢% في اليابان، ١٢% في الاتحاد الأوربي، ٦% في الولايات المتحدة. وبعد تطبيق الاتفاقية وإجراء الخفض المقرر في التعريفات الجمركية على الصادرات الزراعية الممنوحة للدول الكثر رعاية، وقدره ٣٧% فإن صادرات مصر سوف تزيد طبقاً لتقديرات yeats بمقدار ٧,٤% للاتحاد الأوربي، أي بما قيمته ٨ ملايين دولار من صادرات مصر الزراعية في المتوسط للفترة ٩٠–٩٢ كما ستبلغ الزيادة في صادرات مصر الزراعية إلى أمريكا بنسبة ٠,٣%.
- ومن ناحية اخرى، فإنه وكنتيجة لخفض التعريفات الجمركية كبقاً لاتفاقية أورجواي، فإن هامش المعاملة التفضيلية الجمركية في ظل نظام الأفضليات المعمم وغيره من الاتفاقيات التفضيلية سوف يتآكل.
- أن مصر، باعتبارها مستفيدة من المعاملة التفضيلية في أسواق الاتحاد الأوربي، يتوقع أن تتعرض لمنافسة شديدة ومتزايدة من قبل منتجين آخرين في دول أخرى

وتاكل الهوامش التفضيلية في أسواق الاتحاد الأوربي وكذلك أسواق اليابان في اطار نظام الأفضليات المعمم، وما تواجهه صادرات مصر من المنتجات الزراعية من قيود كمية وغيرها من الحواجز الجمركية في أسواق دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

- وتتوقف قدرة مصر على الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة التي تتهيأ من تحسين دخول الأسواق العالمية على الاستجابة السريعة للتغيرات اللازمة نحو التوجه الانفتاحي وإجراءات تحرير الواردات واتباع تدبير من شأنها تشجيع قطاع التصدير وكلك المواءمة بين الأهداف الاستراتيجية بالنسبة للموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات من جانب، والمكاسب الممكن تحقيقها من خلال نظام تجاري دولي جديد من جانب آخر.

<u>الآثار المتوقعة على التنمية الاقتصادية في مصر:</u>

أ- أن هناك تغييراً محتملاً في هيكل الإنتاج ينبغي العمل على تحقيقه. إن هذا التغيير قد يكون له بعض التأثيرات السلبية على مستقبل التنمية الاقتصادية في مصر، ويعود بنا إلى الانتقادات التى عانت منها الدول النامية، ألا وهو العودة إلى الاعتماد على القطاع الزراعي كقطاع رائد في عملية التنمية وذلك في ظل:

١- انخفاض الطلب وتعرضه لعدم الاستقرار.

٢- ازدياد حدة المنافسة في هذا القطاع من الدول الخرى وبما لا يترك مجالاً واسعاً للمنتجات المصرية للازدياد في ظل تآكل وتضاؤل نظام الأفضليات المعطي لهذه المنتجات.

٣- أن قدرة القطاع الزراعي حتى في حالات التوسع فيه تعد محدود في امتصاص فائض العمالة.

ب- إن هذا التغيير سوف يكون له تأثيره السلبي على مستقبل النمو الاقتصادي في مصر ما لم يتم مراعاة التكيف مع النظام التجاري الدولي الجديد وذلك من خلال:

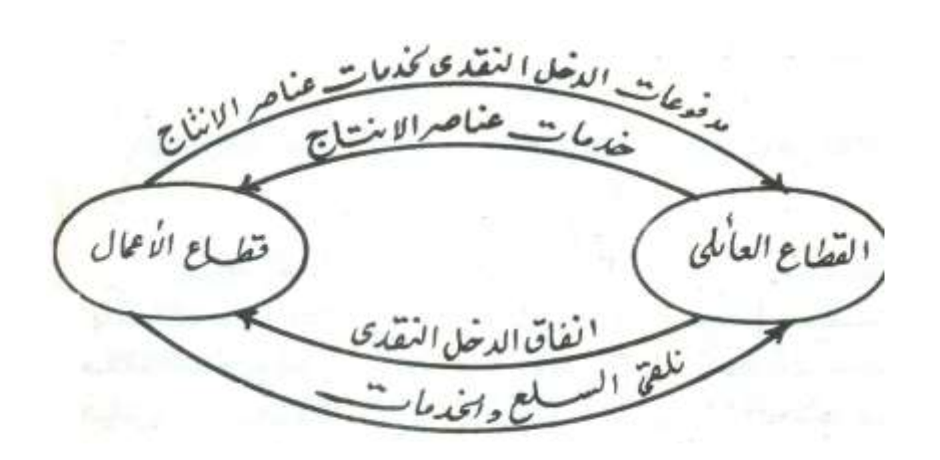
١- الاعتماد في القطاع الصناعي على التجارة المتداخلة "Intra-Industry trade" والتراخيص اللازمة للإنتاج وفقاً للمستويات العالمية.

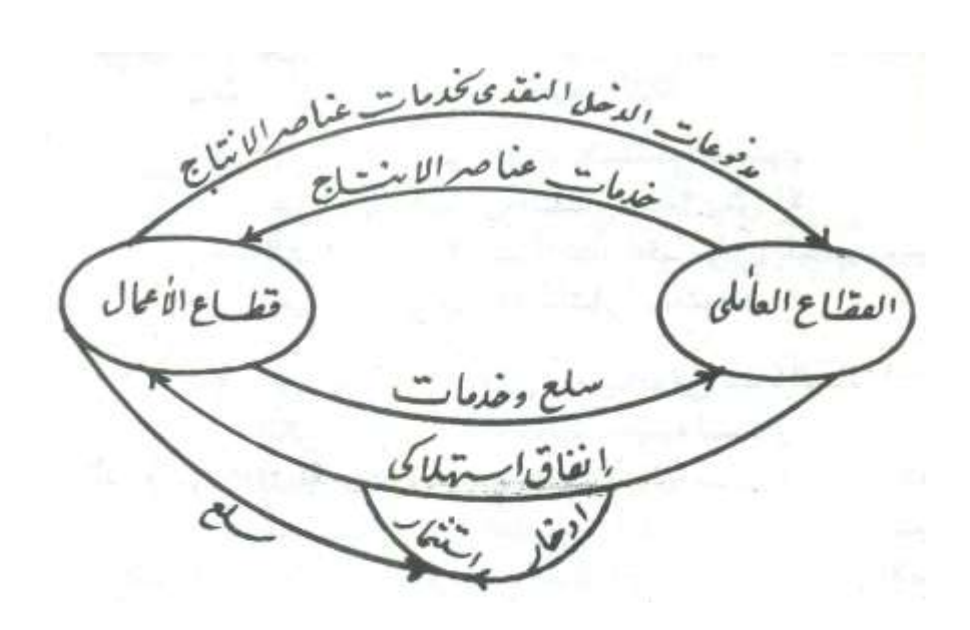
٢- أن تطبيـق ذلـك يسـتلزم تهيئـة المنـاخ المناسـب والـلازم لجـذب هـذه الاسـتثمارات والحصول على هذه التراخيص.

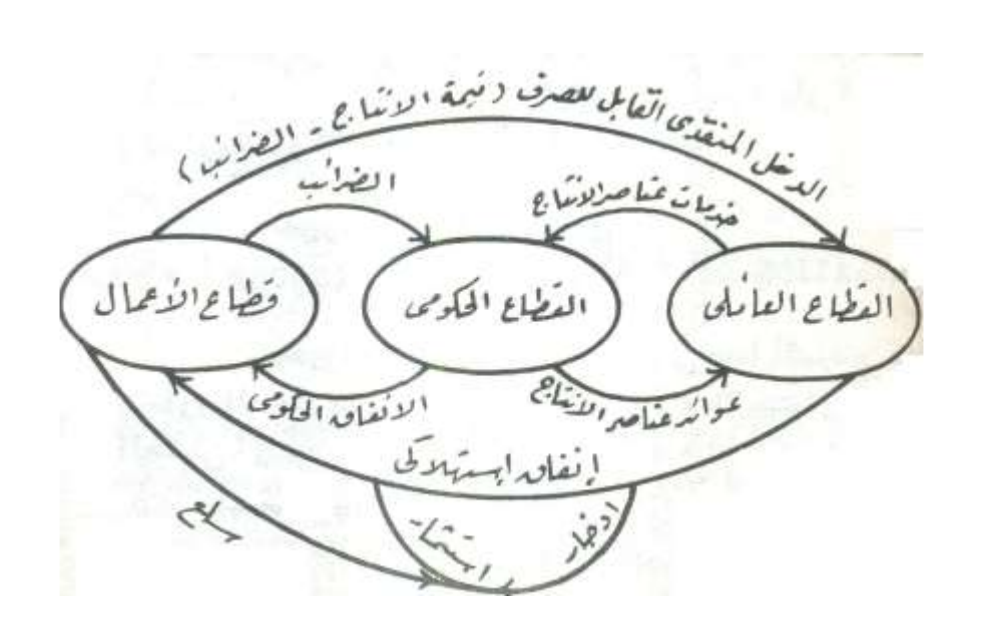
ج-إن دور ومستقبل صناعة الخدمات وإن كان مرتبطاً بمدى النمو والتقدم في الأنشطة الخرى، باعتبارها متممة ومكملة لها، إلا أن هناك تهدياً قائماً من خلال النفاذ إلى السوق المحلي بواسطة الشركات الأجنبية العملاقة في هذا المجال.

د- أن السرعة في تحقيق هذا التكيف مع النظام التجاري الدولي الجديد سوف يكون لها تأثيراتها ومردودها السريع أيضاً على مستقبل التنمية الاقتصادية في مصر، في ظل ازديـاد المنافسـة علـى هـذا التكيـف مـع الـدول الناميـة الأخـرى، ولا ينبغـي الانتظـار والاعتماد على الاستثناءات التي أتاحتها اتفاقية أورجواي للدول النامية.

هـ-إن النظام التجاري الدولي الجديد وإن كانت نتائجه تشير إلى الايجابية بالنسبة للتنمية الاقتصادية في الأجل الطويل خاصة إذا ما احسن التكيف معه، إلا أنه في الأجل القصير قد تبدو الصورة غير ملائمة حتى الآن.


مدفوعات الدخل النقدي لخدمات عناصر الانتاج
خدمات عناصر الانتاج
قطاع الأعمال
القطاع العائلي
انفاق الدخل النقدي
تدفق السلع والخدمات


مدفوعات الدخل النقدي لخدمات عناصر الانتاج
خدمات عناصر الانتاج
قطاع الأعمال
القطاع العائلي
سلع وخدمات
انفاق استهلاكي
سلع
استثمار
ادخار


الدخل النقدي القابل للصرف (قيمة الإنتاج - الضرائب)
الضرائب
خدمات عناصر الإنتاج
قطاع الأعمال
القطاع الحكومي
القطاع العائلي
الإنفاق الحكومي
عوائد عناصر الإنتاج
إنفاق استهلاكي
ادخار
استثمار
سلع